جامعة محمد خيضر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الرأسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة

"دراسة حالة الجزائر"

مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص الأنظمة السياسية المقارنة و الحكومة.

إعداد الطالبة:

❖ لوصيف ياسمينة

إشراف الأستاذ :

❖ جـدو فـؤاد

اللجنة المشرفة:

المشرف	
الرئيس	
المناقش	

السنة الجامعية:

2017-2016

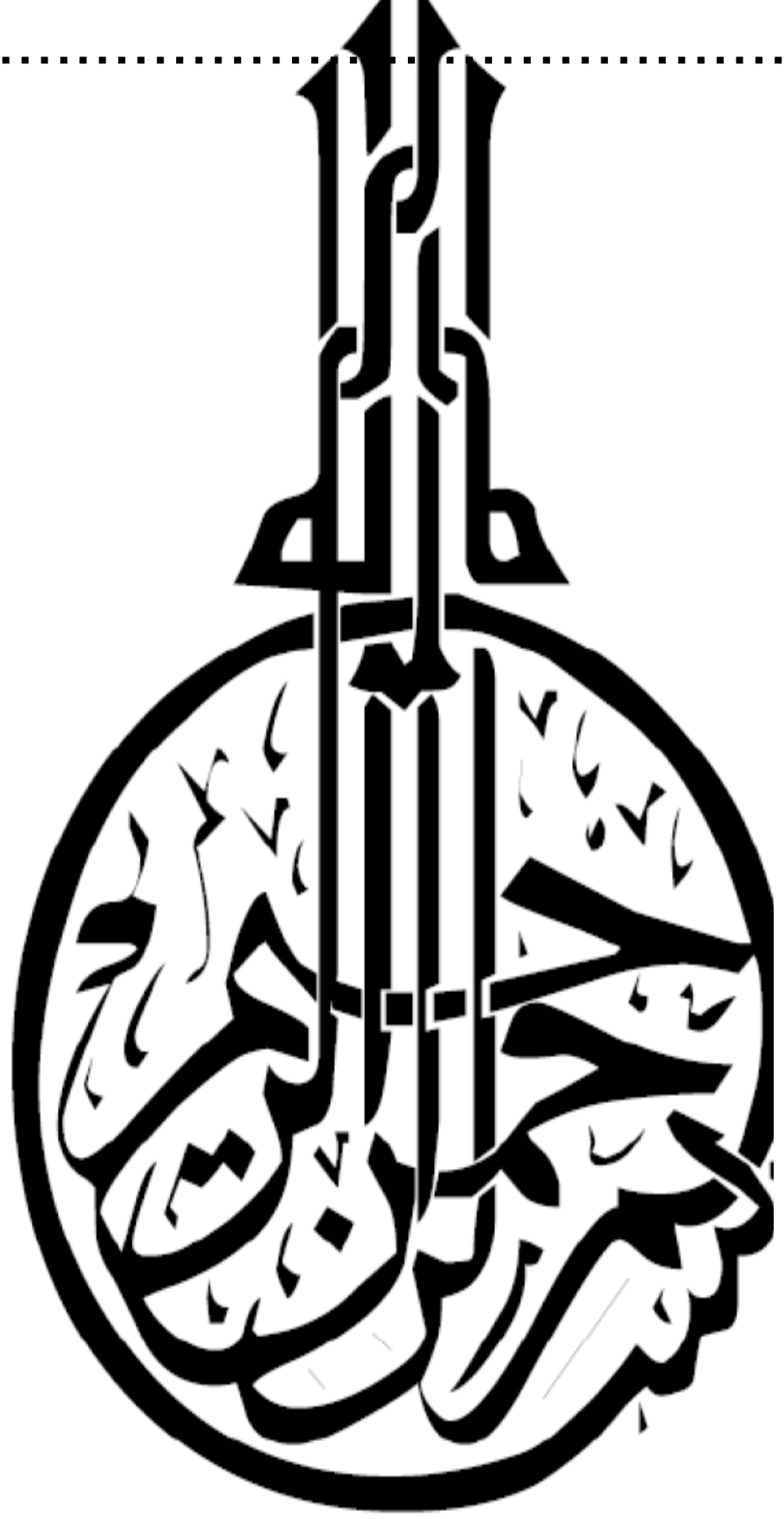

الشكر وعرفان

الشكر والحمد لله, حمدا وشكرا يلقيان بجلاله وعظيم سلطانه على إنارة طريق العلم أمامنا وعلى توفيقه لنا لانجاز هذا العمل وعملا بقوله صلى الله عليه وسلام : << من صنع إليكم معروفا فكافئوه, فان لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له ترو أنكم قد كافأتموه >> .

وقوله أيضا: << من لا يشكر الناس لا يشكر الله>>. ومن ثم لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى: الأستاذ المحترم:" جدو فؤاد" الذي كان لي نعم المشرف والموجه فلم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته القيمة لإتمام هذا العمل.

خالص الشكر والتقدير لأساتذة اللجنة.

والى كل الذين أعطوا من عملهم فما بخلوا, أساتذتي الكرام في جميع المستويات الدراسية, وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى جميع الأساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية الذين درست تحت إشرافهم خلال كافة مساري التعليمي.

الشكر موصول لجميع زملاء الدفعة وكافة أصدقاء, والى كل من كان معي عونا في دراستي ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوما في الذاكرة والقلب أتقدم باسمي آيات الشكر والتقدير لهم جميعا وادعوا الله العلي القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء وأن يجعل جهدهم في ميزان حسناتهم.

الاهداء

بداء أحمد الله العلي القدير حمدا يليق بجلال وجهه وعظمة سلطانه, لا تضاهي آلاءه ونعمة, وان اجتهدت لذلك ... واصلي واسلم وأبارك على شفيعنا ونبينا سيد الخلق محمد وبعد:

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها, إلى من حملتني تسعة أشهر, إلى من سهرت على تربيتي, إلى قدوتي وسندي أمي الغالية وحفظها الله ورعاها.

إلى رفيق الدرب, إلى درع الأمان, إلى من تحمل عبء الحياة من أجلنا.

أبي حفظه الله ورعاه.

إلى من عشت معهم وتربيت معهم إخوتي: " سميحة, سماح, فرح, والأخ الوحيد والأصغر عقبة", إلى جدتي الكريمة أطال الله في عمرها وعائلتي الكبيرة التي تضم أخوالي و أوالدهم, أعمامي و أولادهم,عماتي و أولادهم, خالاتي وأولادهم

إلى كل الأصدقاء والأحباب .

مقدمة:

اقتصر اهتمام الاقتصاديين قبل القرن الماضي على رأس المال المادي باعتباره أساسا للنمو والتنمية الاقتصادية, ومع تطور بالظواهر الاقتصادية والمفاهيم ظهرت أهمية رأس المال البشري واعتبر حجر الأساس في كل تنمية, لكونه المسيطر على رأس المال المادي, هذا ما دفع إلى زيادة الاهتمام بتنميته بالوسائل المختلقة كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية, إلا أن ظهور التنمية البشرية والتنمية المستدامة وما صاحبها من تطورات على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أدى إلى ضرورة العناية أكثر برأس المال البشري ليواكب هذه التطورات, وليكون قادرا على الإيفاء بمتطلبات التنمية المستدامة.

حيث يلعب رأس المال البشري دورا هاما في خدمة التنمية في جميع بلدان العالم بلا استثناء باعتباره عماد أي تنمية مستقرة ومستدامة تضاف إلى قوة الأمم وتقدمها, وقد ازداد الاهتمام العالمي برأس المال البشري في أعقاب التوجه الدولي نحو والعولمة مع ما تتطلبه من تراكم كمي ونوعي في رأس المال البشري بحيث يكون قادرا على الإبداع والتطوير والتجديد واستثمار المعلومات مما دفع معظم دول العالم لتخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برامجه بهدف تحسين خصائص رأس المال البشري وجعلها أكثر ملائمة وانسجاما مع متطلبات التنمية المستدامة.

يعتبر التعليم من بين الركائز الأساسية في مجال تطوير الرأسمال البشري حيث يلعب التعليم أهمية في تكوين الإطارات ذات المستوى العالي والمزودة بالمعارف والخبرات ذات الصلة بمتطلبات المجتمع والمستجيبة لطموحاته المشروطة بالبعد الحضاري والهوية خاصته. لكن لنجاح التعليم في تكوين الرأس المال البشري ذات كفاءة والمتمكن من تحقيق تنمية مستدامة يجب الوقوف أيضا على مدى تجاوب مؤسسات المجتمع الأخرى وتقديرها ذلك من خلال التوظيف العقلاني.

للخرجين والسعي وراء كل ما ينجر من بحوث علمية جادة من شأنها رفع وتحسين الإنتاج وعليه تقديم الأفضل.

و الجزائر من بين الدول التي توجهه نحو الاهتمام والتركيز على تنمية الرأسمال البشري من خلال قطاعات عديدة, ومن خلال التركيز على التعليم على وجه العموم و الجامعة بصورة خاصة وجعلها من أولويات اهتمامات الدولة, وهذا ما يلاحظ في زيادة عدد الجامعات والمعاهد المتخصصة و تضاعف عدد الأساتذة والطلبة المسجلين بهدف تحسين المستوى العلمي لنخبة المجتمع من أجل المساهمة في تبني الأساليب الحديثة والمساهمة في حل الإشكالات المطروحة والمواضيع المبهمة في الساحة الوطنية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي و البيئي, وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة:

إلى أي مدى يساهم الرأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حالة الجزائر؟

وتندرج تحت هذا الإشكال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما طبيعة و محددات الرأسمال البشري؟

2- ما هي مرتكزات التنمية المستدامة؟

3- ما هي مستويات الرأسمال البشري على التنمية المستدامة؟

4- ما هو واقع الرأس المال البشري في الجزائر؟

الفرضيات:

1- يؤدي الاهتمام برأس المال البشري وتنميته إلى تحقيق التنمية المستدامة.

2- إن التعليم عامل من أهم عوامل تراكم الرأسمال البشري التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

3-.سوء استغلال الموارد البشرية في الجزائر أدى إلى ضعف تطور التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

1 – تبيان أهمية الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة.

2 – إبراز واقع الرأسمال البشري و التنمية المستدامة.

3 – وضع تصورات لأهم آليات الرأسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع تكمن في أن الموضوع درس في التخصصات الاقتصادية ولم يضحى بالاهتمام من ناحية العلوم السياسية فله أهمية كبيرة في هذا المجال خاصة في رسم السياسات العامة و حوكمة الاقتصاد بالإضافة إلى أن موضوع الرأسمال البشري من المواضيع الجديدة في الوقت الراهن لارتباطه بمتغير اقتصادي ألا وهو اقتصاد المعرفة, الذي يقدم أهم ركائز الحديثة في التنمية المستدامة,ويعتبر العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في نفس الوقت في مجال عملية التنمية, كما أنه لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن الرأسمال البشرى فالتنمية تتم بالموارد البشرية ومن أجلها.

أسباب اختيار الموضوع:

1- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع
- إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد

2- أسباب موضوعية:

- يعتبر موضوع التنمية المستدامة والرأسمال البشري من المواضيع الحديثة نسبيا.
- دراسة آليات تأثير الرأسمال البشري على التنمية المستدامة.
- البحث في الجهود التي وضعتها الجزائر من أجل تطوير الرأسمال البشري ومنه تحقيق التنمية المستدامة.
- دراسة معوقات التي تواجه الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الرأسمال البشري.

منهج الدراسة:

بهدف دراسة إشكالية هذا البحث و تحليلها ، و اختيار صحة الفرضيات المقدمة فقد اعتمدنا في دراسة الفصول النظرية على المنهج الوصفي التحليلي ، للوقوف على المفاهيم الخاصة بالدراسة و محاولة تحليلها .

كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة حيث في استقراء و تعمق في دراسة الرأسمال البشري في الجزائر و تأثيره على التنمية المستدامة بالإضافة إلى الاقتراب النظمي .

الدراسات السابقة :

توجد مجموعة من الدراسات لها علاقة بالموضوع من بينها:

- ❖ دراسة نادية إبراهيمي ، دور الجامعة في تنمية الرأسمال البشري لتحقيق التنمية المستدامة
- ❖ دراسة حالة – جامعة المسيلة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس. سطيف 2013 تكمن أهمية الدراسة في الجامعة التي تساهم في ترقية مجتمعهم و تطوير و تحقيق التنمية المستدامة و التي لا يمكن تحقيها إلا بتنمية رأس مال البشري و التي توصلت إلى أن التعليم يعد من أهم وسائل تنمية رأس المال و هو يساعد على سد احتياجات الأفراد و يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و الذي تعود فوائده التنمية البشرية ،و تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أدائها لوظائفها ، فمن خلال التكوين الجامعي تعمل الجامعة على تنمية رأس مال البشري عن طريق تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للطلاب بقصد إعدادهم و تأويلهم للحياة ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية و العملية و الإسهام في التنمية مجتمعاتهم
- ❖ دراسة لمحمد دهاني ، الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري :مقاربة نطريه و دراسة تقييميه لحالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة 2009-2010

ركز على دراسة مبررات اعتبار الإنفاق على التعليم استثمار في تكوين و تراكم الرأس مال البشري ، توليه كل الدول في العالم أهمية كبيرة و تعتبر الممول الأول و المهيمن على هذا النوع من الاستثمارات لما لم من مزايا ، حيث تخصص لذلك مبالغ هامة من حيث ميزاتها العامة السنوية

و الجزائر بدورها لم تدخر أي جهد في سبيل تكوين الرأسمال البشري اللازم للنهوض بمسار التنمية الاقتصادية للبلد.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي اعترضنني عند انجاز هذه الدراسة نقص المعطيات و الإحصائيات و عدم تطابقها في بعض الأحيان إن توفرت .

بالإضافة إلى أن موضوع " دور الرأسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة " يعتبر موضوع اقتصادي أكثر من اعتباره سياسي .

تقسيم الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع،تم تقييم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول

- يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار المفاهيمي للرأسمال البشري و التنمية المستدامة و يتكون الفصل الأول من مبحثين : المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي للرأس المال البشري و تم التطرق فيه إلى مفهوم و خصائص و أهمية الرأسمال البشري

أما المبحث الثاني فيتناول الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة و تم التطرق فيه إلى مفهوم و مرتكزات و أهداف التنمية المستدامة .

- أما الفصل الثاني من هذه الدراسة و المعنون : بآليات و مستويات تأثير الرأسمال البشري على التنمية المستدامة ، و يتكون من مبحثين : يتناول المبحث الأول منه مستويات تأثير الرأسمال البشري على التنمية المستدامة و هذا عن طريق التنمية و التنشئة السياسية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني ، في حين يتناول المبحث الثاني منه آليات تأثير الرأسمال البشري في التنمية المستدامة و هذا عن طريق الآليات السياسية و القانونية بالإضافة إلى الاقتصادية و الاجتماعية
- أما بالنسبة للمبحث الثالث : فيتناول دور الرأسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حالة الجزائر ، حيث يشتمل ثلاثة على مباحث ، المبحث : المبحث الأول منه يتناول واقع الرأسمال البشري في الجزائر ، و هذا من خلال مؤشرات التنمية البشرية و التعليم أما المبحث الثاني منه فتم التطرق فيه إلى مجهود الدولة الجزائرية لتطوير الرأسمال البشري و هذا ب: إعادة هيكلة المنظومة التعليمية ، و نظام ال م د ، و خوصصة الجامعة بالإضافة إلى قطاع التكوين المهني .
- أما المبحث الثالث و الأخير فتناول عملية تقييميه للتنمية المستدامة من خلال الرأسمال البشري و هذا بتحديد معوقات و تحديات تحقيق التنمية المستدامة .

الفصل الأول :

الاطار المفاهيمي والرأسمال البشري والتنمية المستدامة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرأس المال البشري و التنمية المستدامة :

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العشرين سنة المنصرمة على اهتمام العالم , فعقدت من أجلها القمم و المنتديات العالمية , و نتيجة لهذا الاستحواذ أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع مكاسب التنمية و الثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة .

لقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط , إلا أنه يلاحظ أن اعتماده و تطبيقه يختلف من وسط إلى آخر حيث أن لكل واحد منها معايير تحليل خاصة به بحيث يحلل كل وسط المبدأ و المفهوم وفق ما يسمح له بالإجابة عن الأسئلة الخاصة به , كما أن مصطلح المستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعمله .

فمنهم من يرى أن التنمية المستدامة هي حماية البيئة و منهم من يرى أنها إدارة الموارد الطبيعية , و في الأوساط ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية , فهنالك من يرى أن التنمية المستدامة هي إدارة الجودة و النزاهة و أخلاقيات الأعمال و إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح وغيرها من العبارات .

و لتحقيق التنمية المستدامة يجب ان يكون لدينا رأس مال بشري , حيث كان ينظر للإنسان كمورد اقتصادي فقط , و لك نراعي إنسانيته و حقوقه في العمل بسبب التركيز على النمو الاقتصادي الكمي , و زيادة الإنتاجية , و مرد وديتها , لكن مع تطور الدراسات الاقتصادية و المفاهيم , ظهرت أهمية الرأس المال البشري , و اعتبر حجر الأساس في كل تنمية , هذا ما دفع إلى زيادة الاهتمام بتنمية الوسائل المختلفة , إلا أن ظهور التنمية البشرية و التنمية المستدامة وما صاحبها من تطورات على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية أدى إلى ضرورة العناية أكثر برأس مال البشري ليواكب هذه التطورات و ليكون قادرا على الإبقاء بمتطلبات التنمية المستدامة .

سيتناول هذا الفصل الرأس المال البشري , خصائصه و أهميته , ثم سنأتي على ذكر مختلف المحاور المتعلقة بالتنمية المستدامة من مفهوم و مرتكزات و أهداف التنمية المستدامة .

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للرأس المال البشري :

إن ظهور مفهوم الرأس المال البشري يعد حديثا , يعود الفضل الكبير في وضع الأسس الأولى للمفهوم العام لمصطلح " الرأس المال البشري " إلى الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979 (schultz.w) من خلال محاضرته الشهيرة .

"investment in Human Capital"الاستثمار في الرأس مال البشري التي ألقاها في الملتقى الثالث و السبعين الجمعية الاقتصادية الأمريكية في 28 ديسمبر 1960 , و ذلك على الرغم من سبق استخدامه من طرف الاقتصاد الأمريكي (Mincer.j) في مقال له عام 1958 , تحت عنوان :

J.MINCER " Investment in human Capital And Personal Income Distributiont" Journal of Political economy August 1958 .[1]

المطلب الأول: مفهوم الرأس المال البشري.

الرأس المال البشري هو الذي يركز على دور الخبرة و المهارات المكتسبة في نمو الإنتاجية العمل، لذا فهو يعني في اللغة العربية التوجهات , و المعارف , و القدرات التي يكتسبها الأفراد أساسا من خلال التعلم و التدرب , و الخبرة العلمية .

مع العلم بأنه قد بدأ التركيز على قدرات الإنسان في الخمسينيات , و الستينيات من خلال أبحاث الاقتصادي الأمريكي تيودور شولتر , عندما اكتشفت على هامشها دور الخبرة , و المهارات المكتسبة كعامل مستقل في نمو إنتاجية العمل , و قد أدى التطور العلمي ضمن سياق الاتجاه السائد في علم الاقتصاد إلى الاهتمام بالإنسان و طاقاته و لكن من منظور دوره في خدمة العملية الإنتاجية و ليس العكس , لذلك فإن الاهتمام برأس المال البشري ترافق في الصناعة مع التحول إلى التكنولوجيا المتطورة , وما تحتاجه من عمالة ماهرة متخصصة , ومن استثمار رأسمالي مكثف في تطوير القدرات البشرية [1].

1. محمد دهان , "الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري : مقاربة نظرية و دراسة تعليمية لحالة الجزائر", رسالة دكتوراه (جامعة منشوري قسنطينة , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية , 2009-2010) ص21

لذلك فمفهوم الرأسمال البشري حول النظر نوعا ما إلى الإنسان كعامل مهم لزيادة الإنتاجية , الاهتمام بقدراته التي تزيد من هذه الأخيرة , وبالتالي مراعاة حقوقه الفكرية و المهارة و التعليمية ..الخ[1].

لقد ذكر شولتر أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان و التي تكون الوحدة الاقتصادية , و يعتقد شولتر أن البشر أنفسهم يمثلون الازدهار الاقتصادي المتوقع .

رأس المال البشري طبقا لشولتر يمثل القدرة و المعلومات التي بها قيمة اقتصادية , و رأس المال البشري يعتبر مصدرا قابلا للتجديد و ليس هنالك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال.

و يزعم شولتر أن التعليم يؤثر بفاعلية على القدرة على التعامل مع الاتجاهات المرتبطة بتطوير الاقتصاد , و مع التكنولوجي فإن الاقتصاد يبدوا مرتبطا أكثر من ذي قبل بتقدم المعلومات و بالعمال و الموظفين المدربين تدريبا جيدا و بالتالي يكون مرتبطا برأس المال البشري[2] .

يشير الرأس المال البشري إلى المعرفة , المهارات و القدرات التي يكتسبها الفرد عادة إما عن طريق التعليم أو الخبرة في العمل , يختلف رأس المال البشري من شخص إلى آخر و يمكن لكل فرد أن يحسن من رأس ماله البشري عن طريق التعليم و التدريب المستمر , عند النظر إلى مستقبلك المادي , تعزيز رأس المال البشري و هو أمر بالغ الأهمية فضلا عن إيجاد سبل للحد من المخاطر و الحفاظ على الاستقرار المالي طوال العمر .

رأس المال البشري هو عبارة عن نوعية العمل و هو إحدى عوامل الإنتاج الأربعة هو ليس مسألة كمية العمل لكنه عبارة عن المهارات التي يمكن أن يحققها العامل و بالتالي هو طريقة أخرى لزيادة الإنتاج.

1. سقني فاكيه، "التنمية الانسانية المستدامة و حقوق الإنسان مذكرة ماجستير، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية الحقوق 2009-2010)، ص20،21
2. خليل إبراهيم السعادات : "رأس المال البشري خير استثمار المستقبل ، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية , 7/5/2009،02:00.

تحسين رأس مال البشري باستمرار أمر حيوي للنمو الاقتصادي لذلك نلاحظ أن جزء كبير من ازدهار الصين المستمر مشتق من قبل الطبقة الوسطى الناشئة التي تعطي أهمية كبيرة للتعليم كما هو الحال بالنسبة للهند هذا يبرهن العلاقة الوطيدة بين تعزيز الرأس المال البشري و الاقتصاد[2] .

يعد الاقتصادي ألفريد مارشال (A.Marshall) من الاقتصاديين الأوائل الذين نظروا إلى البشر على أنه رأس مال يجب استثماره و أطلقوا على ذلك رأس المال البشري و ذلك من باب الاستفادة من طاقاته للبناء و قدرته على الإبداع في استثمار باقي رؤوس الأموال.

و يعرف Theador& Schutz رأس المال البشري بأنه :

مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية

– أما هريسون و ما يرز فيعرفان رأس المال البشري بأنه :

«جميع القوى البشرية القادرة على شغل الوظائف الإدارية و الفنية»[1] .

تعبير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003:

أن رأس المال البشري هو النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي .

و يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال و الموظفين من خلال المهارات المعرفية و التقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم و الخبرة.

و من الواضح أن رأس المال البشري يختلف عن رأس مال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي بطبيعته , أي ليس له مثل الآلات و المعدات و الأبنية عرضا و ارتفاعا و كثافة فلا يمكن قياسه ماديا مثلها , على الرغم مما لرأس المال البشري من دور كبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي من سلع و خدمات.[2]

رأس المال البشري هو :

---

1. خديجة عرقوب , ""رأس المال البشري من منظور إسلامي الاقتصاد الإسلامي العالمية"، مذكرة دكتوراه" , (إدارة الأعمال في جامعة في جامعة 20 أوت 1955 , سكيكدة) 2017.

2. عماد الدين أحمد المصبح , رأس المال البشري في سورية – قياس عائب الإستثمار في رأس المال البشري – سوريا , جمعية العلوم الإقتصادية السورية , ص 6.

المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية أي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها .

في هذا العصر أصبح من السهل على كل المؤسسات أن تقوم بنسخ و تقليد جميع برامج العمل و الآلات و التقنيات و البرمجيات المستخدمة في الإنتاج و الخدمات في أي مؤسسة أخرى عدا العنصر البشري الذي هو العنصر الوحيد غير قابل للنسخ و التقليد[1].

الرأس المال البشري :

و هو المعرفة التي يمتلكها الموظفين في المؤسسة و تتمثل في المهارات و الإبداع و الخبرات[2]

و يعرف رأس المال البشري كذلك بأنه:

يمثل المعرفة و المهارات و القدرات التي يتمتع بها الأفراد و بالتالي فإنه يمثل بالتعاون مع الموارد الأخرى رأس المال الفكري لأي منظمة.

و رأس المال البشري عادة ما ينعكس من خلال تعليم و خبرة الأفراد و كذلك ينعكس من خلال مهارات محددة يكتسبها الأفراد[3].

كما أن الرأس مال البشري هو:

المـورد الإستراتيجـي في عملية التنمية , المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده بإمكانياته و قدراته و مهارته من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها .

1. منى مؤتمن عماد الدين , التربية و التعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة و المعلوماتية و عالمية المعرفة , المملكة الأردنية الهاشمية , إدارة البحث و التطوير التربوي , 2004 .

2. عبد الرحيم محمد , "دور التخطيط الاستراتيجي في تكوين رأس المال المفكري و تحقيق النضوج المؤسسي رؤية مقترحة" , دور الانعقاد العادي الرابع و الأربعين لمجلس الشورى , 03 نوفمبر 2015

3. رانية أحمد عزمي , " نحو ميزة تنافسية مستمرة من خلال قيادة العنصر البشري في منظمة الأعمال، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية 2006.

في هذا العصر , أصبح من السهل على كل المؤسسات أن تقوم بنسخ و تقليد جميع برامج العمل و الآلات في هذا العصر أصبح من السهل على كل المؤسسات أن تقوم بنسخ و تقليد جميع برامج العمل الآلات و التقنيات و البرمجيات المستخدمة في الإنتاج و الخدمات في أي مؤسسة أخرى , عدا العنصر البشري الذي هو العنصر الوحيد غير القابل للنسخ أو التقليد بإمكانياته و قدراته و مهاراته[1] .

رأس المال البشري هو مجموعة الأصول التي يجلبها الفرد معه إلى المنظمة , و هي في مجموعها و تراكمها " .من مجموعة الأفراد العاملين في المنظمة "يطلق عليها الرأس المال البشري , و هذه الأصول أو العناصر " التي يجلبها كل فرد معه إلى المنظمة يفترض أنها تؤدي إلى إحداث تأثيرات إيجابية و الى زيادة قيمة الفرد في نظر إدارة المنظمة أو المشغل[2] .

يرى ألفرد مارشال A. Marshall أن البشر رأس مال يجب أن يستثمر للإفادة من إمكانيته و طاقته للبقاء و الاكتشاف و التحليل و إعادة التركيز و الابتكار و الإبداع في باقي رؤوس الأموال, و إجمالا هنالك خمسة أنواع من رؤوس الأموال يمكن تشخيصها كالآتي[3] :

- **رأس المال المادي** : و يقصد به رأس المالي أو النقدي .
- **رأس المال الطبيعي** : و يعني الموارد الطبيعية و النظم البيئية .
- **رأس المال الإنتاجي** :و يشمل الأصول المادية القادرة على انتشار السلع و الخدمات .
- **رأس المال الاجتماعي** : يقصد به شبكات العلاقات الاجتماعية و المعايير و القيم الإيجابية في المجتمع التي تمكن أفراده و شرائحه من التصرف معا بصور فعالة و مجدية لتحقيق أهدافهم المشتركة .
- **رأس المال البشري** : و يقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد و الموروثة أو المكتسبة .

---

1. عدنان أحمد الورثان , "التربية و التنمية بالمملكة العربية السعودية" , جامعة الملك سعود , كلية التربية , قسم التربية .
2. فرعون امحمد و محمد اليقي , "الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث للإدارة الموارد البشرية بالمعرفة" , (د,ب,ن) (د,د,ن) (د,ت,ن).
3. نادية إبراهيمي , "دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة" ، دراسة حالة جامعة المسيلة "– مذكرة ماجستير ,(جامعة فرحات عباس سطيف 1, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية , 2012 , 2013) ص3 .

و عليه فالمورد البشري هو المصدر الذي يمكننا من خلاله الحصول على قدرات فنية عالية و معتبرة و المتمثلة عموما في كيفية الاختيار الأحسن لخلق التجانس و التوافق في صورة الشخص الذي يحتل هذا المنصب[1] .

الرأس المال البشري يشير إلى مجموعة المعارف و المهارات و الخبرات , كل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى فرد أو جماعة عمل معينة [1].

و نظرية الرأس المال البشري تقوم على تنمية فرضية مؤداها أن الفرد يقوم بالاستثمار في هذا الرأس المال و تراكمه من أجل الحصول على إرادات في شكل أجور إضافية , و تراكم هذا الرأس مال يتم من خلال عمليات التكوين الأساسي و التكوين المستمر , و أيضا من خلال التربية الأسرية أو المهارات المكتسبة أثناء العمل أو مجموع السيرورات التي تمكن من تنمية الكفاءات لدى الأفراد العاملين . و يتطلب إحداث ذلك التراكم تكاليف مباشرة متمثلة في تكاليف الدراسة و مصاريف الإيواء و النقل...الخ, و تكاليف غير مباشرة متمثلة بالأساس في تكاليف الفرصة أو الأجر الذي كان من المفروض أن يتقاضاه الفرد لو عمل خلال الفترة[2].

رأس المال البشري Human Capital:

يتمثل في المعرفة الضمنية و الخبرات و المهارات الموجودة في داخل عقول الموظفين , و هو يمثل مورد دخل للمنظمة و لكنه ليس ملكا لها .

و يمكن تمييز رأس المال البشري عن رأس المال الهيكلي من خلال أن رأس المال البشري يتزايد بالاستخدام و يميل لتوليد الذات بخلاف رأس المال الهيكلي الذي تتقادم معرفته الصريحة المتمثلة في أنظمته و قواعده و إجراءاته[3].

---

1. عبد الحميد ريحان و حنان طرشي , "الاستثمار في رأس المال البشري و متطلبات العمل في الجيل الثاني من مؤسسات" , (د,ب,ن) (د,د,ن) (د,س,ن).

2. أماني خضر شلتوت , "" تنمية الموارد البشرية كمدخل إستراتيجي لتعظيم الاستثمار في العنصر البشري" , مذكرة ماجستير (الجامعة الإسلامية غزة , كلية التجارة , 2009) ص22

3. سلام عبد الرزاق و بوسهوة نذير , دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات التسيير , ملتقى حول , إستراتجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أيام 18 و 19 أفريل 2012 ص 7.

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول أن : الرأس مال البشري هو المعارف و المهارات التي يستطيع الفرد التحكم فيها , و التي يكون قد اكتسبها خلال سنوات تعليمه في جل مراحل دراسته , و طوال تلك السنوات التي قضاها في مختلف التكوينات التي تلقاها و الخبرات التي اكتسبها حينها , و يكون الرأس مال البشري غير المادي في فكر الأفراد من خلال المعارف و المهارات و الكفاءات التي يكون قد اكتسبها , دون أن نقصي ذكائه الشخصي و كذا المعرفة العلمية و الإبداع في طريقة العمل

المطلب الثاني : خصائص الرأسمال البشري.

للرأسمال البشري عدة ميزات و خصائص تساهم في شغله مكانة اجتماعية محددة في المجتمع و نذكر هذه الخصائص في النقاط التالية[1]:

- ❖ يعد قوة محركة لمختلف الموارد المادية و التقنية فهو العنصر المسير للرأس مال المادي.
- ❖ يعد قوة لدفع و تفعيل التغيير أو مقاومته و ذلك بما يحقق مطالبه و احتياجاته و احتياجات مجتمعه.
- ❖ يساهم في المسؤولية الاجتماعية سواء كان جماعات أو أفراد .
- ❖ يتكون الرأس المال البشري من جزأين :

جزء فطري : كالملكات الذهنية و الفكرية و المواهب ...

جزء مكتسب: مثل المهارات و الخبرات ...

- ❖ المعارف و الكفاءات تعد المركبات الأكثر أهمية في الرأس المال البشري, و يمكن أن يصنف وفقها من حيث نوعية المعارف و المؤهلات و الكفاءات إلى صنفين أساسيين هما:

- رأس مال بشري عام :و هو الذي ينشأ من اكتساب المعارف و الكفاءات العامة مثل معرفة القراءة و الكتابة و الحساب.

---

1. محمد دهان، ""الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري"" , رسالة دكتوراه ,(جامعة منشوري قسنطينة ,كلية العلوم الاقتصادية , 2009-2010)ص,24,25.

- رأس مال بشري خاص : و هو الذي ينشأ من اكتساب المعارف وكفاءات خاصة بوظيفة أو بمهنة , أو بمؤسسة بحد ذاتها .

أما عن خصائص الرأس مال البشري في القرن 21 فيمكن إيجازها في الآتي[1]:

- ❖ القدرة على التقاط الملومات و تحويلها إلى معرفة قابلة لاستخدام أي تجسيد ما تم تعلمه نظريا .
- ❖ القدرة على التكيف و التعلم بسرعة و امتلاك المهارات اللازمة في عصر المعرفة و اقتصاد المعرفة
- ❖ إتقان التعامل مع تقنية المعلومات و التقنية المعتمدة على الحاسب و تطبيقها في مجال العمل .
- ❖ القدرة على التعاون و العمل ضمن فريق, و إتقان مهارات الاتصال اللفظية و الكتابية.
- ❖ القدرة على التحرك و التغيير بسرعة, و الإحساس بضرورة الاستعجال في متابعة التغيرات و تلبية حاجات المستهلكين .

تبعا لـ Crawford 1991: "مقارنة بالعمل البدني فإن الرأس مال البشري يضم خصائص":

قابلية التوسع expandable

التولد الذاتي Self –generating

قابلية الإنتقال transportable

و المشاركة shareable

بدا بخاصتي قابلية التوسع و التولد الذاتي لرأس المال البشري فإنها مرتبطة إلى حد كبير بإمكانية أن مخزون المعرفة بنمي و يزيد من رأس المال البشري للأفراد .

أما خاصتي قابلي الانتقال و المشاركة لرأس المال البشري فتعني أن الحامل للمعرفة يمكنه توزيع معرفة على الآخرين .

---

1. سمية شبيرة , ""تنمية الرأس مال البشري في النظام التربوي بتحليلي مضمون القانون التوجيهي لتربية الوطنية 2008" , مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية قسم العلوم الإجتماعية , 2014-2015)ص32.

و كنتيجة لذلك فإن الخاصيتين الأوليتين توسع حجم volume رأس المال البشري , و الخاصيتين الأخيرتين توسع نطاق و تشكيليه range رأس المال البشري .

كما تجدر الإشارة أن المعرفة و المهارة التي لا تكون خاصة بمهمة معينة أو شركة محددة تسمى برأس المال العام و الذي يتراكم عبر العمل , الخبرات و التعليم و هو يمكن أن يحول و ينتقل إلى صناعات مختلفةفي حين أن رأس المال الخاص يتراكم و يكتسب عبر التعليم , التدريب و الخبرة على معرفة خاصة بمهمة محددة و لا يمكن أن يحول إلى صناعات مختلفة[1].

المطلب الثالث : أهمية الرأس المال البشري.

لقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الإنسان و تأثيره الفعال و الإيجابي في عملية التنمية الاقتصادية و في فاعلية عناصر الإنتاج المادية فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون الإنسان , و قد أدت النقلة العملية و التكنولوجية و ما أعقبها من تطورات حديثة في الفن الإنتاجي إلى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب و طرق الإنتاج نجم عنها العديد من التعقيدات و الدقة المتناهية في الصنع و غيرت بذلك موقع الإنسان و دفعته إلى الأمام في المراكز الإنتاجية و ضاعفت مسؤولياته في ممارسة العمل الانتاجي وقيادة التطور ، مما أوجد ضرورات متزايدة لرفع مستوى أعداد الإنسان و زيادة فترات تعليمه و تدريبه و زيادة ممارساته العلمية و الفكرية في البحث النظري و التطبيقي

و هكذا فإن الأهمية البالغة للعنصر البشري و ما يمتلكه من طاقات خلاقة دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فلا يمكن مطلقا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي و التكتيكي الارتفاع

1. سلطاني عادل , دور لوحة القيادة المتوازنة في تقييم رأس المال البشري بالمنطقة دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل بالمسيلة , مذكرة ماجيستير (جامعة محمد بوضياف المسيلة , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التجارة و علوم التسيير ,

بمعدلات التنمية دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور و التفتح و الاندفاع الذاتي[1] .

و تعود بوادر هذا الاهتمام في تاريخها إلى آراء الاقتصادي "ألفرد مارشال" الذي عاصر بداية التغير في فنون الإنتاج في مطلع النصف الأول من القرن العشرين فتؤكد آراء مارشال على الدور الأساسي الذي يؤديه الإنسان في إنتاج السلع و نمو الإنتاج و تطوره و أهمية التعليم في رفع اتاجية الفرد اذ يقول أن فئة متعلمة من الناس لا يمكـن أن تعيش فقيـرة ذلك أن الإنسـان بالعلـم و المعـرفـة و الوعــي و الطموح(2).

والقدرة على العمل و الإنتاج و القدرة على الخلق و الإبداع يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة و مصادرها و ما في باطن الأرض و ما فوقها لصالحه و الارتفاع بمستوى معيشته و توفير الحياة الكريمة له .

و لقد أعتبر كارل ماركس الإنسان أثمن رأس مال , و كذلك أدخل ايرفنج فيشر: رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأي شيء يدير دخلا عبر فترة من الزمن، وان هذا الدخل بتولد عن رأس المال، وقد أشار ألفريد مارشال إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستمر في البشر، وذلك على أساس أن الفكر سواء ما تعلق منه بالعلوم والآداب أو الفنون أو ذلك الذي نشأت بفضله الآلات والأجهزة، إنما يمثل الإنتاج الذي يتلقاه أي جيل من الأجيال السابقة له، وذلك أنه إذا انمحت من الوجود الثروة المادية للعالم، فان بالإمكان استعادتها بسرعة بواسطة الفكر، ولكن لو بقيت الثروة المادية بدون الفكر، فان هذه الثروة سرعان ما تتضاءل ويعود العالم إلى الفقر و العوز و هكذا فإن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقة دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فلا يمكن مطلقا أن تنفع كل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور

---

1. لبنى بابا سعيد , "دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة = 2005 –2013" , مذكرة ماستر (جامعة الشهيد لخضر بالوادي , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية 2014-2015)ص11

2.نافز أيوب محمد علي أحمد ، الأهمية التنمية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه ، فلسطين ، جامعة القدس المفتوحة ،[د، ت، ن]، ص 7.

العلمي والتكتيكي والارتفاع بمعدلات العامل البشري دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والتفتح و الاندفاع الذاتي، وقد دلت تجربة التطور الاقتصادي العالمي بكل وضوح على أن الكوادر المؤهلة ومعارفها المهنية و العلمية و التكتيكية بصفة خاصة و الخبرة الإنتاجية و الإدارية تكون عنصرا من أهم عناصر إعادة الإنتاج الاجتماعي التي كثيرا ما تحدد سير و آفاق عملية التنمية [1]

1. نافز ايوب محمد علي أحمد، مرجع سابق : ص8.

نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory :

تعـد هــذه النظـرية مـن أشهر النظريات الوظيفية و التي ذاع صيتها طويلا خلال حقبـة الخمسينيات و الستينيـات و ريمـا الآن, و ذلك لأن محـور التنميــة كـان هاجسا وطنيا لبلدان العالم الثالث عقب تحررها و استقلالها السياسي .

من الملاحظ أن رجال الاقتصاد بدءوا يدركون في الخمسينيات أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية أو ما يسمى " الاستثمار في رأس المال البشري " و البناء المنطقي لنظرية رجال الاقتصاد عن عمليـة التنميـة يعتـرف بالـدور الرئيسـي للتعليـم لكن الإنفاق العادي في العملية الإنتاجية و هي الأرض و العمل و رأس المال قد استبعد تقريبا أي بحث جدي في مشكلة التوسع في الموارد البشرية لقد اهتمت نظريــة رأس المــال بالتــركيــز علــى عملية إعداد قوى العمل باعتبارها من أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج , و حاول أن يبرهن (سولتر)على تحليلاته من خلال دراسته لوضع المجتمعات الرأسمالية الغربية و كيف تم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مثل المدارس و الجامعات و تخريجها للكوادر العلمية و الفنية المؤهلة للإدارة عملية الإنتاج .

و قد أثار شولتر نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم و هما [1]:

1- تجاهل و إهمال دراسة رأس المال البشري .

2- العامل المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الإنسان.

1-. غربي صباح , ""الاستثمار في التعليم و نظرياته "", العددان الثاني و الثالث , مجلة كلية الأدب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية" , جامعة محمد خيضر بسكرة , قسم علم الإجتماع , جانفي جوان 2008 , ص14 .

و في رأي شولتر , أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هو إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل , فقد اعتقد البعض أن اعتبار التعليم وسيلة لخلق و تكوين رأس المال من الأمور التي تقلل من شأن الإنسان و تسيء الى نفسيته

و رأى شولتر أن هؤلاء الباحثين قد بنوا اعتقاداتهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم هو الغرض الثقافي و ليس الاقتصادي , فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين و مسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها[1].

1 . غربي صباح , مرجع سابق ، ص 14.

نظرية بيكر 1962:

ركز "بيكر" من خلال أبحاثه في الرأس مال البشري على عملية الاستثمار في التدريب بعدما بدأ الاهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم و رعاية صحية، إذ يعتبر التدريب من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية في توضيح تأثير رأس المال البشري على الارادات وقد اهتم "بيكر" بمعدل العائد على الاستثمار واعتبره المرجع الأساسي في تحديد المقدار الواجب إنفاقه على رأس المال البشري وفي محاولة لتوضيح الجانب الاقتصادي للعملية التدريبية، فرق "بيكر" بين التدريب العام و التدريب المتخصص، وتناول دراسة العلاقة بين معدل دوران العمل و تكلفة كل من نوعي التدريب السابقين .

فالتدريب العام هو ذلك النوع من التدريب الذي يحصل من خلاله الفرد على مهارات عامة يفيد به منظمته كما أنه يمكن أن ينقلها الى منظمة أخرى، وعليه فان الفرد هو من يتحمل تكلفة هذا ا التدريب، وبالتالي فمعدل دوران العمل لا يرتبط ارتباطا قويا بتكاليف التدريب العام، أما التدريب المتخصص، فتتحمل فيه المنظمة كل التكاليف " ويرجع هذا الى أن التدريب المتخصص قد لا يتناسب مع طبيعة ومتطلبات العمل في أي منظمة أخرى، ومن المحتمل أن تحقق المنظمة من هذا التدريب المتخصص عائدا مرتفعا نظرا للمهارات المرتفعة والتأهيل الجيد للأفراد، وبالنظر الى التكلفة المرتفعة لهذا النوع من التدريب، فان ترك الفرد المتدرب لعمله يعد خسارة رأسمالية للمنظمة وعليه فانه يتحتم على هذه الأخيرة دفع أجور أعلى وتوفير ظروف عمل أحسن حفاظا على أفرادها .

يعد "بيكر" من أهم الباحثين الاقتصاديين الذين ساهموا في تطوير نظرية رأس المال البشري، اذ أنه حول تركيزه الى دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي من خلال الموارد في رأس المال البشري .(1)

---

[1]- غربي صباح ، مرجع سابق ،ص14.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة .

الطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة :.

1- مفهوم التنمية :

منذ زمن آدم سميث و مفهوم النمو و التنمية تشغل اهتمام رجال الفكر الاقتصادي إلا أن هذا الاهتمام بلغ ذروته في الخمسينيات من القرن الماضي مباشرة بعد انتهاء الحرب العلمية الثانية و حصول دول عديدة من أفريقيا و آسيا على استقلالها السياسي , فعند ظهور اقتصاد التنمية في تلك الحقبة من الزمن , كان يعتقد أن مصطلحي النمو و التنمية استخدما كمرادفين لبعضهما , و خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى ، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي , خلال فترة زمنية طويلة كان معظم الاقتصاديين يعتبرون النمو و التنمية الاقتصادية مفهومين مرادفين أي أنه كان يفسر النمو بالتنمية و العكس صحيح , و هذا ما ذهب إليه روستو حيث عرف تنمية الدول على انها عملية الخروج من التخلف انطلاقا من النمو و يكون ذلك ببذل الجهد الكافي في مجال الاستثمار و لكن مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي و بدأ الاقتصاديون يميزون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . حيث أصبح يرى معظم الاقتصاديين أن مفهوم "التنمية الاقتصادية يختلف في الفكر الاقتصادي عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما فالتنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي و هي تلقى الاهتمام البالغ في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم و بالأخص النامية(1).

---

[1]العايب عبد الرحمن ,"" التحكم في الأداء الشامل للمؤوسةالإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ", رسالة دكتوراه ,(جامعة فرحات عباس –سطيف –كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير .2010-2011.ص7) .

التنمية هي المنهج الذي تستطيع به الدول النامية عن طريق استغلالها لمواردها البشرية في رفع المستوى المعيشي لغالبية الناس في مختلف المناطق خصوصا الريفية , فالتنمية تهدف لتدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الاهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون لتكفل مشاركة غالبية الناس بالموارد البشرية والمادية(1)

تعريف مجلس منظمة الأغذية و الزراعة عام 1988 :

عرف التنمية بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية و صيانتها , و توجيه التغيرات التكنولوجية و المؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية و المقبلة بصورة مستمرة فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) و المياه و النبتات و الموارد الوراثية (الحيوانية)حتى لا تحدث تدهورا في البيئة ' و تكون ملائمة من الناحية التكنولوجية و سليمة من الناحية الاقتصادية , و مقبولة من الناحية الاجتماعية(1) .

تعريف كندل بيرجر Kindle berger :

يعتقد كندل بيرجر أن التنمية فعل تراكمي يمكن أن يحدث مع ضرورة وجوب توافر تغيرات تكنولوجية مع تعاون المؤسسات الإنتاجية في تحسين طرق إنتاجها .

نيتل وروبر تسون Nette&Rlobertson :

الأستاذين نيتل و روبتسون عرفا "التنمية" بأنه العملية بمقتضاها تسعى الصفوات القومية – بنجاح – نحو الحد من انخفاض مكانة أمهم , و التحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة (2).

---

[1] منال طلعت محمود , الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي , الإسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , 2012 , ص20.

[2] ضر خليل ورقية مرشد حميد ،علاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع ، (د،ب،ن)(د،د،ن)(د،س،ن)ص 4.

و يعرفها د. محمد الجوهري : أن التنمية تنطوي على عملية توظيف جهود الكل من أجل الكل خاصة تلك القطاعات الفئات المحرومة من فرص النمو .

كما يعرفها د. الكردي: أنها هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في مجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من تغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية للوصول الى اقصى استغلال ممكن بهدف تحقيق الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع(1).

مفهوم الاستدامة :

لغة : يعود أصلها الى كلمة : sustainqble الى علم الإيكولوجيا ecology حيث استخدمت للتعبير عن تشكيل و تطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي الى حدوث تغيير في خصائصها و عناصرها و علاقة هذه العناصر ببعضها ببعض .

أما في اللغة العربية : فالاستدامة مأخوذة من استدامة الشيء , دام , يدوم , استدامة , أي طلب دوام و يقصد بها الدفع بشيء معين لأن يستمر لمدة طويلة من الوقت(2).

---

[1] قادري محمد الطاهر , التنمية المستعملة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق , بيروت , مكتبة حسن العصرية , ص 21-22.

[2] دبابش سامية ," التنمية المستدامة في الجزائر ", مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية و لاعلاقات الدولية , 2012 , 2013 ص6)

مفهوم التنمية المستدامة :

هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد و توجيهات الاستثمار و مناحي التنمية التكنولوجية و تغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر و المستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان و تطلعاته كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية و التي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي و الذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي(1) .

إن مفهوم التنمية كعملية ديناميكية متحركة يستدعي الأ لايقتصر قابلية الاستمرار في تحسن على الجيل الحالي في فترة زمنية معينة ، بل لابد من أن يتم التحسن الى الأفق الزمني البعيد الى حالة الحياة للأجيال المتعاقبة ، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجتها ، وما ينجم عن ذلك من تنيمة قدراتها المتنوعة ، ولانتفاع الأمثل بها ، ليس من العدل تمتع الجيل الحاضر واستهلكه لكل الموارد الانمائية ، ويستردها ولا يترك شيأ للأجيال المقبلة فهناك أمانة لابد لتوصيلها للأجيال القادمة ومنه جاء مفهوم التنمية المستدامة التي تعتبر حالة وجود ، وتطور مستمر . تهدف الى توفي الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة ، وصيانتها ، وحفظ نظام دعم الحياة(2).

---

[1] بوزيان الراحماني هاجر ز بكدي فطيمة , التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور و واقع التسيير , خميس مليانة , المركز الجامعي ص3 .

[2] سقني فاكية ،التنمية الأنسانية المستدامة وحقوق الانسان مذكرة ماجستر ،(جامعة فرحات عباس ، سطيف ، كلية الحقوق) ص 40.

إذن يجب أن تمكن التنمية المستدامة الناس من التمتع بنوعية حياة أفضل ، الآن وفي المستقبل بالنسبة للأجيال الحالية و الأجيال القادمة ايضا أي العمل على استدامة نوعية الحياة (1).

وتعرف كذلك التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان ، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان متردفين ، وبعضهم قال بالتنمية المستدامة وبعضهم الأخر يقول التنمية المستدمية كترجمة لمصطلح انجليزي . Sutainalpe developmeent(2).

في بداية الستينيات كان هنالك حوار كبير حول مفهوم التنمية المستدامة الذي تم صيغته للمرة الأولى من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك " الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلمبرونتلاند .

فحسب تعريف لجنة برونتلاند فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم (3).

---

[1] سقني فاكية ،المرجع السابق ص 40.

[2] عثمان محمد عنيم ، ماجدة أحمد ابو زنط ، التنمية المستديمة ،–فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، عمان ، دار الصفاء ،2006ص 24.23.

[3] العايب عبد الرحمان و بقة الشريف ، التنمية المستدامة و التحديات الجديدة المطروحة أما المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر ، جامعة فرحات عباس – سطيف – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2008 ، ص3.

لقد إختلف الفقهاء في تحديد مفهوم أشمل و ادق للتنمية المستدامة و ذلك لتحقيق النهوض بأوضاع المجتمع وارتقاء بمعيضة المواطن اجتماعيا و ثقافيا , و اقتصاديا و سياسيا ... سوف نقوم بعرض أهم التعاريف للتنمية المستدامة :

التعريف المادي للتنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي الى فناءها أو تدهورها أو تناقصها مع المحافظة عليها بالتجديد [1]

لقد ساهم المجتمع الدولي في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة و ذلك خلال مؤتمر البيئة و التنمية المنعقد سنة 1992 في البرازيل .

تسعى التنمية المستدامة للتوفيق بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية و ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون الحاق الضرر بالأجيال القادمة ، أي عدم استنزاف الموارد الطبيعية و تجنب تلوث البيئة ، كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر حيث أن العيش في وسط من الحرمان و الفقر يؤدي الى تلوث البيئة و استنزاف الموارد و قد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة[2].

---

[1] عساسي يوبا ، دورة رؤساء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية , مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2013-2014)ص10 .

[2] مراد ناصر ، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر ، عدد 26 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2010 ص134 .

التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة التنمية المستدامة تعني للدول المتقدمة لإجراء خفض في استهلاك الطاقة و الموارد ، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة[1].

كما عرفها الصندوق السوري لتنمية الريف بالعلاقة بين النشاط الاقتصادي و استخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية و انعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التواصل الى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي و ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها و سلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا " على نمط الحياة و تطوره "[2] .

التعريف ذات الطابع الاجتماعي و الإنساني :

يرى أن التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ، و وقف تدفق الأفراد من المناطق الريفية الى المدن من خلال تطور مستويات الخدمات الصحية و التعليمية و تحقيق قدر أكبر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[3].

---

[1] سايح بوزيد , "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" ، مذكرة دكتوراه ،(جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية 2012،2013)ص 79.

[2] جميلة الحوزي ، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية ، جامعة الجزائر (د،س،ن)ص71

[3] حسونة عبد الغني ،" الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة "، مذكرة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق 2012، 2013)ص24

التعريف التكنولوجي للتنمية المستدامة :

أفاض بعض مؤلفين في توسيع التنمية المستدامة لتشمل التحقيق السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية وأشاروا الى أن هنالك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف و أكفأ و أقدر على انقاذ الموارد الطبيعية, حتى يتسنى الحد من التلوث ، و المساعدة على تحقيق استقرار المناخ ، استيعاب النمو في عدد السكان و في النشاط الاقتصادي(1).

إن مفهوم التنمية كعملية ديناميكية متحركة يستدعي إلا يقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي في فترة زمنية معينة ، بل لابد من أن يتم التحسن إلى الأفق الزمني البعيد على حالة الحياة للأجيال المتعاقبة ، و ما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها ، و ما ينجم عن ذلك من تنمية قدراتها المتنوعة ، و الانتفاع الأمثل بها ، ليس من العدل تمتع الجيل الحاضر و استهلاكه لكل الموارد الإنمائية ، و يستردها و لا يترك شيئا للأجيال المقبلة ، فهناك أمانة لا بد من توصيلها للأجيال القادمة ، من هنا جاء مفهوم التنمية المستدامة التي تعتبر حالة وجود و تطور مستمر ، تهدف الى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر و المستقبل و الحفاظ على البيئة ، و صيانتها ، و حفظ نظام دعم الحياة .

إذن يجب ان تمكن التنمية المستدامة الناس من التمتع بنوعية حياة أفضل الآن و في المستقبل بالنسبة للأجيال الحالية و الأجيال القادمة أيضا أي العمل على استدامة نوعية الحياة (2).

---

[1]عبد السلام أديب ، "أبعاد التنمية المستدامة "، العدد 333 ، مجلة الحوار المتمن 2002.

[2]سقني فاكية ،" التنمية الإنسانية المستدامة و حقوق الإنسان" ، مذكرة ماجستير, (جامعة فرحات عباس –سطيف ، كلية الحقوق 2009 ،2010 ، ص40.

و التعرف كذلك التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف و في العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين ، فبعضهم قال بالتنمية المستدامة ، و بعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة كترجمة لمصطلح إنجليزي . sustainabledevelopment (1).

[1]عثمان محمد عنيم ، ماجدة أحمد أبوزنط ، التنمية المستديمة – فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها ، عمان : دار صفاء ، 2006 ،ص23، 14 .

المطلب الثاني : مرتكزات التنمية المستدامة :

من خلال جملة التعارف التي تم التطرق إليها سابقا يمكن أن نستنتج أهم الخصائص و مميزات التنمية المستدامة فيما يلي : (1)

1) هي تنمية طويلة المدى ، و هذا من أهم مميزتها ، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسها فهي تنمية تنصب على مصير مستقبل الأجيال القادمة .
2) مبدأ لامركزية بحيث تكون عملية اتخاذ القرارات بالإشراك مع أفراد المجتمع .
3) مبدأ الاحترام المتبادل لوجهات النظر المختلفة بين القائمين على عملية التنمية و افراد المجتمع .
4) مبدأ أهمية التأثير الإيجابي طويل المدى على المجتمع و افراده و ليس التأثير المؤقت.

في إطار وجود البنك العالمي لتدعيم التنمية المستديمة و محاولة الوصول الى أسلوب منظم للحكم على الاستدامة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية و السياسية ، حدد هذا البنك ثلاثة أبعاد تشكل ما يعرف بمثلث التنمية و ذلك بناء على نموذج للتنمية يحترم البيئة قدمه كل من طاش و موريس ستروقن .

يولى هذا النموذج اعتبارا كبيرا الى التسيير الفعال للموارد الطبيعية و دور التنمية الاقتصادية في تحقيق العدالة الاجتماعية و الحذر البيئي , ذلك في إطار مقارنة إدارية و مؤسساتية تسعى إلى تحقيق الأهداف الثلاث (التنمية الاقتصادية ، العدالة الاجتماعية ، الحذر البيئي) و ذلك من خلال الأبعاد التالية (2).

---

[1] مدحت أبو النصر ، مرجع سابق ، ص 193 .

[2] لطرش ذهبية ، متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بالتعاون مع : مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأوروبي و المغاربي 7-8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، ص4

البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة :

لا ينبغي أن ينحصر هذا البعد فقط في تحقيق نمو اقتصادي مستديم كما يعتقد البعض و لكن يتعداه الى مسائل أخرى لا تخرج عن الحلقة الاقتصادية و المتمثلة في كفاية رأس المال ، إشباع الحاجات الأساسية.

و يتمثل البعد الاقتصادي في انعكاسات و نتائج الاقتصاد على البيئة و كيفية تحسين التقنيات الصناعية و تظهر أهم العناصر هذا البعد فيما يلي(1) :

- ❖ النمو الاقتصادي.
- ❖ كفاءة رأس المال.
- ❖ اشباع الحاجات الاساسية .
- ❖ العدالة الاجتماعية.

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة :

ينطوي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة لديهم إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية و الرفاهية ، و ذلك من خلال تسيير دخولهم إلى سوق العمل و حصولهم على الوظائف الملائمة لقدراتهم (2).

---

[1]بوشنقي إيمان وعلام عمار ، قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة ، جامعة باجي مختار، عنابة .

[2]عبير عبد الخالق ، التنمية البشرية–أثرها على تحقيق التنمية المستدامة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2014،ص104.

و البعد الاجتماعي هو البعد الإنساني بالمعنى الضيق ، و هو الذي يجعل النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي و لعملية التطوير في الاختيار الإنساني الذي يفترض فيه أن يتضمن قدرا من الإنصاف بين الأجيال المتعاقبة بمقدار ما هو بين الدول المختلفة ، و إذا كانت قضية البطالة unemployment بأبعادها المختلفة قد مثلت قاسما مشتركا في كثير من الدراسات الاقتصادية و والاجتماعية فليس ذلك من قبيل الصدفة أو المبالغة حيث اكتسب مفهوم البطالة أبعادا جديدة . على رأسها البعد الاجتماعي في نهاية القرن العشرين أذ تأثر ذلك المفهوم بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية و الذي تمخض عن ارتفاع معدلات البطالة خاصة في الدول النامية و ظهور أنواع مختلفة للبطالة "كالبطالة الاختيارية و البطالة التكنولوجية ، و البطالة بين خريجي الجامعات .... و غيرها "(1)

العنصر الاجتماعي يشير الى العلاقة بين الطبيعة و البشر و الى النهوض برفاه الإنسان ، و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية ، و الوفاء بالحد الأدنى من معايير ألأمن و احترام حقوق الإنسان ، كما يشير الى تنمية الثقافات المختلقة والتنوع والتعددية و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار فهي تنمية تهدف الى تحقيق تنمية اجتماعية بين جميع فئات المجتمع .

إن التنمية الاجتماعية تقترب لتلامس كثيرا مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، فالتنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها و غاياتها

وتتعامل مع الأبعاد البشرية والإجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن (2).

1-عبير عبد الخالق ، المرجع السابق ،ص104

2-قادري محمد الطاهر ، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق ،بيروت مكتبة حسن العصرية ،2013،ص82.81.

التنمية البشرية المستديمة تتوخى خلق بيئة يتسنى في إطارها لكل إنسان تنمية قدراته و توسيع خياراته دون تعريض خيارات الأجيال القادمة للخطر ، و التنمية البشرية المستديمة عبارة عن مقاربة شمولية يتمثل هدفها النهائي في تحسين ظروف حياة البشر من خلال إنتاج و توزيع الثروات بكيفية منصفة .

و كما يعبر السبب Gustave spethjames، الإداري السابق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن "التنمية البشرية المستديمة عبارة عن تنمية لا تؤدي إلى النمو فحسب ، بل توزع ثمار النمو بكيفية" منصفة و تجدد البيئة بدلا من تدميرها و تحمل الناس المسؤولية بدلا من إقصائهم . كما تعطي التنمية البشرية المستديمة الأولوية للفقراء من خلال توسيع الخيارات و الفرص المتاحة لهم و تمكينهم من المشاركة في القرارات التي تهمهم (1).

البعد البيئي للتنمية المستدامة :

تمثل البيئة بعدا محوريا في التنمية حيث شكلت موضوع بحث للكثير من الدراسات و الاعمال و ذلك عبر الدعوة الى إعادة صياغة و رسم الأهداف و السياسيات التنموية وفق الضوابط البيئية بما يتناسب مع مفهوم التوازن الطبيعي ، ذلك أن الموارد الطبيعية تشكل المتغير الرئيسي في معادلة التنمية الاقتصادية . من جهة و هي اليوم القيد الرئيسي على العملية التنموية بأكملها من جهة أخرى فالجزء الأكبر من البيئة قد استنفذ فهي إما ترصد أرصدة مستهلكة لا يمكن استرجاعها أو أرصدة متجددة يهددها التلوث (2).

1- محمد ولد العابد و سلسبيل مولينيه ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة و الفقر 2005 ، موريتانيا ، وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية ، برنامج الأمم المتحدة ، 2005 ، ص 21 .

2- خديجة فطار ،" دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس" ، مذكرة ماجيستر ، (جامعة فرحات عباس سطيف 2012.-2013) ص53.

الى ذلك شكل مجال البحث و تطوير التوجه المتفق عليه لمعالجة هذا الوضع و هو ما يندرج في إطار البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة و السعي لإحلال النظم الإنتاجية القديمة بالتكنولوجيا .الصديقة للبيئة و تبنى مفاهيم الاقتصاد الأخضر .

على صعيد آخر ولأن المشكلات البيئية لا تعترف بحدود الدول و الأقاليم و قد تتعدى قدرة البلد أو حتى الاتحادات الإقليمية و على احتوائها ، فإنه من المهم تنظيم الجهود الدولية في إطار من التعاون و الاتحاد الدولي لمواجهة مثل هذه التحديات و ذلك بصياغة قانون دولي لحماية البيئة يكون ذا طابع إلزامي لجميع الحكومات خاصة لتلك التي بنت اقتصاداتها و حققت نمائها على أنقاض النظام البيئي العالمي (1).

منذ أن ازداد الاهتمام العالمي بالبيئة لوحظ أن هنالك رابطا وثيقا بين الاهتمام بالبيئية من جهة و الاهتمام بالتنمية من جهة أخرى ، و ترافق هذا الاهتمام حتى شهد اندماجا كاملا في قمة الأرض التي عقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 و حضرها عدد كبير من رؤساء الدول و الحكومات في شتى أنحاء العالم .

ففي ذلك المؤتمر الذي رعته الأمم المتحدة حصل هنالك اندماج كامل بين الاهتمامات و البيئة و التنموية ، إذ إن المؤتمر عقد تحت مسمى "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئية و التنمية " و قد دلت التوصيات التي خرج بها ذلك المؤتمر على وجود تلك الصلة الوثيقة بين هذين المجالين و اعتماد كل منهما على الآخر ، فقد ربط الخبراء خلال الربع الأخير من القرن العشرين بين حالات تدهور البيئة و قلة أو انعدام الاهتمام بها و بين تراجع أو تأخر التنمية في الدول النامية ، لوحظ أن الدولة التي تعاني ضعفا شديدا في الإهتمام البيئي و تتأخر في معالجة تزايد التلوث و النفايات المختلفة تعاني في الوقت نفسه تخلفا و فقرا و تنخفض فيها معدلات التنمية و تتزايد المشكلات الاقتصادية .

1- خديجة فطار ،"المرجع نفسه ، ص 53.

2- رابعة حسن ، "إدماج البعد البيئي في التنمية" ، العدد 27 ، مجلة بيئتنا ، الهيئة العامة للبيئة ، الكويت ، 2013

و هذه الحالة الأخيرة تمثل معظم الدول النامية التي تجد نفسها مضطرة لوضع الخطط الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة في البلاد لكنها تجد نفسها في الوقت نفسه مضطرة للتضحية بأمور عدة تتعلق بالبيئة من أجل سداد ديونها و تحقيق تقدمها ، كقطع الغابات لاستغلال أخشابها أو لإخلاء مساحات من الأراضي لإنتاج المحاصيل النقدية (1).

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة .

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها الى تحقيق جملة من الأهداف و هي : (2)

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :

من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة ، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان ، و ذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و التهيئة و تعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل و انسجام .

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة :

و ذلك من خلال التنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقديم برامج و مشاريع التنمية المستدامة .

3- إحترام البيئة الطبيعية :

و ذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان .

1- رابعة حسن ، "المرجع نفسه .

2- أحمد عبد الفتاح ناجي ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي – في ضوء التغيرات العالمية و المحلية الحديثة, (د،ب،ن)، المكتب الجامعي الحديث 2012، ص72 ،73

3- تحقيق إستعلال و استخدام عقلاني للموارد :

و هنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني .

4-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :

توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ، و كيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسن نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن يؤدي ذلك الى مخاطر و آثار بيئة سالبة ، أو على الأقل أن تكون هذه الأثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها .

5-إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع :

و ذلك باتباع طريقة تلائم إمكانياتة و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية ، و السيطرة على جميع المشكلات البيئية .

6- تحقيق نمو اقتصادي تقني :

التنمية المستدامة تهدف لإيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، مما يسمح بالعيش الكريم لنا و لأجيال القادمة ، فهي تتعمد على المنهج الشامل و طويل المدى في تطوير و تحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية دون استنزاف للموارد الطبيعية الأساسية فالتنمية المستدامة تجشع على حماية و تعزيز ما نمتلكه من مصادر عبر التغير المنظم الأليات تطويرنا و استخدامنا للتكنولوجيا . فالدول بحاجة إلى أن تلبي احتياجاتهم الأساسية من فرص عمل و غذاء و طاقة و مياه و اذا كنا نفكر بذلك بطريقة مستديمة لا بد من تحديد مستويات من النمو السكاني ، و هذا المنهج يكفل المحافظة على النمو اقتصادي و يحقق للدول النامية نموا و تطورا بمساواة و عدالة مع الدول المتقدمة(1).

1-أحمد عبد الفتاح ناجي ، مرجع سابق ، ص7

خلاصة الفصل:

من خلال ماتم التطرق اليه في هذا الفصل نجد أن:

الرأسمال البشري يمثل المعارف والمهارات والقدرات التي تجعل العنصر البشري قادرا على أداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار وقد واكب رأسمال البشري التطورات التي طرأت على مفهوم التنمية, وكان له الدور البارز في تجسيد كل نوع من أنواعها.

وقد ازداد الاهتمام بالرأسمال البشري في أعقاب التوجه نحو العولمة مع ما تتطلبه من تراكم كمي ونوعي في الرأسمال البشري بحيث يكون قادرا على الابداع والتطوير ودقة تعامله مع التكنولوجية الحديثة.

في حين أن التنمية المستدامة في معناها الواسع هي التنمية التي تسعى الى تلبية حاجيات الجيل الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة.

تبرز مرتكزات التنمية المستدامة في الأبعاد المترابطة وهذا في اطار التفاعل الأبعاد الاقتصادية, البيئية والاجتماعية التي تقاس بها التنمية المستدامة, حيث يمكن القول أن التنمية هي التي تساهم في تحقيقأقصى قدر من النمو كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

الفصل الثاني:

أليات ومستويات تأثير الرأسمال البشري على التنمية المستدامة

الفصل الثاني : آليات و مستويات تأثير الرأسمال البشري على التنمية المستدامة.

تشمل عملية التنمية على جانبين أساسين العنصر البشري والعنصر المادي,ويعد العنصر البشري (أو عنصر العمل) العنصر الحاكم في التنمية لأنه مايعتبر موردا اقتصاديا يتوقف الى حد بعيد على المهارات والخبرات الفنية والإدارية, وهو المسؤول عن تحويل الموارد المختلفة من قوة الى فعل ومن امكانية الى وجود ,بل لا يمكن الاستفادة من الموارد الطبيعية جيدا دون توافر مستوى مهارات وتعليم جيدا للقوة العاملة . وأكد اكر وست في دراسته التي اجراها في النرويج : ان العنصر البشري المتعلم يعتبر القوة المحركة للنمو الاقتصادي وذلك من خلال تطوير التعليم والإدارة التي يدورها تقود الاقتصاد نحو نمو متصاعد وتنمية متسارعة .

كما يستدل على التنمية من خلال مؤشرات الدخل وزيادته الظاهرية و الحقيقة بينما اصبحت تستخدم مؤشرات اخرى اكثر دلالة , مثل درجة الرفاهية ومدى تطور البنية التحتية , وقد ادخل شولتز وتاتا معايير اخرى الى مفهوم التنمية ومؤشرات , كالمساحة المزروعة والصحة و الولادات و الوفيات .....ولكن اهم هذه المؤشرات على الاطلاق هو مدى التنمية البشرية في كل دول العالم .

المبحث الأول : مستويات تأثير الرأس مال البشري على التنمية المستدامة

تعرف التنمية السياسية بأنها مجموعة المتغيرات تستهدف الثقافة و البنية السياسية مؤدية الى نقل المجتمع من نظام تقليدي الى نظام حديث و احداث تحول في قدرة الإنسان و قابلية السياسة على الأخذ بزمام المبادرة. من أجل تأسيس و تطوير بنى جديدة و قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات و السعي لحلها و التكيف مع المطالب و التغيرات المستمرة ،و السعي من أجل تحقيق أهداف جديدة ، حيث تعتبر التنمية السياسية بعد أساسيا من أبعاد التنمية الشاملة .(1)

المطلب الأول :التنمية السياسية :

التنمية السياسية كمفهوم ظهر و نشأ في علم السياسة الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة تناول هذا المفهوم بالدراسة و التحليل من أجل تحديد ملامح و أهداف و المعوقات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع .

و ظهرت التنمية السياسية كمفهوم علمي و مبحث دراسي في العلوم السياسية و الاجتماع إلى حيز الوجود ، و حظيت باهتمام الباحثين في الستينيات من القرن الماضي ، و بدأت إرهاصاتها الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية أوائل الخمسينيات (2).

1- قزداري حياة ، التنمية السايسية ، المفهوم ، المشكلات و المقومات و الآليات ،(د،ب،ن) (د،د،ن)(د،س،ن) ،ص،ص،1-3.

2- هيا مصالحه و سليم القيس (و آخرون)، المحددات النباتية للتنمية السياسية في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية ", (د،ب،ن) ،(د،د،ن) ، 2013 ، ص3.

يقترن مفهوم التنمية السياسية بمفهوم التنمية الشاملة للمجتمع من حيث التخطيط و التعبئة الاجتماعية و رفع مستوى معيشة الأفراد لتطور المجتمع ، و تسعى التنمية السياسية إلى تحقيق الدولة القومية من خلال التغلب على معوقتها المتمثلة في تحقيق البناء الديموقراطي و تنمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي و تحقيق الاستقرار الداخلي للدولة و عدم الخضوع لنيران الاستعمار و الابتعاد عن الحروب الأهلية و الانقلابات العسكرية و التخلص من التبعية السياسية للدول المتقدمة و الإصلاح السياسي و الإداري و القانوني و الانسجام الحزبي ، و نشر الوعي السياسي لدى الأفراد في المجتمع ، حيث أنها جميعا نقاط مهمة في مسيرة التنمية الشاملة للمجتمع .(1)

التنمية السياسية مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب ، أولا : لأنه كثيرا ما يقع الخلط و بين مفاهيم أخرى قريبة منه ، و ربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي و الانفتاح السياسي ، و الإصلاح السياسي ، و الانتقال السيسي و الديموقراطية ، و ثانيا : لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها ، مفاهيم سياسية و إيديولوجية و أخلاقية و فلسفية غير قابلة للقياس الدقيق و الملاحظة العلمية ، نمثل العدل و المساواة و القدر و غيرها ، السبب الثالث : وفيه يتجلى غموض المفهوم أكثر من غيره و هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية و اختلافها ، و جزئيتها احيانا و عموميتها و تجريدها في أحيان أخرى (2).

1- هيا مصالحه و سليم القيس (و آخرون)،المرجع نفسه ص3.

2-صالح بلحاج ، التنيمة السياسية ، نظرة في المفاهيم و النظريات ، الجزائر ،جامعة الجزائر (د،س،ن) ص2.

يعرف لوسيان باي التنمية السياسية بأنها تشمل ما يلي : (1)

أ- زيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسيير الشؤون العامة و ضبط النزاعات و تلبية المطالب .

ب-الزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية و الانتقال من ثقافة الخضوع الى ثقافة المشاركة ، سواء من خلال طرق ديموقراطية "توسيع الاقتراع العام " أو من خلال زيادة التعبئة السياسية .

ت-التجنيد في المناصب العام على أساس الجدارة و ليس عبر الطرق التقليدية ، و لكن تبقى مشكلة كيفية قياس التنمية السياسية و علاقة هذا المفهوم بمفاهيم التحديث ، الدمرقراطة ، التطور .

بينما يرى صامويل هنتنغتونS.Huntington أن مفهوم التنمية السياسية يختلف عن بقية المفاهيم الأخرى مثل التحديث و التصنيع ، و يضرب على ذلك بمثال الهند ، فهي من جهة مجتمع تقليدي من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية في قسم كبير جدا من سكانها ، و من جهة أخرى هي بلد متطور من الناحية السياسية ، باعتبارها أكبر بلد ديموقراطي في العالم .

و يقصد هنتنغتون بالتنمية الساسية تلك العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة Rationalization of authority، و التباين في الهياكل و الأبنية و المؤسسات السياسية و زيادة المشاركة السياسية .

1- فتاح كمال ، "دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية : دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر" ، مذكرة ماجستير, (جامعة وهران ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و لاعلاقات السياسية ، 2011، 2012) ، ص49.

ينظر" دافيد البتر " إلى التنمية السياسية باعتبارها عملية كونية و عامة عليه عند دراسته للنظم السياسية يركز هو الآخر على التحديث الذي يعتبره أحد العوامل المساهمة في الانتقال من حالة التقليدية الى حالة الحداثة.

عرف" أحمد وهيان " التنمية السياسية بأنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة و تحقيق التكامل و الاستقرار داخل ربوع المجتمع و زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ... و رفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة ...

و من خلال ما سبق و رغم الاختلافات الحاصلة بين مختلف الباحثين و المفكرين يمكن تعريف التنمية السياسية بانها : تلك العملية أو ذك التغير الذي يستهدف هياكل النظام السياسي و علاقته مع البيئة الخارجية المتمثلة في الشعب من خلال تحقيق مبدأ المشاركة و الشرعية الأمر الذي يؤدي الى تحقيق وحدة سياسية و من ثم وحدة وطنية .(1)

هناك علاقة تأثيرية بين الفعل التنموي الشامل و الفعل التنموي السياسي الفرعي من خلال :

- ❖ أن الفعل التنموي السياسي هو أحد الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة المكونة للفعل التنموي الشمولي ، و هي تضم فضلا عنه الأفعال التنموية المتخصصة في المجالات الاقتصادية و الإدارية و الثقافية و الاجتماعية و البشرية (2).

---

[1]مصعب شنين ،" أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر" ، مذكرة ماستر, (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012،2013)ص11

[2]كاظم علي مهدي ، التنمية السياسية و أزمات النظام السياسي العراقي عام 2003 ، العدد السادس و الخمسون ، دراسات دولية ، ص122.

❖ إن الفعل التنموي السياسي يشغل من ناحية الأهمية موقع الصدارة بين مجموعة الأفعال التنموية الفرعية ، لأن الفعل التنموي الشامل لا يمكن انجازه ، الا بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغير الدائم و التطور المستمر و التقدم المتواصل و تضع المخططات العلمية لتطبيق هذه الفلسفة

بهذا المعنى تصبح مشكلة التنمية هي مشكلة المجتمع ، وعندما تدرس احدى الأنساق الفرعية – اقتصادا كان أم سياسا –فإن المقصود بذلك هو تحليل الإضافة التي يقدمها هذا النسق للعملية التنموية ، و بذلك يكون باستطاعتنا دراسة مفهوم التنمية السياسية بصفها تنمية نوعية في إطار التنمية الشاملة (1).

- تعترض التنمية السياسية في مجتمع ما ، ازمات متعددة قسمها دارسوا العلوم السياسية الى ست أزمات تكون حلقات متداخلة و متشابكة تؤدي كل منها الى الأخرى و يتواجد معظم هذه الأزمات في أغلب دول العالم الثالث ، إذ تشكل مجتمعه أبرز سمات التخلف في هذه الدول و تمثل هذه الأزمات في : الهوية ، الشرعية ، المشاركة ، التغلغل ، التوزيع و الاستقرار السياسي(2).

1–كاظم علي مهدي ، التنمية السياسية و أزمات النظام السياسي العراقي عام 2003 ، العدد السادس و الخمسون ، دراسات دولية ، ص122.

2– باسل أحمد ذيات عامر ، أزمة المشاركة السياسية و تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 1993–2013 ، مذكرة ماجستير ، (جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، فلسطين)2014 ص39

أزمة المشاركات السياسية :

أزمة المشاركة السياسية POLITICAL PARTICIPATION CRISI تتخذ أبعادا مختلفة سواء من حيث النطاق أو الصيغ المطروحة للمشاركة و مدى فعاليتها ، تعد ظاهرة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية من أبرز القضايا التي شغلت المهتمين بمستقبل الديموقراطية بصفة عامة و الإنتخابات بصفة خاصة نظرا لخطورة آثارها و دلالات أسبابها .

الأزمة CRISIS هي تهديد خطير و اختلال في نضام القيم و التقاليد و تؤثر ماديا و بشكل ملموس على عمل النظام السياسي ،و تنشأ من عوامل خارجية و داخلية و خارجة عن إرادة النظام السياسي ، تشكل في مجموعها صور من صور الصراع و تتطلب العمل السريع و العاجل للإعادة الأمور الى توازنها و ذلك من خلال اعادة تشكيل و تطوير تلك القيم و العوامل حتى تتلائم مع التغيرات في المجتمع ، إذا هي حالة مؤقتة تمر بها كل المجتمعات سواء المتقدمة أو المختلفة ، لكن هذه الحالة تبرز بشكل أكبر في المجتمعات المختلفة لظروف التخلف و ضعف الإمكانيات .(1)

أزمة الهوية IDENTITY CRISIS :

و تتمثل في خلق الشعور المشترك و تكوينه بين أفراد المجتمع الواحد و توجيه ولاءاتهم نحو الدولة الوطنية و ليس الى وحداتهم الإجتماعية الفرعية قبلية كانت أو طائفية أو عرقية أو دينية ، و هو ما يتجسد من خلال سيادة الإحساس بالمواطنة و الإنتماء الى هوية وطنية موحدة يبين أبناء الوطن الواحد .

أزمة التغلغل PENETRATION: (2)

1- باسل أحمد ذيات عامر ، المرجع نفسه ص 39.

2- عامر رمضان أبو ضاوية ، التنمية السياسية في البلاد العربية الخيار الجماهيري دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 2002 ، ص62.

و قد يشار اليها أحيانا بأزمة الإدارة و تنصب في مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة للتغلغل في أجزاء المجتمع المختلفة و بناه المختلفة بقصد تحريكه و تنفيذ سياسات الدولة فيه. (1)

أزمة الشرعية السياسية :

إن أزمة الشرعية هي أزمة هوية و تكامل اجتماعي ، و ليست أزمة نظام سياسي فحسب لأنها لا تنجم عن مشاكل ضبط و انتظام يعجز النظام عن مواجهتها ، و انما عدم استقرار العلاقة التي تربط الفاعلين الإجتماعيين بالنظام القائم ، عبر مجموعة من المعايير بحيث يؤثر فقدان الإستقرار بشكل خاص في آليات تحقيق الذاتية و الدمج في الجماعة ، كما يشكل تهديدا لهوية الأفراد و تحديدهم لأنفسهم ، و بذلك فإن المعنى الإجمالي لأزمة الشرعية يوضح أن ثمة علاقة بين أزمة الهوية و إشكالات الظبط و الإنتظام ، و بين التكامل الإجتماعي و تكامل النظام السياسي .(2)

أزمة الإندماج :

و تتعلق بمدى تنظيم النظام السياسي ككل ، كنظام علاقات متفاعلة ، و تشير الى علاقة شاغلي الأدوار بمؤسسات الحكومة و علاقة الجماعات ببعضها ،و قدرة الأجهزة الإدارية و السياسية على أداء الوظائف المنوطة بها .

أزمة التوزيع:

و تشير الى توزيع الموارد الو القيم المادية و المنافع ، لتلبية احتياجات و مطالب المواطنين و المجتمع(3).

1- عامر رمضان أبو ضاوية ، مرجع سابق ، ص62

2- أحمد ناصوري ، النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية ، العدد الثاني ، المجلد 24 ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، 2008 ، ص371 .

3- نزار مؤيد جزان ، محاضرات في التنمية السياسية ، (د،ب،ن)،(د،د،ن)،(د،ت،ن)، ص18.

هنالك مجموعة من الآليات و الميكانيزميات التي لا بد من توفرها لضمان نجاح عملية التنمية السياسية في المجتمع من أهمها "التنشئة السياسية"

"**التنشئة السياسية**" :

وجد مفهوم التنشئة السياسية إهتماما كبيرا من قبل العلماء خاصة منهم علماء السياسية و الإجتماع و له جذور ممتدة في التاريخ ترجع الى الصور القديمة و لا زالت الى يومنا هذا ، و عليه لاقى هذا الموضوع اهتماما بالغا خاصة من علماء الإجتماع و السياسية و كان هربرتهايمنH.Haimen السباق الى زيادة التطور الجديد في دراسة التنشئة السياسية فمنذ صدور مؤلفه الشهير "التنشئة السياسية "أصبح هذا الموضوع يزخر بالعديد من البحوث و الدراسات .(1)

و قد استعملت كلمة التنشئة السياسية في الأدب الإنجليزي عام 1928 ، و كان المقصود بها تهيئة الفرد بأن يتكيف و يعيش و يتفاعل مع المجتمع , و يستند استعمالها الجديد على نظريات لأربعة علماء عاشوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، و هؤلاء العلماء هم "(2).

1- ريم بن عيسى و نعيمة سمينة (و آخرون), التنمية السياسية قراءة في الآليات و المداخل و النظريات الحديثة ، الجزائر ، مركز النور و الدراسات (د،ت،ن)ص25

2- باسل أحمد ، ذياب عامر،" أزمة المشاركة السياسية و تأثيرها على عملية التحول الديموقراطي في فلسطين (1933-2013)", مذكرة ماجستير ، (جامعة النجاح الوطنية فلسطين ، كلية الدراسات العليا ،(2014) ص3

سيجموند فرويد sigmundferud " (1856–1939). الذي اعتقد أن الفرد يكتسب تعاليمه الأخلاقية في المجتمع من خلال ذاتيته الأخلاقية .

و العالم الثاني هو "جي جيد "(1863–1931) الذي ركز على مشكلة أساسية تتعلق بأصل و وظيفة الذات في العملية الإجتماعية .

و العالم الثالث هو "سي كولي" (1864–1929) الذي أعتقد بأن العلاقات الجماعة اولية هي الأساس في بلورة و نمو الأخلاق الأساسية عند الفرد ، كالعدل مثلا .

أما بالنسبة للعالم الرابع هو "بيحث "الذي إعتقد بأن العمليات الرمزية للفكر المنطقي دائما ما تشتق من التفاعل الإجتماعي بصورة تدريجية و منظمة (1)

التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته و حقائقه و قيمه و مثله السياسية و يكون بواسطتها مواقفه و اتجهاته الفكرية أو الإيدولوجية التي تؤثر في سلوكه و ممارسته اليومية و تحدد درجة تضحيته و فاعليته السياسية في المجتمع و تساعد على بقاء و ديمومة و استقرار النظام السياسي طالما تستهدف تمرير الأفكار و الخبرات و الأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب و يحاول زرعها في نفوس الأفراد و الجماعات على اختلاف خلفياتهم الإجتماعية و الطبقية

و عرفها فاجن fagen بأنها عملية غرس المعلومات و القيم و الممارسات الثورية سواء كانت رسمية أو غير رسمية و بأسلوب مخطط أو غير مخطط له لخلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقاء و نمو المجتمع . و عرفها **لانجتون**L.angton على أنها الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل و هذه العملية تخدم المجتمع حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد و التعاليم و المؤسسات السياسية لذلك المجتمع (2)

1–باسل أحمد ، ذياب عامر،"المرجع نفسه .ص 25.

2 –مولود زينب الطبيب ، التنشئة السياسية دورها في تتنمية المجتمع ، عمان ، المؤسسة العربية الدولية للنشر 2001، ص11.

أهمية التنشئة السياسية :

التنشئة السياسية هي إحدى العمليات الإجتماعية التي يكتسب الأفراد عن طريقها المعلومات و القيم و الإتجاهات التي تتعلق أو تربط بالنسق السياسي لمجتمعهم . و تلعب التنشئة السياسية أدوارا رئيسة ثلاثة هي : نقل الثقافة من جيل الى جيل – تكوين الثقافة السياسية .

و تبدوا أهمية التنشئة السياسية في مجتمعتنا في ضوء إنشغال الشباب بقضايا هامشية و تعرضه للغزو الثقافي الخارجي ، بدلا من الإهتمام بمشاكل الوطن . و في ضوء ما يعانيه المجتمع من فراغ سياسي و بالإضافة الى ذلك يمكن تحديد أهمية التنشئة السياسية في ما يلي :

❖ **التعبير عن إيديولوجية المجتمع:**

فالاديولوجية هي الأفكار المثالية الموجهة للمجتمع و الأفراد . و يمكن القول بأنها التصور الإعتقادي للمجتمع الأفضل . أو النهج الذي يمكن لإدراك هذا المجتمع .

❖ **التجنيد السياسي و اختيار الصفوة :**

يؤكد كل من الموندوباول"أنه لا يمكن الفصل بين وظيفة التجنيد السياسي و عملية التنشئة السياسية ". و يتأكد هذا المعنى من خلال ما ذهب إليه "مورفيكmurvick " حيث يرى أن مظاهر الإرتباط بين التربية و النظام السياسي هي عملية تحديد الأفراد للمواقع السياسية الهامة أو اختيار و انتقاء الصفوة السياسية و التي يقصد بها على وجه التقريب تقلد الأفراد للمناصب السياسية سواء كان وصولهم إليها بدوافع ذاتية أو وجهوا اليها من الآخرين(1) .

1–محمود حسن إسماعيل ، التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التليفزيون ، مصر ، دار النشر للجامعات ، 1997 ، ص 24 –25 .

❖ **التكامل السياسي و بناء الأمة :**

و التكامل السياسي هو تحقيق التجانس و الإنسجام داخل الجسد السياسي و الإجتماعي و تخطي الولاءات الضيقة و غرس الشعور بالولاء للدولة و مؤسساتها المركزية و إيجاد إحساس مشترك بالتضامن و الهوية الموحدة.

و يؤدي عدم تحقيق التكامل السياسي بين أبناء الأمة الى انعدام وجود الرابطة بينهم ، و الى اعاقة الإتصال فيما بينهم ، فضلا عن صعوبة بناء الدولة و التي تتطلب تضافر جهود جميع المواطنين في المجتمع (1).

أهداف التنشئة السياسية :

تتمثل أهداف عملية التنشئة السياسية في :

تنمية المعرفة السياسية : إذ تهدف التنشئة السياسية الى تكوين الفرد سياسيا و جعله يكتسب قدرا من المعرفة و الفهم لما يدور حوله من مسائل سياسية كنظم الحكم ، و تصرفات القادة و غيرها مما ينمي قدراته و يساعده على تنظيم خبراته و بنائها عن العالم السياسي الذي يحيط به ، و ان نمو المعرفة هو أحد العناصر الأساسية و الهامة في تكوين الشخصية السياسية (2).

1-محمود حسن إسماعيل ، المرجع نفسه .ص25.

3- نفيس نسيمة ، دور المدرسة في التنشئة السياسية للتلميذ من وجهة نظر المعلم دراسة ميدانية بمتوسطات العالية الشرقية ، بسكرة ، مذكرة ماستر ، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،قسم العلوم الإجتماعية ،2012-2013)ص48،49.

المشاركة و الإندماج في الحياة السياسية : إن مظاهر الإرتباط بين التربية و النظام السياسي و هي عملية تهيئة الأفراد للمواقع السياسية الهامة أو إختيار و انتقاء الصفوة السياسية كما يقول "مورفيك "و ذلك من خلال عدة عمليات هي الأدوات الرئيسية للتنمية السياسية و تتمثل في :

- ❖ عملية التعبئة أو التجنيد السياسي : أي إندماج الأفراد في الحياة السياسية يشغل مناصب سياسية أو أداء ادوار سياسية بطرق رسمية "انتخاب "، اختيار أو بطرق غير رسمية "تطوع".
- ❖ المشاركة السياسية : أي تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه ، و في صناعة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر .و المشاركة السياسية قد تكون ايجابية بمشاركة الفرد في مستوى من مستويات العمل و النظام السياسي التي تتدرج كما حددها بعض العلماء كما يلي (1):

- ✓ تقلد منصب سياسي أو اداري
- ✓ العضوية نحو منصب سياسي أو اداري
- ✓ العضوية النشطة في التنظيم السياسي "كالعضوية في الحزب"
- ✓ العضوية العادية في التنظيم شبه سياسي "كمؤسسات المجتمع المدني"
- ✓ العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي "كالنقابة العمالية "
- ✓ المشاركة في الإجتماعات السياسية العامة "كالمعرفة و الوقوف على مسائل عامة"
- ✓ المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية "كالمشاركة في الهيئات التطوعية "
- ✓ الإهتمام العام بالسياسية .

1-نفيس نسيمة ، المرجع نفسه .ص 49.

المطلب الثاني : المجتمع المدني :

تعد منظمات المجتمعات المدني أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق التقدم السياسي و الرفاه الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي للمجتمعات المعاصرة ، ذلك لأنها تعني بأنهم عاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم و هما الفرد و المجتمع على السواء ، لذا فإن مسؤولية الفرد تجاه مجتمعه تفرض عليه أن يكون عنصرا فعالا و مؤثرا في تحقيق التنمية البشرية التي يعد الإعتراف بحقوق الإنسان و حمايتها و ضمانها ركيزتها الأساسية (1).

إن تعبير civil مدني في اللاتنيةcivis يشير الى العديد من الأمور التي لها علاقة بالمواطن و يتناقض مع التعبيرات رسمية ، عسكرية ، و بهذا فالمجتمع المدني يشير الى كل ما هو مخالف للمجتمع الرسمي (خارج المؤسسات الحكومية).

و بالرغم من شيوع هذا المفهوم في الأدبيات الغربية و العربية الا أن هنالك تفاوت في تحديد تعريف دقيق و محدد لمفهوم المجتمع المدني ، فهنالك من المفكرين من يرى ضرورة فصل المجتمع المدني عن المجتمع السياسي لأن هذا الأخير يضم كل المؤسسات و الأجهزة و المنظمات المركزية و المحلية للدولة بينما المجتمع المدني يشمل كل مختلف الأبنية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في المجتمع و تعمل بإستقلالية عن الدولة (2).

1-عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديموقراطي في العراق ، للعدد 203 ، الوحدة التربوية لدراسات السلام و حقوق الإنسان ، كلية التربية ، ابن رشد ، 2013 ص 2012 .

2-ابتسام قرقاح ، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسية العامة في الجزائر (1989-2009) مذكرة ماجستير ، (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2010-2011) ص 45، 46

يعرف ستيفن ديلو stevendelue المجتمع المدني بأنه "أشكال عديدة و مختلفة من الجمعيات غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية ، هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة ، تشير الى حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتيح عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة يستطيع الأفراد الإنظمام إليها، و أحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني أنه كحيز مستقل ، يعمل كعازل buffer ضد سلطة الحكومة المركزية ، و بدوره هذا يشجع على وجود مناخ لجماعات مختلفة أن تتبع مساراتها الخاصة بها ، دون خوف من تدخلات الحكومة .(1)

خصائص المجتمع المدني : يعتبر عالم السياسية الأمريكي صامويل هنتنغتون من أبرز الباحثين الذين ساهموا في ابراز المعايير التي تحدد درجة مؤسسية أي نسق ، حيث يرجع الفضل اليه في تحديد خصائص واضحة لمؤسسات للمجتمع المدني ، و تتفق معظم الدراسات الأكادمية و المتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صامويل هنتنغتون و هي كالتالي :

القدرة على التكيف :

و يقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف و التلاؤم مع التطورات و التغيرات الحاصلة في البيئة سواء كان تكيفا زمنيا و مدى قدرتها على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن ، أم تكيفا جيليا و مدى قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات ، أو تكيفا وظيفيا و مدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة .

الإستقلال في مقابل الخضوع و التبعية :بمعنى أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة ، و ان تتمتع بالاستقلال (2).

1- ابتسام قرقاح ، المرجع نفسه ص 45، 46.

2-نادية بنوة ، دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسية العامة -دراسة حالة الجزائر 1989 ، 2009 مذكرة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2009،2010) ص39،40.

التعقد :

و يقصد به تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني ، و تعدد هيئاتها التنظيمية و وجود مستويات تراتية داخلها و انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع .

التجانس :

و يقصد به عدم وجود صراعات و انقسامات داخل مؤسسات المجتمع المدني و محاولة إدارة الصراعات – و ان وجدت – بطرق سلمية .(1)

أهمية المجتمع المدني :

إن التغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة يشمل على مؤشرات كيفية كحرية الإنسان ، المشاركة السياسية ، نوعية الحياة ، فضلا عن الجوانب الثقافية ، كل هذا أدى إلى التغيير في الأدوار بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي على مختلف الأصعدة الإقتصادية و الإجتماعية بحيث أصبح شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات .

لقد اهتم القطاع الحكومي بالمجتمع المدني ، ففي المملكة المتحدة مثلا وقعت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني ، اتفاقا رسميا يقضي بإدامة الإتصالات و توضيح الأدوار من خلال التأسيس لمنتديات دائمة (2).

---

1 –نادية بونوة ، المرجع نفسه.ص 40.

2 – بوحنية قوي ، التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات ، الملتقى الوطني ، المحور الخامس ، جامعة حسن بن بوعلي ، الشلف ، كلية العلوم القانونية و الإدارة ، 2008، ص 65.

أما على مستوى الأكاديمي فيظهر الإهتمام بالمجتمع المدني من خلال عدة أبحاث ميدانية ، كالبحث الميداني الأكاديمي الأمريكي "روبرت بوتامRobert putnam " الذي ركز على ايطاليا و خلص إلى أن الحكومة الرشيدة تحقق بواسطة وجود قطاع تطوري صحي التي بواسطتها يتم تكوين رأسمال اجتماعي قائم على الثقة و التعاون الإجتماعي ، و هذا ما يؤدي الى حكومة جيدة و تحسن اداء الاسواق الاقتصادية.

إن أطروحة "بوتنام "ترتكز أساسا على مسألة بناء القدوة لحكم راشد ، ذلك أن أي استراتجية لبناء القدرات يجب أن تتضمن مقاييس كبرى لتأسيس و تدعيم التطوعية و بالتالي فإن أي مجتمع بدون تقاليد تطوعية كبيرة ، كروسيا أثناء النظام السوفياتي يتطلب سنوات عديدة لخلق شروط لديموقراطية قوية و مستقرة ، و هنالك بعض الدراسات الميدانية التي تدعم أطروحة بوتنام كدراسة الباحثة "ليزابونغ" من جامعة ألبرتا حيث أقرت وجود علاقة بين الفعل المدني و المستويات العالية للثقة في الحكومة (1).

دور المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية :

خلال العقدين المضايين ، أصبح للمجتمع المدني دورا هاما في التنمية و يرجع ازدياد قوة المجتمع المدني الى انتشار النظام الديمقراطي و العولمة ، ذلك الى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع الثالث في المشاركة الفعلية في العملية التنموية ، و قد أوضحت الإحصاءات زيادة عدد منظمات المجتمع المدني الدولية من 6000 منظمة في عام 1990 الى 26000 منظمة في عام 1999 ، وقد أصبح دور منظمات المجتمع المدني بارزا في مساندتها للتنمية على مستوى العالم (2).

1-وحنية قوي ، المرجع نفسه ، ص 6.

2- مرسي مشري ، التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات (المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية تفعيله) جامعة الشلف ، كلية العلوم القانونية و الإدارية ، 2008، ص 9-10

واتضح ذلك من خلال إحصائيات صدرت عن منظمات التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي OECD موضحة أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح ما بين 6-7 ملايير دولار سنويا في أواخر القرن العشريين. كما أن تأثير المجتمع المدني في تشكيل السياسيات العامة العالمية ظهر واضحا في الأونة الأخيرة من خلال حملات الدعوة الناجحة و التي تخص موضوعات متتعدة منها : خطر زرع الألغام الارضية ، و حماية البيئة ، و قد استطاعت هذه الحملات أن تنمي الوعي عند الملايين في العالم و تستقطب تأييدهم و مساعدتهم العملية .

لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا و اجتماعيا هاما للدول على اختلاق أنظمتها ، فلإنفتاح الديموقراطي فرض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني و طلب مساعدتها في بعث التنمية خاصة على المستوى الإجتماعي الإنساني ، و يبرز ذلك جليا في فترة الأزمات و انشداد المشاكل.

إن الطابع التطوعي غير الرسمي لمنظمات المجتمع المدني سهل عليها عملية تأطير النشاط الإجتماعي لأفراد المجتمع ، فنجدها تنظم حملات تحسيس و توعية ضد أخطار حوادث المرور و أخطار المخدرات الى غير ذلك من المواضيع ذات الإهتمام المشترك بين الدولة و المجتمع ، سواء في المناسبات كالإحتفال باليوم العالمي للمخدرات أو غيرها من الأيام ، إذ يكلف محاربة تلك المخاطر أموال طائلة من ميزانية الدولة ، و بالتالي فمن خلال مساهمتها في تربية المواطن و توجيهه في حياته اليومية العادية أو المهنية فإن جمعيات المجتمع المدني تساهم في الحفاظ على الثروة البشرية التي تعد من أهم دعائم التنمية بشتى أنواعها ، خاصة ونحن نشهد في السنوات الأخيرة تزايد الإهتمام الدولي بالتنمية البشرية (1)

1- مرسي مشري ، المرجع ، نفسه، ص10.

المبحث الثاني : آليات تأثير الرأسمال البشري في التنمية المستدامة :

هنالك العديد من آليات تأثير الرأسمال البشري في التنمية المستدامة فمنها السياسية و القانونية ، و الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك عن طريق : مكافحة الفساد ، الشفافية الاقتصاد الرقمي ، و الإعلام ... إلخ .

المطلب الأول : السياسة و القانونية .

تعد الآليات السياسية و القانونية من أهم تأثير الرأسمال البشري على التنمية المستدامة و ذلك عن طريق :

مكافحة الفساد : الفساد ظاهرة اجتماعية قديمة ، و حديثة انتشرت هذه الظاهرة و غيرت حدود الدولة نتيجة لتغيرات و التطورات المشاركة في البيئتين المحلية و الدولية متمثلة في العولمة و الشركات العملاقة و متعدد الجنسيات ، و ثورة المعلومات و الاتصالات .و الاقتصاد الرأسمالي

و الظروف السياسية و الاقتصادية و التنموية و الاجتماعية الأخرى . و قد ارتبطت ظاهرة الفساد بعدة عوامل منها غياب الشفافية و المسائلة و ضعف الأجهزة الرقابية و عدم خضوع السلطات الإدارية لضوابط قانونية و سلوكية تحد من التجاوزات و الممارسات المخالفة للقانون و استغلال النفوذ.(1)

تعريف الفساد :

التعريف اللغوي : الفساد يطلق في العربية على ما يتناقض الصلاح : كما يستعمل للدلالة على التغير : يقال فسد التمر إذا جمع و فسد الخبز اذا عفن(2) .

1-عبد الله بن سعد الغامدي ، دور النزاهة و الشفافية في محاربة الفساد، الملتقى العلمي : الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات و التحولات الإقليمية و الدولية ، كلية العلوم الاستراتيجية ، عمان ، 2014،ص3

2-الاستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد ,مدخل, الاطار العام لاتجاهات الاستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد,ص 4.

من الصعوبة تقديم تعريف جامع مانع لماهية الفساد ، فهو مفهوم مركب و له أبعاد مختلفة فالفساد عكس الصلاح في التصوير الإسلامي قال تعالى "و لا تفسدوا في الأرض بعد اصلاحها" (الأعراف 56) و في السياق الدولي تجنبت الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد تقديم تعريف محدد للفساد على الرغم من أن المادة الثانية منها قدمت تعريفات مختصرة لبعض المصطلحات مثل الموظف العام ، و الموظف العام الأجنبي ...

و كما يبدوا فإن اتفاقية الأمم المتحدة قد تجنبت تقديم مثل هذا التعريف بالنظر الى اختلاف ماهية الفساد من دولة الى أخرى ، و هو الأمر الذي يعني صعوبة الوصول الى تعريف مشترك يحظى بلإجماع .(1).

لكن يمكن إعطاء تعريف للفساد على أنه "إساءة استعمالا لسلطة العامة أو الوظيفة العامة لكسب خاص, وهو يحدث على سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول او طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق المسحوبية أوسرقة أموال الدولة مباشرة 2).

1- الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد ، مرجع سابق ص 4.

2- فهد بن محمد الغنام ، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من جهة نظر أعضاء مجلس الشوري في المملكة العربية السعودية ، ماجستير (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الإدارية ، 2011)ص8.

كما أن الفساد يستمد بشكل عام معانيه في الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم الذي تناوله في آيات كثيرة ، حيث وردت مادة (فسد) في خمسين موضعا في القرآن الكريم ، منها أحد عشر موضعا ذكرت فيها كلمة الفساد ، حيث جاءت الكلمة معرفة بالألف و اللام في ستة مواضع هي: (1).

1- قوله تعالى : "**وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ** " 205 البقرة.

2- و قوله تعالى : "وَابْتَغِفِيمَاآتَاكَ اللَّهُ الدَّارَالْآخِرَةَ ۖ وَلَاتَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَاأَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَاتَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَايُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ"77 القصص

3- و قوله تعالى :"**ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** " 41 الروم

4- و قوله تعالى : "**فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ** " 116 هود .

1-عبد القوي بن لطف الله جميل ، أنماط الفساد و آليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية دراسة ميدانية على الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد ، رسالة دكتوراه ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم الشريطية 2013)ص15

2-سورة البقرة 205 .

3-سورة القصص 77.

4-سورة الروم 41.

5-سورة هود 112 .

5- و قوله تعالى : "فَأَكْثَرُوافِيهَاالْفَسَادَ" 12 الفجر.(1)

6- وقوله تعالى : "**وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ۖ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ** " 26 غافر. (2).

خصائص الفساد :

لقد بنيت وثائق الأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام الى لجنة منع الجريمة و العدالة الجنائية في فيينا عام 1997 ، أن الفساد أصبح ظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية ، ذلك نتيجة لتحرير التجارة و تزايد العولمة و لم يعد من الممكن التعامل مع هذه الظاهرة من خلال الإجراءات الوطنية فقط ، كما بنيت الوثائق أن جرائم الفساد من اكثر جرائم اضرارا للمال وانها غالبا ما ترتبط بجرائم غسل الاموال وان متورطين في الفساد يسلكون القنوات نفسها التي يسلكها مرتكبوا الجرائم الخطرة و يتصرفون بنفس الأسلوب .

و يرى بعض الباحثين أن للفساد خصائص عديدة أهمها :

أ- أن أعمال الفساد تتسم بالسرية و عدم البوح بها ، و إن كان البعض منها يتم بالكشف عنها و فضحها من خلال أجهزة الدولة الرقابية أو الإعلامية أو القضائية ، و غالبا لا تستطيع أجهزة الرقابة في الدول النامية مساءلة الفاسدين لنفوذهم القوي و المؤثر في قرارات الدولة (3).

1-سورة الفجر 12

2-سورة غافر 26.

3-عبد القوي بن لطف الله علي جميل ، مرجع سابق الذكر ، ص15.

ب–يتميز الفساد بخاصية سرعة الانتشار ، فهو كالسلطان ينخر في أعضاء الجهاز الإداري تدريجيا إذا وجد البيئة الملائمة ، و لا تقتصر هذه الخاصية على حدود الجهاز الإداري ، بل إنها سمة عالمية أي أن الفساد قابل للانتقال من دولة الى أخرى ، خصوصا في ظل العولمة و السوق المفتوحة .

ت–الفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين إلا أنه يأخذ أشكالا متغيرة بتغير الفترات التاريخية ، و متنوع بتنوع الأمم.

ث–عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص ، كما تكون هنالك علاقة تبادلية للمنافع و الالتزامات بين أطراف العملية ، إضافة الى قيام المتورطين بالتمويه و التستر على أعمالهم الفاسدة بنشاطات أخرى ربما تكون خيرية و باطنها فاسد .

ج– يستشري الفساد في السلطة و الأحزاب الحكومية و التنظيمات الإدارية ، كما أنه يرتبط بالتغيرات التي تحدث في بناء القوى السياسية و الاجتماعية و الإدارية ، و لا يقتصر الفساد على القطاع العام.

و الحكومي ، بل أن القطاع الخاص شريك أساسي في اشكال الفساد الحكومي فضلا عما يعتري القطاع الخاص من فساد .

و– الفساد يغذي نفسه ذاتيا ، و بمرور الوقت يتسع نطاقه الى الحد الذي تتعرض الحكومات الى مقاومة شديدة للتغلب عليه .

ل– تتم أعمال الفساد الكبير عبر وسائط مجهولين ، يلعبون الدور الأساس في تسهيل مرور عمليات الفساد ، فلا يلجأ الفساد الكبير للظهور بشكل علني ...(1).

1– عبد القوي بن لطف الله علي جميل ، مرجع سابق ، ص15.

من المسلم به أن الفساد يهدد استقرار المجتمعات بالنظر الى ما ينجم عنه من عدم الثقة في المؤسسات و القانون ، و ما يؤدي ذلك من افراغ كل مخططات الإصلاح و التنمية من محتواها ، نتيجة تراجع سيادة القانون .

و رغم الخلاف حول طبيعة الوظيفة القضائية و ما إذا كانت وظيفة علاجية أم وظيفة وقائية أم الإثنين معا ، فإن الأكيد أن دور القضاء في مكافحة جرائم الفساد يبقى مهما و يتراوح بين الدور الوقائي المتمثل في الردع العام .

و في هذا السياق فإن نهوض السلطة القضائية بتطبيق القانون بكل حياد و تجرد مع استقلالها عن السلطتين التشريعية و التنفيذية يجعلها أكثر كفاءة و قوة لكشف جرائم الفساد و معاقبة مرتكبيها لذلك فإن محاربة الفساد تمر حتما عبر توفير عدالة جنائية فعالة تكفل مبدأعدم الإفلات من العقاب ، و هو ما يمكن تحقيقه من خلال إقرار مجموعة من المبادئ و الآليات القانونية لتفعيل العدالة الجنائية في مجال مكافحة جرائم الفساد

(أولا) فضلا عن خلق مجموعة الآليات المؤسساتية و الإجرائية للكشف عن الجريمة و تشجيع الإبلاغ عنها (ثانيا) (1).

1-الوزاني كنزة ، أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004،2014 ، مذكرة ماستر (جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2015)ص81-82.

بما أن للفساد آثار كبيرة على الأفراد و لمنظمات و المجتمع ، و بما أن الممارسات المنحرفة و الفساد تعيق جهود التنمية فإن هذه الظاهرة الخطيرة يجب أن تقف إزاءها بكل حزم و أن تتضافر الجهود لغرض تحجيمها و تقليل آثارها السلبية ، لذلك فإننا نرى أن الدعائم الأساسية .

للوقاية أو معالجة هذه الظاهرة يجب أن نرتكز على :

- ضرورة البدء باجتثاث و محاربة حالات الفساد السياسي باعتباره مظهر الفساد الكبير الذي يخفى وراءه حالات فساد اقتصادي و اجتماعي و مؤسسي .
- تعدد اشكال واصناف الفساد الاداري وكثرة اسبابه وتنوع منافسيه الامر يتطلب معرفة هذه الجوانب لفرض وضع معالجة ناجحة له.
- تعدد انتقال حالات الفساد الإداري و الممراسات الإدارية المتلاحقة من الأساليب العشوائية المرتكبة الى الأساليب العلمية المنهجية المدروسة و المنظمة إن هذه الحالة قد تعقد من طرق اكتشاف الفساد و ملاحقتها قانونيا و من ثم القضاء عليها ، و ذلك لكون العصابات المنظمة للفساد الإداري يمكن أن تستفيد من الثغرات القانونية على الصعيد المحلي و الدولي (1).

1-عز الدين بن تركي و منصف شرفي ، مرجع سابق ، ص9.

- شمولية ظاهرة الفساد حيث أنها أصبحت ظاهرة تواجه مختلف الشعوب و الأمم و الدول و لذلك ينبغي تفعيل آليات دولية لمحاربة هذه الظاهرة ، و قد تكون منظمة الشفافية الدولية و اجراءات صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة أحد الأذرع المهمة المساعدة في مكافحة الفساد الإداري على المستوى الدولي . (1)
- و تعتبر الشفافية و المساءلة آليتان فاعلتان للحد من الفساد الإداري ، و مقوم أساسي من مقومات الحكمالصالح الذي يشكل شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية ، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر ، فلا شفافية بدون مسائلة كما لا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية .

الشفافية :

لقي مفهوم الشفافية اهتمام العديد من السياسيين و الإقتصاديين و الإداريين و التربويين بسبب التطورات الفكرية و الإدارية و التقنية ، و نتيجة لذلك تعددت تعريفات الشفافية و مضامينها .

و تشير الشفافية في اللغة الى ذلك الشيئ الذي يحجب ما وراءه ، فهي النقاء و الوضوح في مختلف أشكال و أنماط العمليات الإدارية المختلفة ، و توصف بأنها الطريقة النزيهة في عمل الأشياء التي تمكن الناس من معرفة ما يدور بالظبط .

كما تعني توفر نفس المعلومات لجميع الأفراد و القضاء على تباين المعلومات ، و ذلك بتوفيرمعلومات متماثلة لمن يستطيع الوصول اليها .

و يصف برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابعة للأمم المتحدة الشفافية بأنها ظاهرة تشير الى تقاسم المعلومات ، و تصرف بطريقة مكشوفة تتيح لأصحاب المصلحة لجمع الملومات قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ ، و حماية مصالحهم (2).

1- عز الدين بن تركي ومنصف شرفي ، مرجع سابق ، ص9.

2- محمدبن محمد أحمد الحربي ، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الادارية لدى الاقسام الاكادمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود ،المجلد 1،العدد 6، المجلة الدوليةالتربوية المتخصصة ،2012،ص 3012.

من خلال ما سبق ، فإن الشفافية تشير الى فلسفة و ممارسة إدارية قائمة على الوضوع و العلنية و التدفق المستمر و الدقيق للمعلومات على مختلف المستويات الإدارية داخل المنظمة ، و فعالية المساءلة و المحاسبة و التزام الموضوعية و الحياد و النزاهة ، و هي مدخل مهم للكشف عن مواطن الفساد ، و مكافحة الوساطة و المحسوبية ، و تعزيز الرقابة الذاتية و المساءلة المجتمعية ، و ركيزة أساسية للإصلاح و التطوير الإداري في مختلف المنظمات الحكومية .(1)

المساءلة :

ترى نعيمة محمد حرب أن المساءلة تلعب دورا محوريا في تشكيل و توجيه العمليات و النشاطات اليومية للمنظمة .

و تمثل مساءلة قيمة في النسق القيمي للمجتمع قبل أن تكون مجرد آليات و أن أهميتها القيمة ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديموقراطية و الشفافية و التمكين ، و ذاك من خلال السعي الدؤوب الى تعزيز و تحقيق الكفاءة و الفعالية و الجودة .

و تتمثل أهمية المساءلة في(2) :

1- توجيه طاقات المؤسسة نحو الأهداف الاستراتيجية .

2- تنظيم الأفراد طبقا للاستراتيجية المؤسسة .

3- تحديد نقاط الفشل في العمل أثناء تراجع الأداء .

4- معرفة العاملين بالنتائج المتوقعة و بشكل واضح .

5- توجيه تركيز الموظفين على نتائج أعمالهم .

1-محمد بن محمد أحمد الحربي ، مرجع سابق ، ص312.

2-أيوب لعمودي ، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد بالقطاعات الحكومية في الجزائر ، مذكرة ماستر ، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013) ص 32-33.

6- تحسين الأساليب المستخدمة في تسيير أمور العمل .

7- إعطاء دافعية أكبر للتطور و التقدم في العملية الإدارية .

8- المساعدة على الإبداع و الابتكار ، حيث أن تفعيل المساءلة في حالة إظهار الإنجاز الحسن تنمي لدى العاملين الرغبة بمحاولة الإيداع و البحث عن الوسائل لتحقيق ذلك . (1)

المطلب الثاني : الإقتصادية و الإجتماعية

مم لا مراء فيه أن الإمتياز و التنافس ، سواء بين الدول أو المنظمات _ انتقل من المورد المدي الى المورد المعرفي ، فأصبحت بذلك المرفة هي القوة التي لا حدود لها و التي تبضب بعد أن كانت مجرد إضافة لقوة الموارد الأخرى ، و أصبح المورد البشري مصدرا للفكر الخلاق و المعرفة الإبداعية ، أو بالأحرى أصبح العنصر البشري هو المؤثر في نجاح المنظمات و هو الذي يصنع الفارق بينهما و بين منافسيها .

لذا فقد بات على منظمات الأعمال السعي كل السعي للإستثمار في المورد البشري و تطويره و الإحتفاظ به حتى نعزز من قوتها و تنافسيها ، أي أن تبني لها رأسمال متجدد من الأفكار و المعرفة البشرية و الموجودات الفكرية بشكل عام ، و أن تهتم بما ينمي روح الإبداع و الإبتكار و يرفع الأداء لدى موظفيها (2).

1- أيوب لعمودي ،مرجع سابق ، ص 32-33.

2- دربالي سهام و زيتوني عبد القادر رأس المال الفكري ، الحاجة الفعلية المصارف الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة ، المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد و التمويل الإسلامي ، اسطنبول 9-10 سبتمبر 2013.

لقد تنامى دور إدارة المعرفة في نجاح و تقدم منظمات الأعمال ، مع مساهمتها في تحول تلك المجتمعات الى الإقتصاد العالمي الجديد الذي بات يعرف باقتصاد المعرفة knowledgeeconomy الذي يؤكد على رأس المال الفكري و المعرفة و على التنافس من خلال القدرات البشرية أكثر من العناصر التقليدية (الأرض ، المال ، العمل).

إن تزايد الإعتراف بالمعرفة يوصفها قوة knowledgeis power و الموجودة الجوهرية و حيوية ، و ضع تحديات امام مجتمعات المعرفة للبحث في أفضل السبل للإدارتها ، فضلا عن أنها حركة الأسس الحقيقي لكيفية تكوين و بناء المجتمعات و تطورها و نضجها و إعادة هندستها و هذه التحولات تشير الى الطريقة التي ينبغي أو تؤدي بها الأعمال ، و لقد بدأت إدارة المعرفة "Knowledge Management "KM تحتل مكانتها بوصفها تطورا فكريا مهما في عالم الأعمال اليوم ، لإدراك المنظمات أن المعرفة بدون فعل الإدارة ليست ذات نفع ، فالمعرفة في غالبها ضمنية و تحتاج الى الكشف عنها و تشخيصها ، و الى توليدها من جديد و خزنها و توزيعها و من ثم استعمالها بالتطبيق و اعادة استعمالها مرات عدة ، فضلا عن حاجاتها الى التمثيل بصورة منطقية للإظهار و ما تحويه من دلالات .

إن نجاح عمليات إدارة المعرفة مرتبط الى حد كبير بمدى تهيئة المستلزمات التنظيمية و البشرية و المادية التي تحتل أهمية كبيرة ، إذ أن عدم توافر تلك المستلزمات يقود الى تطبيق غير سليم بتقنيات و آليات إدارة المعرفة ، و هذا يؤدي بدوره الى تحميل المنظمات أعباء مالية كبيرة ، و ينعكس بأثار سلبية على نتائج الأعمال فيها و من ثم على المجتمع ككل ، و من أهم تلك المستلزمات ما يأتي(1) :

1–نغم حسين نعمة ، "إدارة المعرفة و دورها في بناء المجتمع المعرفي و تحقيق التنمية البشرية المستدامة – تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية و العربية" – العدد 4 ، *مجلة* كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة النهرين ، 2011 .

1- الهيكل التنظيمي : .

فقد شهدت عملية تصميم الهيكل التنظيمي للمنظمة كثيرا من التطورات التي جاءت استجابة لحاجات بيئية و متطلبات التكيف معها ، و بظهور تكنولوجيا المعلومات و تطور وسائل الاتصالات و قنواتها ، فقد استلزم الأمر التفكير بتصميم تنظيمي يدعم استخدام التكنولوجيا الحديثة من جهة و يسمح بانتقال المعرف و تبادلها بين أرجاء المنظمة و الأطراف التي تتعامل معها في محيط عملها الداخلي ، أو بيئة انتشارها الخارجي من جهة أخرى ، و يظهر تأثير الهيكل المرن الذي يسمح باتصالات مفتوحة في الأداء من خلال زيادة الالتزام و الولاء التنظيمي ، لما كان العنصر البشري أحد أهم مقومات إدارة المعرفة فان زيادة التزامه و ولائه يمكن المنظمة من تحقيق أهدافها المرجوة .

2- القيادة الإدارية :

تعد القيادة الإدارية أحد أهم العوامل الداعمة لتطبيق إدارة المعرفة ، و ذلك لدورها الرئيسي في رسم المسارات الإستراتجية للمنظمة ، و توجيه الموراد البشرية العاملة فيها لتحقيق أهداف المنظمة كما تقوم القيادة الادارية بترسيخ القيم و المعتقدات و تعزيز السلوك الإيجابي في المنظمة .

3- رأس المال البشري :

إدارة المعرفة تستلزم توافر موارد بشرية مبدعة و قادرة على توليد المعارف و تبادلها مع الآخرين،فإدارة المعرفة يتطلب من العاملين في المنظمة امتلاك القدرة على استخدام المعارف و المعلومات خارج إطار الأساليب التقليدية، الأمر الذي يتطلب امتلاك القدرة على تحديد المعلومات و المعارف المطلوبة أولا ، و من ثم توظيف و استخدام تلك المعارف بشكل صحيح و دقيق ثانيا ، و من ثم فهم و االستعاب المستجدات البيئية .

1- نغم حسين نعمة ،مرجع سابق.

4-تكنولوجيا المعلومات :

لضمان التنفيذ الناجح لإدارة المعرفة ، لا بد من أن تدرك إدارة المنظمة أن تكنولوجيا المعلومات تساعد على تصميم قواعد للبيانات يعكس عمليات تفكيرها و يعكس اسلوبها و طريقة عملها .(1)

نغم حسين نعمة ، مرجع نفسه .

خلاصة الفصل

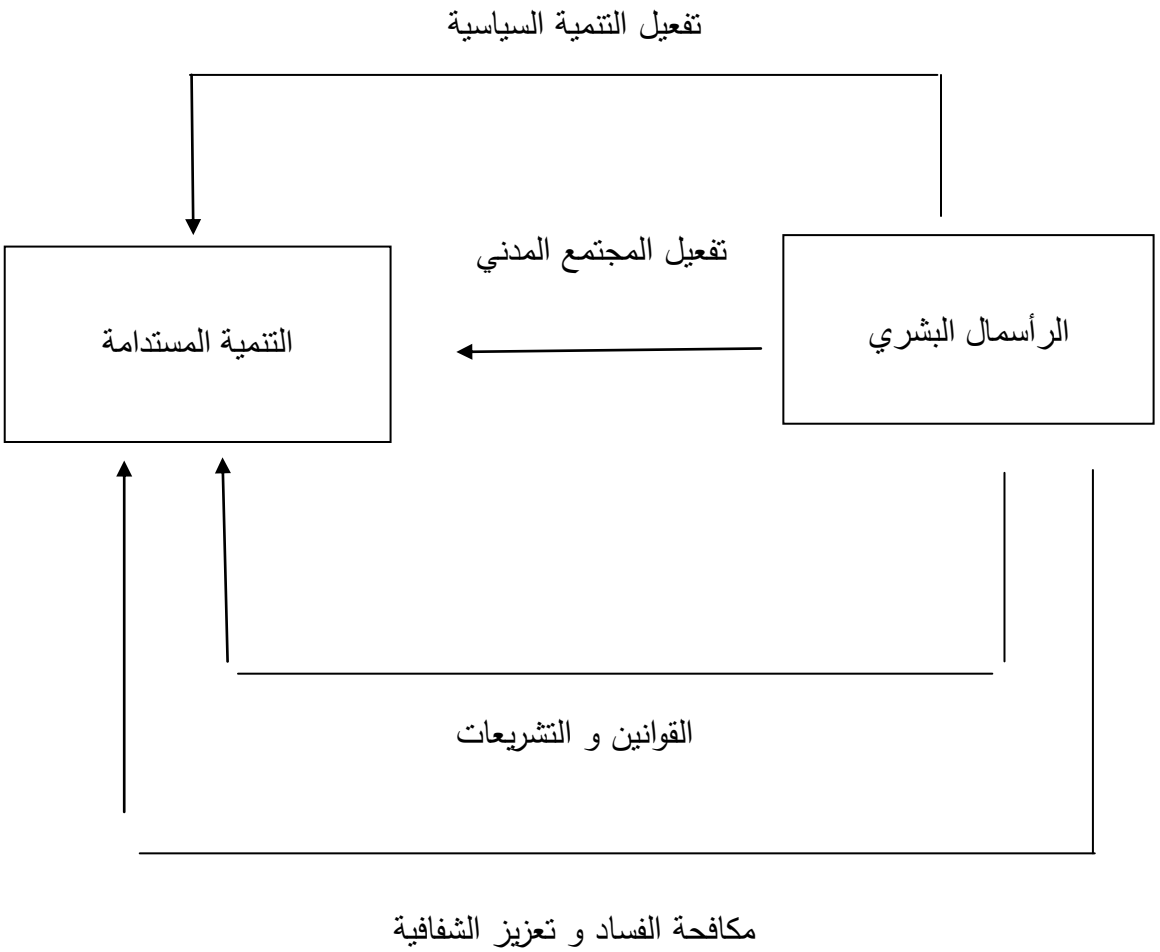
تفعيل التنمية السياسية
تفعيل المجتمع المدني
التنمية المستدامة
الرأسمال البشري
القوانين و التشريعات
مكافحة الفساد و تعزيز الشفافية

الفصل الثالث :

دور الرأسمال البشري في تحقيق تنمية مستدامة فـــي الجزائر

الفصل الثالث: دور الرأسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

يعتبر العنصر البشري أساس التنمية في مختلف دول العالم, كما يعتبر القيام عليه من أهم العوامل المساعدة على القيام بالاقتصاد والمجتمع, وقد بذلت الدول في سبيل ذلك الكثير من العناية والجهد, وأولت لذلك اهتمامها, وذلك من خلال تكوين الإنسان وتعليمه وتنمية قدراته بالشكل الذي يجعله قادرا على العمل بشكل أكثر كفاءة وفعالية, وان من أهم الوسائل التي تعمل على تنمية العنصر البشري إضافة إلى العناية الصحية وتحقيق الرفاهية هو التعليم والتكوين, وذلك لأن الفرد المتعلم والمتكون يملك القدرة على تحويل الثروات وخلق الأفكار التي تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد, وهذا هو أصل الاقتصاد ومشكلته الرئيسية.

والدول القوية اقتصاديا وسياسيا لا تمتلك الثروات بقدر ما تمتلك الأفراد الذين لديهم القدرة على اقتناص الفرص واستغلالها إذ أن عامل الأرض في الاقتصاد مهدد دوما بالزوال والندرة واحتمالية النفاذ, بينما العبرة في العامل البشري والمواهب التي يمتلكها, لذلك فان التعليم والتكوين يعتبران الركيزة الأساسية والثروة الحقيقية التي يمكن الاعتماد عليها للنهوض والوصول إلى القمة.

والجزائر كغيرها من دول العالم سعت إلى نشر التعليم والتكوين منذ نيلها للاستقلال وتحررها من المستعمر, وبذلت في ذلك الكثير من الجهود والطاقات قصد تعميم التعليم وتحقيق النسب العالية في التمدرس, وفي الجانب الأخر فقد أولت الدولة اهتماما بقطاع التكوين المهني.

المبحث الأول: واقع الرأسمال البشري في الجزائر.

يعتبر المورد البشري الحجر الأساسي والأهم الذي تعتمد عليه الدول في تحقيق التنمية البشرية, وذلك لقدرته الذهنية ومصدر للمعلومات والاقتراحات وإبداء الآراء, وعنصر فعال في المشاركة الايجابية بالرأي وكذا الفعل.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية البشرية.

التنمية البشرية هي عملية تعنى بالعنصر البشري, وتعمل على توسيع نطاق قدراته التعليمية وتنمية خبراته وتطويرها, وتسعى هذه العملية للارتقاء بالإنسان ورفع مستواه من خلال بذله مجهودا كبيرا للحصول على الدخل المناسب والذي يؤهله للعيش حياة كريمة ويصبح بجهده هذا عنصرا منتجا وفعالا في المجتمع. [1]

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD التنمية البشرية في أول تقرير له حول التنمية البشرية للعام 1990 هي" عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس, ومن حيث المبدأ فان هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت, أما من حيث التطبيق, فقد تبين أنه على جميع المستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أمور هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل, وأن يكتسبوا المعارف, وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة, وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فان الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال.

لكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد, فهناك خيارات أخرى ويقدرها كثير من الناس تقديرا عاليا, وهي تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان. [2]

---

[1] إيمان الحيارى, تعرف مؤشرات التنمية البشرية, [د.ب.ن], [د.د.ن], 2016.

[2] بولصباع رياض, "التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات– دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة, اليمن", مذكرة ماجستير,(جامعة فرحات عباس سطيف, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, 2012–2013), ص17 .

أهداف التنمية البشرية:

للتنمية البشرية أهداف عدة نذكر أهمها:[1]

- ❖ الارتقاء بالإنسان بشكل متكامل أخلاقيا وعقليا واجتماعيا وصحيا وعمليا وأمنيا...
- ❖ إحداث تغيير حقيقي في حياة الإنسان يجعله ينتقل إلى حياة أرقى وأفضل مما هو عليه.
- ❖ تمكن الإنسان من توسيع نطاق خياراته من خلال استخراج مكامن المواهب والقدرات عنده وتنميتها بشكل كبير.
- ❖ تعمل على زرع ثقة الإنسان بنفسه, وتعزيز قدراته الهائلة في الإبداع, الأمر الذي يجعله لا يلتفت إلى الأمور السلبية من حوله.
- ❖ تدعو الإنسان الذي لم يحالفه الحظ في جانب معين إلى محاولة خوض حياته مع جوانب أخرى تمكنه من الوقوف على انجازات عظيمة لم يتوقعها فيستفيد ويفيد.
- ❖ تدعوه إلى استغلال جميع أنواع الموارد البشرية حوله, وترشيد إلى حسن التعامل معها بما ينفع به نفسه, وأسرته ومجتمعه.
- ❖ تساعد على تنمية الاكتفاء الذاتي للإنسان بالاعتماد على مواهبه وقدراته, فتجعله يقضي على الفقر والجهل المحيط به في المجتمع.
- ❖ تنمية القدرة على حل المشاكل المختلفة وذلك بالتدريب على كيفية التعرف على أسس المشكلة وأسبابها الحقيقية.
- ❖ بناء شخصية متكاملة للأفراد من خلال تسليحهم بالخبرات والقدرات التي تمكنهم من النجاح في الحياة العملية.

مؤشرات التنمية البشرية:

للتنمية البشرية ثلاثة مؤشرات أساسية وهي:[2]

أولا: حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] رحامنية دليلة, "تنمية الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وأفاق تحقيقها في مؤسسة اقتصادية – دراسة حالة مركب تكرير البترول بسكيكدة-RA1K –", مذكرة ماستر,(جامعة 20 أوت 1955, سكيكدة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 2013-2014), ص71, 72.

[2] محمد مراد, التنمية البشرية المستدامة(حالة البلدان العربية), [د,ب,ن], [د, د, ن], ندوة بتاريخ 11-2-2011, ص3.

ثانيا: الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي.

ثالثا: الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي.[1]

لقد أولت الجزائر بدورها عناية بالتنمية البشرية حيث احتلت أهمية بالغة ضمن مختلف برامجها التنموية مع بداية الألفية أهمها رصد 182 مليار دولار أمريكي لتحقيق التنمية البشرية ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة(2010-2014).

حيث بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38,8 % من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج الانتعاش الاقتصادي مقابل نسبة 45,5 % من إجمالي البرنامج التكميلي و 45.42% من إجمالي البرنامج الخماسي 2010-2014 وسنتطرق إلى مؤشرين في هذا المبحث أما مؤشر الثالث وهو مؤشر التعليم فسنتطرق إليه في المطلب الثاني.[2]

1) **الصحة:**

لقد استفاد قطاع الصحة ضمن مخطط الانتعاش الاقتصادي من غلاف مالي بالغ 14,7 مليار دينار موجهة لإعادة تأهيل منشات القطاع, وبناء مستشفى وإتمام بناء أخر إضافة إلى بناء مركز لمكافحة الأمراض السرطانية بعناية, كما استفاد قطاع الصحة ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي من 244 مليار دج موجهة لانجاز 800 منشأة بينما في برنامج الاستثمارات العمومية خصص 619 مليار دج لقطاع الصحة من أجل انجاز 1500 منشأة قاعدية صحية, ويلاحظ رغم التقدم الملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية بالجزائر يتجاوز نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 90% وكذا انجاز 22 مستشفى في الفترة 2004-2008, وانخفاض عدد الأسرة من سرير لكل 588 شخص سنة 2004 إلى 572 شخص سنة 2009 إلا أن مستوى توزيع الخدمات الصحية مازال دون المطلوب فقد احتلت الجزائر المرتبة 110 في هذا المجال إضافة إلى عدم كفاية الإطارات الطبية بالرغم من جهود الدولة في زيادة عدد الأطباء مقابل 100000 نسمة من 94 طبيب سن 148 طبيب سنة 2010 وقد أشار في هذا الصدد مجلس الوزراء المنعقد في 2008 إلى عدم توافق نظام الخريطة

[1] محمد مراد, مرجع سابق, ص3.

[2] هويدي عبد الجليل و يحياوي عمر, "السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية", العدد6 ,مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية, جامعة الوادي, أفريل 2014, ص 235, 239.

.الصحية والاحتياجات المطروحة مما ينجر عنه سوء العدالة وبالتالي انخفاض في المستوى الصحي للسكان.

2) **تحسين الخدمات العامة ومحاربة البطالة:**

لهذا الغرض خصص مخطط الانتعاش الاقتصادي 16 مليار دينار بهدف:

- ✓ دعم برنامج الأشغال العمومية ذات الكفاءة العالية من اليد العاملة.
- ✓ دعم الفئات الهشة في المجتمع الجزائري.
- ✓ تأهيل الهياكل والمنشات الخاصة بحماية الفئات المحرومة.

في هذا المجال تمكنت الجزائر من تأمين الصول إلى تغطيت إجمالية في خدمات الصرف الصحي الملائمة بنسبة 95% وهو ما يضعها على المسار المطلوب وفي إطار محاربة البطالة, فقد تم تخفيض نسبة البطالة كما يوضح الشكل التالي:

شكل (1) تطورمعدلات البطالة في الجزائر للفترة(2005-2011)

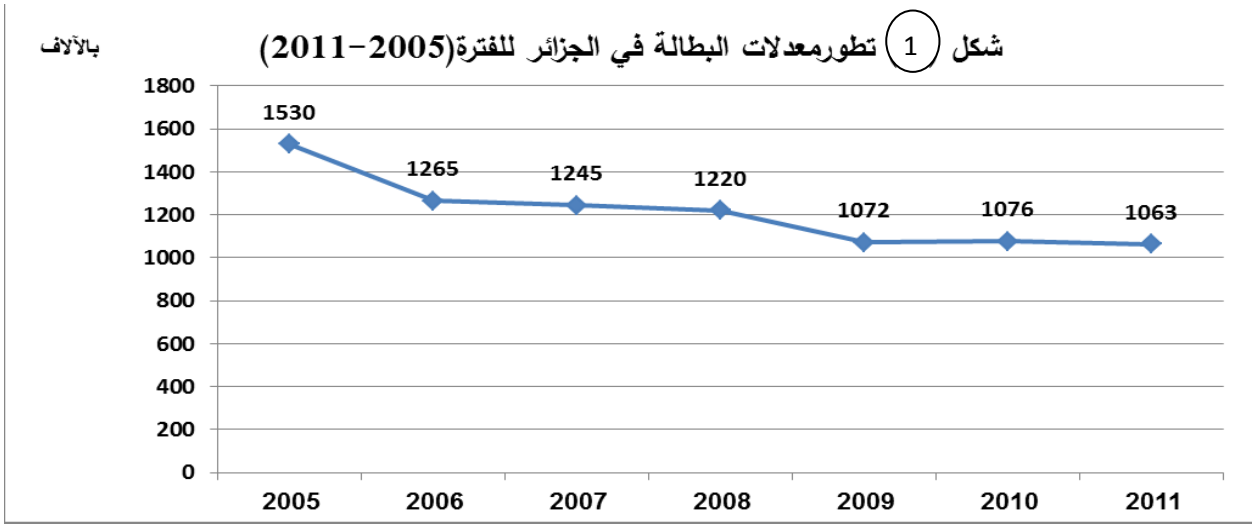

يلاحظ من الجدول انخفاض كبير في عدد العاطلين من 1.53 مليون نسمة 2005 إلى 1.265 مليون سنة 2006 أعقبة انخفاض طفيف في السنوات اللاحقة لتصل إلى نسبة 1.063 مليون سنة 2011 مع تسجيل ارتفاع في عدد البطالين سنة 2010.[1]

تقدر قيمة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر عام 2015 بنحو 0.745 نقطة, مما يضع البلد في فئة التنمية البشرية المرتفعة, حيث وضعه في 83 بلدا من أصل 188 بلدا.

ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية في الجزائر مابين عامي 1990و 2015 من 0.577 إلى 0.745, بزيادة قدرها 29.1% وسيعرض الجدول التالي التقدم الذي أحرزته الجزائر في كل مؤشرات التنمية البشرية.

Table A: Algeria's HDI trends based on consistent time series data

[1] هويدي عبد الجليل ويحياوي عمر, مرجع سابق, ص 236, 240.

	Life expectancy at birth	Expected years of schooling	Mean years of schooling	GNI per capita(2011 (ppp$	HDI value
1990	66.7	9.6	3.6	9.895	0.577
1995	68.1	9.8	4.7	8.825	0.600
2000	70.2	10.9	5.9	9.776	0.644
2005	71.2	12.3	6.6	11.779	0.686
2010	73.8	14.0	7.1	12.875	0.724
2011	74.1	14.4	7.3	12.903	0.732
2012	74.3	14.4	7.5	13.060	0.737
2013	74.6	14.4	7.8	13.070	0.741
2014	74.8	14.4	7.8	13.270	0.743
2015	75.0	14.4	7.8	13.533	0.745

حيث نلاحظ ارتفاع متوسط العمر المتوقع للجزائر عند الولادة بمقدار 8.3 سنوات, ومتوسط سنوات الدراسة زاد بمقدار 4.2 سنوات, وازدادت سنوات التعليم المتوقعة ب4.8 سنوات, وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الجزائر بنحو 36.8% بين 1990 و 2015 .[1]

[1] Human Development Report 2016, Human Development For Everyone, Briefing note for countries on the 2016 Human Development Report, Algeria, the page 2, 3

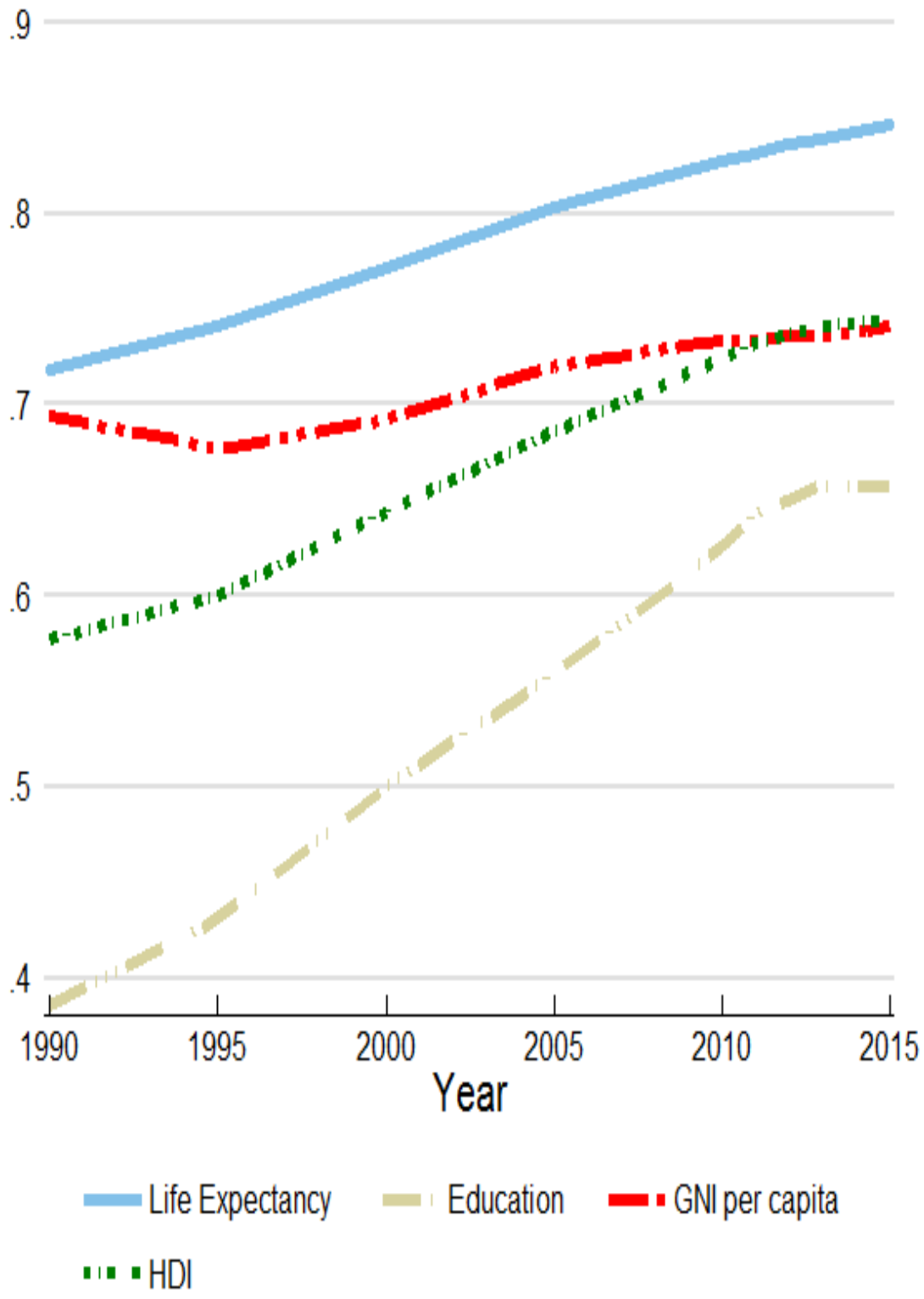

إن ترقية اقتصاد المعرفة هو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.

يعد مصطلح اقتصاد المعرفة من المصطلحات المتداولة بشكل كبير في الأدبيات الاقتصادية,حيث يعرف اقتصاد المعرفة تطور سريع وواسع النطاق ما أحدث تغير في الفكر الاقتصادي بكل ما يحمله من خصائص تميزه عن الاقتصاد التقليدي, رغم أن دور المعرفة وأثرها في الاقتصاد ليس بالأمر الجديد, وهذا ما أثار عدة نقاشات من خلالها تظهر عدة تعارف وتسميات منها: الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الالكتروني أو الاقتصاد اللاملموس كما يطلق عليه البعض, ومن بين هذه التعاريف: يعني اقتصاد المعرفة التحول في مركز الثقل من الموارد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات ومراكز التعليم والبحث وصناعة الدماغ المصنع بشريا.[1]

أهمية اقتصاد المعرفة:

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تلعبه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات, والتي يجري توليدها بشكل متزايد ومتسارع وخاصة في الدول المتقدمة والتي يتمثل بعضها فيما يلي:[2]

– يعتبر اقتصاد المعرفة الأساس المهم في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها.

– الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض كلف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الأساليب التقنية والوسائل المتقدمة.

– يساهم في زيادة الإنتاج والدخل القومي وإنتاج المشروعات والإسهام في توليد دخول للأفراد الذي ترتبط نشاطاتهم به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

– يساهم في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة النمو وبشكل متسارع.

– يساهم اقتصاد المعرفة في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد.

– يساهم في التخفيف من قيد الموارد الاقتصادية خاصة الطبيعية منها.

[1] لحمر خديجة, "تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة", العدد 18, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, ديسمبر 2015, ص 233, 234.

[2] بغداد بأي غالي, "مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة حالة الجزائر", مذكرة ماجستير,(جامعة الجزائر 3, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, 2011), ص 18.

معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة:

كعادتها منذ بداية عصور الانحطاط, مازالت الجزائر تتخلف عن مواكبة التطورات العلمية العالمية الهائلة والتي قفزت بالبشرية في عصر وجيز إلى أفاق رحبة من التقدم والرقي والرجاء بفضل التركيز العالمي على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال TICN والتحول الاستراتيجي المتدرج نحو اقتصاد المعرفة , ومن بين المعوقات التي منعت الجزائر على تحقيق ذلك نجد:[1]

1. الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية, والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد, فالدول المتقدمة التي يقطنها نحو 15% من سكان العالم تستحوذ على حوالي 88% من مستخدمي الإنترنت .
2. التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده ألاتكالي على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.
3. غياب المستوى المطلوب من البني التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالانترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة.
4. ارتفاع كلفة استخدام الانترنت واستحواذ اللغة الانجليزية على 80% من مواقعها مع ضعف الإلمام بها.
5. انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنوجيا خاصة وتطبيقاتها بل وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان.
6. انصراف انشغال الحكومات المتعاقبة إلى توفي الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه صحة وتعليم واستعادة الأمن والطمأنينة, لتبقى مسائل الانترنت واقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسئوليها ترفا لا حاجة إليه وهو في أخر قائمة الاهتمامات.
7. افتقار الجزائر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
8. انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الانترنت, وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني ومصداقية الوثائق التي تبادلها عبر الانترنت بضمان الأمان والسرية.

9-غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الانترنت.

[1] سالمي جمال," سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة", العدد 8, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر بسكرة, جوان 2005, ص 8.

10-تدني مستوى المعيشة غالبية الجزائريين وتدهور القدرة الشرائية والرعاية الحية ومستوى التعليم.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات العليم.

يمثل التعليم اللبنة الأساسية لكل المجتمعات, وهو حق أساسي من حقوق الإنسان وليس امتيازا مقصورا على مجموعة من الناس, التعليم هو بوابة اكتساب المهارات والقيم الضرورية لتحقيق تطلعاتنا.

ان التعليم يمثل أفضل استثمار يمكن للدول أن ترصده من أجل بناء مجتمعات تتمتع بالازدهار والصحة الجيدة و الإنصاف.[2]

يقصد بالتعليم: هو مجموعة العمليات والأجهزة والخبرات والجهود المتعلقة بمعرفة الإنسان ومهاراته وقدراته وحصيلة خبراته في مجال علمي محدد أو أكثر من مجال, والتعليم هو مفهوم شمولي بأشكال ومصادر عديدة تؤدي إلى زيادة معرفته العامة أو التخصصية, ويشمل مفهوم التعليم كافة المراحل والمؤسسات والمصادر المرتبطة بتراكم معرفة الإنسان في المجالات المختلفة.[3]

لقد حرصت الحكومة الجزائرية على تحسين منظومة التعليم بكافة أطوار والهدف منها هو تكوين كفاءات شبانية لديها, وقد لوحظ تطور نسبة التعليم في الجزائر وخاصة عند المقارنة بالفترة التي مرت بها الجزائر خصوصا بعد ثورة التحرير الجزائرية, حيث فاقت نسبة الأمية بعد الاستقلال 95%, وهو ما حتم على الحكومات الجزائرية المتعاقبة محاربة هذه الظاهرة من خلال رفع نسبة التعليم, حيث أن نسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية هي نسبة الالتحاق الإجمالي بصرف النظر عن العمر إلى تعداد السكان في الفئة العمرية الموافقة رسميا لمرحلة التعليم المبنية, ويتيح التعليم الابتدائي للأطفال أساسيات القراءة والكتابة والمهارات.

ان نتيجة الجهود المبذولة من طرف الحكومة في القضاء على الأمية من خلال فتح العديد من المدارس على مستوى الوطن و إجبارية التعليم على كل طفل بلغ 6 سنوات مجانيا, نلاحظ أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في تصاعد مستمر, ونظرا لأهمية التعليم في بناء الدولة الجزائرية مبنية على المعرفة أصدر قانون يعاقب كل والد لا يسمح لابنه البالغ 6 سنوات بالالتحاق بالمدرسة الابتدائية, هذه الإجراءات بشكل مباشر في رفع نسبة المتمدرسين إلى أن وصلت إلى 98% في سنة 2011.

---

[1] سالمي جمال, مرجع سابق, ص 8, 9.

[2] مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة, التعلم أولا, [د, ب,ن], [د,د,ن], [د,س,ن], ص 3, 4.

[3] مريبعي سوسن," التنمية البشرية في الجزائر" _الواقع والأفاق_, مذكرة الماجستير,(جامعة منتوري 02, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 2012, 2013.

وفيما يخص التعليم الثانوي في الجزائر فانه يشهد تزايد مستمر من حيث عدد المسجلين في الثانويات, فبعد أن كان أدنى من المعدل العربي قبل سنة 1983, فانه ارتفاع بعد هذه السنة ليتجاوز المعدل العربي إلى أن بلغ 81% سنة 2004, كما وصل عدد التلاميذ المتمدرسين في الفترة الممتدة مابين 2009و 2010 إلى حوالي 1170645 تلميذ.

في حين شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد الجامعات والمعاهد, حيث بلغت نسبة الطلبة المسجلين 88% سنة 2000 وارتفعت خلال عشر سنوات إلى 98% وتضم الشبكة الجامعية الجزائرية 92 مؤسسة للتعليم العالي, وأكثر من 1000 مخبر بحث, وتضم 30 مركز بحث, و 47000 أستاذ, و 1.300.000 طالب وهذه في سنة 2012.[1]

مع الدخول المدرسي 2016-2017 استقبلت المؤسسات التربوية عبر الوطن يوم 4 سبتمبر أزيد من 8.600.000 تلميذ بطاقة تأطير بيداغوجي تتجاوز 495.000 أستاذ من بينهم 28.000 أستاذ جديد, كما خصصت الدولة ميزانية تفوق 15 مليار لمواصلة سياسة التضامن مع الفئات المتمدرسة المعوزة.

وحسب حصيلة قدمها الأمين العام لوزارة التربية, عبد الحمد بلعابد, خلال الاجتماع بمديرية التربية, فان عدد التلاميذ المتمدرسين في الأطوار التعليمية الثلاثة والتحضيري بلغ 8.691.006 تلميذ.

وقد تم استقبال 493.626 تلميذ في القسم التحضيري و 4.209.022 في الابتدائي و 2.727.160 في الطور المتوسط, في حين سيصل عدد التلاميذ في الطور الثانوي الى 1.261.198.

أما عن التأطير البيداغوجي, فسيؤطر للسنة الدراسية المقبلة 258.403 إداري و459.10 أستاذ منهم 4.878 من خريجي المدارس العليا و28.075 أستاذ جديد.

وستكون لهذه السنة حظيرة هياكل قاعدية بعدد إجمالي يصل إلى 26.488 مؤسسة تربوية منها 146 جديدة, إضافة إلى 14.427 مطعم مدرسي.

وفي إطار السياسة التضامنية للدولة, تم تخصيص 9 ملايير دج للمنحة الدراسية و6.5 مليار دج لمجانية الكتاب المدرسي, مع الإشارة إلى أن عدد المستفدين من المنحة والكتاب المجاني بلغ 3 ملايين تلميذ متمدرس.

[1] ناصر الدين قريبي وسفيان الشارف بن عطية, "منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة", العدد 15, مجلة الباحث, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران 2, الجزائر, 2015, ص82.

كما تم توفير 60.800.000 كتاب من بينهم 4.728.000 كتاب جديد للسنة أولى ابتدائي و4.046.000 للثانية ابتدائي و8.774.000 للسنة أولى متوسط.[1]

التعليم والتنمية:

يعد التعليم من أهم المجالات التنمية المستدامة, وقد حصل على اهتمام كبير في برنامج الأمم المتحدة للتنمية, باعتباره يشكل أساسا من أسس التنمية المستدامة وكل المفكرين يدركون بوعي تام الدور الهام والبارز للتعليم بشكل عام وللتعليم العالي بصورة خاصة في العملية التنموية للمجتمعات, ويعد التعليم المصنع الذي يعد الرأس المال البشري الذي تعتمد عليه عملية تنمية المجتمعات البشرية بجميع جوانبها ولذلك فهو مختص في تشكيل أكثر الأنواع رقيا من رأس المال البشري, وتتعاظم مسؤولية التعليم العالي في بناء رأس المال مع ارتقاء صنف رأس المال, وتتحمل الجامعات والتعليم العالي مسؤولية تطوير رأس المال الفكري, وحفظ ثقافة الأمة وتجديدها من خلال البحوث وأعمال الفكر.

وفي 12-11-2014 اختتم المؤتمر العالي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أعماله بإصدار إعلان يدعو فيه للقيام بإجراءات عاجلة لتعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة, ولا إدراجه في خطة التنمية لما بعد 2015.

لا يقتصر أثر التعليم على تحسين إنتاجية العمل بل يتعدى ذلك إلى تأثير على نوعية الحياة بمفهومها الشامل, فالتعليم يؤثر على السلوك الثقافي والاجتماعي للأفراد حيث يتبين من علاقة معدل الخصوبة وبنسبة الأمية أنه هناك ارتباطا موجبا بين المتغيرين, فزيادة نسبة الأمية تؤدي إلى زيادة معدل الخصوبة, وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يؤدي الى ارتفاع معدل الخصوبة.

وبهذا المعنى, فان للتعليم الشامل والمتاح للجميع, بغض النظر عن الطبقة أو الطائفة الاجتماعية أو الجنس, يعطي تأثيرا قويا في معالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المدني, كما أنه يمثل عاملا أساسيا في تحقيق الحريات الإنسانية. (1)

[1] -الإذاعة لجزائريةWWW.radioalgerie.dz ,, 25-08-2016 , 16:56.

تحديات التعليم من أجل التنمية المستدامة:

لا يزال مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة مفهوما ناشئ يحتاج إلى المزيد من الدراسة والممارسة وعليه توجد العديد من التحديات التي تعيق تقدمه وتطوره في سعيه لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ومن هذه التحديات ما يلي: تطوير الوعي داخل المجتمع التعليمي العام.

- تنظيم ووضع التعليم من أجل التنمية المستدامة في المنهاج الدراسي وهذا يتفاوت من مجتمع الى أخر.
- الارتباط بجهود الإصلاح التعليمي المنتشرة حاليا سببا للانتقادات الموجهة للأنظمة التعليمية في ضوء علاقتها باحتياجات المجتمع المتغيرة فضمان الأمن الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الرئيسية الحالية لإصلاح النظم التعليم لذا من الضروري توضيح الروابط بين الاستدامة والرفاه الاقتصادي.
- توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لإعادة تكييف التعليم من أجل التنمية المستدامة وقد كان نقص الموارد المالية هو أحد أسباب التقدم لتقليل الذي حدث للتعليم من التنمية المستدامة منذ قمة الأرض في ريو 1992.
- توفير الدعم السياسي حيث أن نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة يعتمد على دعم من الحكومات التي تقود سياسة التطوير من أجل إعادة تكيف التعليم لانجاز استدامة.[1]

[1] -علي العرنان عماد, مرجع سابق, ص 78.

المبحث الثاني : جهود الجزائر في تطوير الرأسمال البشري

المطلب الأول : إعادة هيكلة المنظومة التعليمية

ليس هناك من شك أنه من أهم طرق التطور الإنساني يكون بواسطة نظام تربوي قوي و فعال و مناسب ، و اذ أخذنا بعين الاعتبار النقائص و القصور في النظام التربوي و أهمية التربية في تحقيق مخرج تنافسي في ظل التغيرات العالمية السريعة ، فلقد أصبحت الحاجة ملحة لإصلاح شامل يضع معايير و يطور استراتيجيات لتحقيق أهداف تربوية واضحة و محددة بدقة[1]

و لمواجهة التحديات التي تعاني منها المنظومة التربوية في الجزائر نصب رئيس الجمهورية اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في شهر ماي 2005، فكان على هذه اللجنة أن تتكون من شخصيات ذات الاختصاص في عالم التربية و التكوين و الثقافة ، حيث وقع بروتوكول اتفاق بين منظمة اليونسكو و وزارة التربية الوطنية اثر زيادة المدير العام لليونسكو إلى الجزائر في شهر فيفري سنة 2001 تلبية لدعوة رئيس الجمهورية حيث أعلن المدير لليونسكو قائلا : بأن الطموحات الوتيرة و السريعة التي تميز إصلاح التربية حاليا في الجزائر لتتم عن مدى تطور المجتمع الجزائري و عزمه على الانجماح في مجتمع المعرفة الذي تلوح مباشرة في الأفق .

و في شهر جويلية 2002 صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع إصلاح المنظومة التربوية الرامي الى تغيير نظام التعليم تغيرا نوعيا ، حتى يستجيب لظروات تحضير .

نشأ لسياق جديد تطبعه المشاركة المدنية و الاجتماعية و الاقتصادية ، حيث يهدف برنامج دعم إصلاح المنظومة التربوية هذا إلى تعزيز قدرات الإطارات الجزائرية حتى يتسنى لها تحسين نوعية التربية الممنوحة للشباب و تكوينهم ، كما يراهن هذا الاصطلاح على تحرير البيداغوجي و تجديد البرامج و الكتب المدرسية التي لم تراجع من أكثر من 25 سنة و تكوين المؤطرين ، و تعميم الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة للاعلام و الاتصال ، حيث يحاول مواجهة الرهانات و التحديات التي تفرضها ضرورة جعل التربية على قدر أكبر من الرجاحة في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري [2]

1- نادية بوشلالق ، استريجيات اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر في ظل العولمة ، قسم علم النفس وعلوم التربية ،جامعة ورقلة ، ص 173.

2- حديدان صبرينة ومعدن شريفة ، مدخل الى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل اصلاح التربوي الجديد في الجزائر ، ملتقى التكوين في الكفايات في التربية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

حيث أنه في هذه الفترة بالذات أصبح الحديث عن ظهور" المدرسة الذكية " و عن بروز المجتمعات المعرفية و التعليم عن بعد و الجامعات الافتراضية . لذا على أي محاولة للاصلاح للأنظمة التربوية في الجزائر و في أي دولة من الدول النامية أن تعكس نفس الارادة السياسية الرامية الى ادماج الادوات العلمية و التكنولوجية التي تعمل اليوم على تشييد العالم الجديد.

على هذا الاساس كان الهدف من هذا البرنامج (PARE) ، هو مرافقة عملية إصلاح المنظومة التربوية بجميع مقتضياتها النظرية و المنهجية و هو ما يفسر تطلعه الى الدعم المتعدد الجوانب لعملية الإصلاح الشامل ما نحاً الأفضلية لاكتساب الكفاءات البداغوجية و يشمل كلا ن المحاور التالية :

- التخطيط و تكوين المكونين
- البيداغوجيا
- كيفيات إدخال التكنولوجيا الجديدة لإعلام و الاتصال

و إعادة النظر في الكتب المدرسية و كل ما من شأنه ضمان إعادة الهيكلة النوعية للمنظومة التربوية الوطنية الآن ومن خلال ماسبق فانه يترتب على هذه اللجنة الاخذ بعين الاعتبار جملة من الاسئلة :هي كيف تم تصور سياسة تكوين تأخذ بعين الاعتبار سياسات تنمية الموارد البشرية و تسيير المؤسسات و تشغيل الكفاءات ؟ و ماهي المؤشرات الواجب تجديدها حتى يتسنى لنا تحقيق الترابط بين الاستثمارات المادية و الاستثمارات في التكوين و غيرها من الاستثمارات الغير مادية ؟ كيف يمكننا إيجاد تلك الرابطة الضرورية و المنطقة بين مختلف مستويات التعليم بغي إضفاء صبغة متجانسة أكثر على أنظمة تكوين حتى يتكيف التكوين الجامعي و المهني بصفة أنجح مع عالم الشغل ؟ و ليس بعيدا عن هذه الاسئلة يطرح الفرنسي (Cuy AVANZINI 1998) سؤالا و هو أستاذ في علوم التربية في جامعة Lyon بفرنسا ، " اي انسان يجب على المدرسة تكوينه ، وعلى أساس أي قيم و لأي عالم و اي مجتمع ؟

و بطبيعة الحال فإن اللجنة الوطنية لاصلاح المنظومة التربوية الجزائرية (200- 2001) كانت على علم بكل هذه التساؤلات التي تعتبر نتيجة لتفكير واسع ، أريد به التوفيق بين عدد تساؤلات شأن الغايات الجديدة للتربية و التكوين و التفكير الموضوعي في الوضع الحقيقي للمنظومة التربوية [1]

[1]– حديدان صبرينة و معدن شريفة ، مرجع سابق.

التي ينبغي إعادة تجديد أهدافها و التي وصفت بالتقهقر (المدرسة) و أنها مريضة كما حملها آخرون مسئولية الأزمات الاجتماعية و السياسية التي طبعت تاريخ الجزائر طيلة فترة ما بعد الاستعمار و كأن المدرسة أو أي جهاز اجتماعي آخر يستطيع العمل بصفة مستقلة عن هيكلة العام الذي يطوقه و يعذبه [1]

[1]– حديدان صبرينة و معدن شريفة ، مرجع سابق.

المطلب الثاني : نظام ال م د و خوصصة الجامعة

يعد التعليم العالي في قمة الهرم في مؤسسات التعليم ، و بتطور المجتمع الإنساني و بتوسيع معارفه و ثقافاته وصولا إلى ظهور الجامعة كوحدة اجتماعية إدارية منظمة تتألف من مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقة منظمة مع بعضهم البعض ووفق هيكل تنظيمي واضح و منسق و الكل يسعى فيها إلى تحقيق و بلوغ أهدافها المحددة عن طريق تفاعلها مع البيئة المحيطة

أضحت بذلك الجامعة في الوقت الحالي تسعى الى تحقيق أهداف متميزة في خدمة المجتمع المحلي و في تطوير البحث العلمي ، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة و المتخصصة في حقول المعرفة المتنوعة التي تلبي حاجات المجتمع المحلي ، كما تسعى إلى توفير البيئة الأكاديمية و النفسية و الاجتماعية الداعمة و التميز و الابتكار و تنمية و صقل المواهب .

شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا ملحوظا بدأ من نيل استقلال و أكثر ما يميزه تطور الجانب البشري في تعداد الطلبة و الأساتذة حصل هذا التطور بوتيرة سريعة خلال العقدين الأخيرين و السبب وراء ذلك يرجع تضاعف عدد الطلبة المتوافدين على مؤسسات التعلم العالي نظرا لزيادة الوعي الثقافي للمجتمع و الدولة على حد سواء إدراكا لدور الكبير الذي يشكله هذا الأخير في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و أن دوره يمكن أن يكون ايجابيا و فعالا في التنمية و التطوير و زيادة الإنتاجية ، أو سلبيا فيشد المجتمع إلى التخلف و يهدر موارده البشرية و كذا المادية [1]

تعد مهام الجامعة و مهام التعليم العالي هي المسار المصالح العامة لذى عليه أن تدوم المصلحة العامة في خدمة الشباب الحاصلين على شهادة الباكالوريا هذه المصلحة تهدف بدورها إلى إرضاء الاحتياجات الوطنية من مؤطرين و متحكمين ،مما يؤدي إلى تامين مستو عالي من الثقافة و التربية العلمية للوطن ، كما أن هدف التعليم هو تعميم الفائدة لكل الجنس البشري كما إن تنميه من خلاله ، و غرس الأخلاق في الإنسان بمثابة السبيل إلى بناء المجتمع المثالي ، حيث إن هذا الأخير يصبح أكثر حكمة من خلال التعلم و أفضل من خلال ممارسة الفضيلة و يعد التعليم بمثابة أداة لغرس الوعي الأخلاقي و هو أكثر الوسائل القيمية كما يساعد على الحفاظ على النظام الاجتماعي ، وهو طريقة جيدة لزيادة الحراك الاجتماعي [2]

---

[1]– الداوي الشيخ و بن زرقة ليلى ،" تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004–2012" ،العدد04، مجلة مؤسسة مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية ، الجزائر ،2015،ص08

2– أيمن يوسف ، تطور التعليم العالي: "الإصلاح والأفاق السياسية " ، رسالة ماجستير ، (جامعة يوسف بن خدة الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم علم الاجتماع ، 2007–2008) ص 35.

يعرف التعليم العالي من خلال وثيقة المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة و العشرون على انه " برامج الدراسة او التدريب على البحوث في المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعة أو المؤسسة التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسة للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة " كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) " على انه " مستوى أو مرحلة من الدراسة تلي التعليم الثانوي ، و تباشر مثل هذه الدراسة في مؤسسات للتعليم العالي ، كالجامعات الحكومية و الخاصة و في الكليات و المعاهد و غيرها من المنشئات التعليمية الأخرى ، ومن خلال البرامج المقدمة عبر الشبكات و الموارد الالكترونية و الهيئات و الوكالات المضيفة العامة و الخاصة".

و يعد التعليم الجامعي من أهم الوسائل المتاحة إمام الدول النامية لإبراز إمكانياتها و تحقيق تطلعاتها في التقدم و الحرية و الديمقراطية ، و العدالة الاجتماعية ، و تتحمل الجامعة هذه الرسالة مما يجعلها ذات طبيعة خاصة و دورها لا يقتصر على التعليم فقط ، و قد تطور مفهوم الجامعة كمبدع و مبتكر و باحث و مطور للأفكار الجديدة ، أكثر من كونها أداة لنقل ما هو معروف و مقبول و متفق عليه ، حيث أخذت باستمرار تهتم بالبحث و تطوير المعرفة فضلا عن وضيفتها الاجتماعية و دورها في تحمل مسؤولية التغير الاجتماعي[1]

يعد الاهتمام بالتعليم العالي في العصر الحديث من بين أهم المؤشرات التي توضح تقدم الدول و رقيها نظرا لبلوغ الأهمية الآتية :[2]

يعتبر التعليم العالي الاستثمار الأصيل الذي يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار أخر ، فهو الدعامة الأولية للأمن القومي و جوهر المنافسة العالمية نظرا لقدراته على تخريج متخصصين قادرين على فهم و معرفة التقدم العلمي الهائل و الانجازات التقنية و قبول التغيرات الهائلة في مختلف مجالات الحياة .

تزويد المجتمع باحتياجاته من المهارات و القدرات التي تتطلبها عملية التنمية و التي تساهم مساهمة فعالة في تطوير المعرفة العلمية و التكنولوجية في المجتمع .

1- سمية الزاحي ، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر –دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة ، عنابة ،وسكيكدة ، رسالة دكتوراه ، (جامعة قسنطينة 2، معهد علم المكتبات والتوثيق ، 2013، 2014) ص 51.

2- الداوي الشيخ وبن زرقة ليلى ،مرجع سابق ، ص 10.

يسمح بظهور و اكتشاف القدرات و الطاقات البشرية الخلاقة و المبدعة التي يمكن استخدمها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية.

التعليم العالي و البحث العلمي على وجه الخصوص يعمل على زيادة معدلات النمو الأمر الذي أكد عليه Denisonأن حوالي10%من معدل زيادة النمو في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة 1929و 1957 يعود إلى تقدم التعليم العالي و البحث العلمي .

يمكن التعليم العالي من اكتساب معلومات و توظيفها و تطبيقها و بالتالي كيفية التوصل الى المعرفة و تقبل الجديد و اكتساب مهارات متنوعة عقلية و يدوية من خلال استخدام الأسلوب العلمي في تفكير و القدرة على الابتكار [1]

لقد شهد العالم منذ التسعينيات القرن الماضي تحولات عديدة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية نجمت عنها ظواهر معقدة و متناقضة بحكم عولمة النموذج المجتمعي الغربي و قد تأثر مدان التعليم العالي ، بالنظر لأهميته في تطوير الأجيال و الاقتصاديات العصرية بهذه العولمة التي تجسدت في شكل نظام تكويني مكيف مع التغيرات الحاصلة ، و يتعلق الامر بالنظام الموسمي ب ل م د (ليسانس ،ماستر ، دكتورا) والذي جرى اعتماده باوربا في سنة 2000 .

1–محمد السعيد بن غنيمة ،أثر سياسات الانفاق العام على قطاع التعليم العالي بالجزائر 1967–2012–""رسالة الماجستر جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولي ،2014–2015.

نظام L.M.D(ل.م.د) : ""ليسانس ،ماستر ، دكتورا "

نشاء نظام ل ،م، د في البلدان الأنجلوسكسونية لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي, وهو نظام معتمد منذ زمن طويل في جامعات أمريكا شمالية وكندا والجامعات البريطانية ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في أوروبا في السنوات الأخيرة ابتداءا من 1989 في السربون, منذ أن شرعت 40 وزارة لدول أوروبية في اصلاح أنظمتها الجامعية, وكان تطبيقه في أوروبا حصيلة عدة اجتماعات ومؤتمرات على مستوى الدول الأوروبية (1)

هيكل نظام : ل، م،د: (2)**1- ليسانس:** يتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشمل 6 سداسيات ويتضمن مرحلتين:أولهما في تكويت قاعدي متعدد التخصصات , وتتمثل ثانيها في تكوين المتخصص وينقسم الى غايتين:

- ❖ غاية ذات طابع مهني: أي تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.
- ❖ غاية أكاديمية: تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

الماستر : يتشكل من وحدات تعليمية موزعة على السداسيات, ويشمل 4 سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة أكاديمية, ولكل طالب حاصل على ذات طابع مهني الذي يمكنه من العودة الى الجامعة بعد القضاء فترة في الحياة المهنية, ومن مهام هذا التكوين.

- ❖ مهمة مهنية متميزة تمكن من اكتساب تخصص دقيق في الحقل المعرفي المحدد لما يسمح تحسين مستوى عن طريق البحث ، ومن اجل البحث .
- ❖ تعميق المعارف في تخصص محدد.

ويتوج هذا الطور من التكيف بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة .

---

[1] محمد السعيد ،بن غنيمة ،مرجع سابق ،ص 149.

[2] ايمن يوسف ،مرجع سابق ،ص57.

المشكلات التي تواجهها الجامعة الجزائرية :

تعاني الجامعة الجزائرية عددا من مشكلات التي يمكن تحديدها في [1]:

1- **مشكلة التحجيم** :تشكل مشكلة التحجيم تحديا مخيفا للجامعة الجزائرية منذ الثمانينات, ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام المسجلة في كل دخول جامعي, حيث يصل العدد الى مليون طالب حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, ويرتبط هذا المشكل حسب مختلف المصادر بمجموعة من العوامل نوجزها فيمايلي:

- ❖ مبدأ تساوي فرص الالتحلق بالتعليم العالي.
- ❖ النمو الديمغرافي في الذي تشهده الجزائر وتوسع عدد الملتحقين بالأطوار الابتدائية الثانوية.
- ❖ الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية تربط بتحسين الدخل والمستوى المهني في اطار الحراك الاجتماعي ومواجهة شبح البطالة.
- ❖ مجانية التعليم العالي, واهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية والمؤطرين والهياكل.

2- **مشكلة صعوبات التمويل:** وتعد من المشكلات المطروحة بقوة لدى كثير من الدول العربية والغربية,

3- فقطاع حساس كقطاع التعليم العالي يحتاج الى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني متوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي, الا أنه في الجزائر رغم ماتخصصه من ميزانيتها للتعليم العالي الا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة ارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي, خاصة ماتعلق بالبحث العلمي والأجور .وتمويل التعليم العالي الذي يعد في كثير من الدول من أهم مصادر التمويل, وتجمع مختلف المصادر

1-زقان ليلى ، اصلاح التعليم العالي الراهن LMDومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس ، سطيف ، جامعة سطيف 2، ص 4-5.

على أن هذا المشكل يعود الى:

- ❖ مشكلة التسيير اللاعقلاني واستعمال الموارد المادية والبشرية المتوفرة بفاعلية.
- ❖ نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.
- ❖ مجانية التعليم وغياب سياسة تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم.
- ❖ تزايد عدد الطلبة أدى لصعوبات مالية ولا توازن.

1- مشكلة التأطير: يعرف عالم اليوم بالتطورات السريعة والمبتكرات التي يعجز الانسان عن ملاحقتها بالأعداد الهائلة للملتحقين بالتعليم العالي, ومن ثمة فلابد من ملاحقة هذا العصر واعداد أجيال قادرة على المشاركة فيه وتطويره, وهذا يعني أننا بحاجة الى أستاذ جامعي يمتلك العديد من الكفاءات والمؤهلات ليكون باحثا ومدرسا. لكن الملاحظ اليوم في الجزائر ورغم ماعرفه التعليم العالي من تطور منذ الاستقلال الى يومنا هذا الا أنه يتجلى النقص الكبير في عدد المؤطرين خاصة في المراتب العليا مقارنة بعدد الطلبة وبالمعدلات العالمية.

ويرتبط هذا المشكل بعدة عوامل ومؤشرات نوجزها فيمايلي:

- ➢ نقص التأهيل العلمي والبيداغوجي لطلبة الدراسات العليا, وعدم وجود برامج تدريبية للأستاذ الجامعي.
- ➢ سوء الظروف المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي مع غياب الحوافز.
- ➢ سياسة توظيف غير واضحة.
- ➢ التأخر في رجوع الأساتذة المكونين بالخارج مع هجرة الكفاءات العالية[1].

رزقان ليلى ،مرجع سابق،ص7

2- مشكلة الهياكل والتجهيز:

يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية لنقص ضبط الهياكل والتجهيز, فقد أصبحت ظاهرة الاكتظاظ هي السمة الملازم لكل الجامعات الجزائرية رغم الزيادة الملاحظة في الكثير من الجامعات, ورغم ذلك فهي لاتفي بحاجات الطلب المتزايدة سنويا والتي ترجع لانعدام التخطيط والاستراتيجيات الجادة, اضافة لهذا نجد نقصا في التجهيزات والوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة الرئيسة لاكتساب المعارف واللحاق بالركب, وربط ماهو نظري بما هو تطبيقي, هذا مع نقص المراجع خاصة الحديثة منها وقاعلت الأنترنت وان وجدت قسمتها الاكتظاظ, اضافة لتدني الخدمات الجامعية ممالا يسمح بالتكوين الجيد خاصة في الدخول الجامعي 2004- 2005 الذي تزامن مع الاصلاص الجديد[1].

تحديات اصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر:

1- **تحديات الواقع الثقلفي في الجزائر:** نظام ل.م.د نظاما تعليميا ليس عربيا ولا جزائري, بل هو نظام غربي فصل على مقاس أصحابه, ان هذا التبني لنظم الغير المختلف عنا دينا ولغة وتاريخا وثقافة ، قد حول فعلا مجتمعنا وطلابنا وجامعاتنا الى حقل للتجارب ولا شك أن اعتمادنا الكلي في الاصلاح على النظام التعليمي وضع لبيئة تختلف عن بيئتنا ، وقصد به مواجهة تحديات غير تحدياتنا .[2]

1- رزقان ليلى ، مرجع سابق ، ص 7.

2-عبد القادر تواتي ، "اصلاحات التعليم العالي والتعليم العام :الراهن والأفاق ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، كلية الأدب واللغات ،مخبر الممارسات الغوية في الجزائر ، 22افريل 2013، جامعة البويرة ، ص58.57

وطلب أهداف وأولويات ليست باضرورة هي نفس الأهداف ولأولويات التي نطمع اليها ان لم تكن مناقضة لما نطمع اليه أحيانا.

إن التعويل على نظام تعليمي أجنبي دون تكييف له لينسجم مع البيئة المحلية وخصوصيات المجال المراد اصلاحه ، يشبه في أحسن أحواله الدواء الذي يتناوله المريض ،بناءعلى وصفه قدمت للمريض اخر اتكالا على انهما مصابان بنفس المرض ،التفات الفرق في السن والجنس ...

2- **تحديات الواقع الاجتماعي والاقتصادي وسوق العمل** : ان أهم مايلحظ على المناهج التعليمية عندنا افصالهما عن الواقع المؤسساتي خلافا لما عليه الحال في الدول الاوروبية التي تعمل على تعزيز المناهج التعليميية من خلال ربطها بالواقع المؤسساتي ، على خلاف الدول العربية وعلى رأسها الجزائر هناك شرع كبير بين المناهج التعليمية والطرق الأكاديمية المدرسة في الجامعات والواقع المؤسساتي ، وهذا بالطبع يؤدي ال إضعاف مصداقية المناهج والطرق التعليمية المتبعة لأنه من المفروض أن الجامعات مولد المورد البشري الذي يستغل مباشرة من طرف مختلف المؤسسات على مستوى البلد . [1]

ان تحقيق التوافق بين التعليم الجامعي وتنمية رأس مال البشري ليس بلأمر اليسير وربما من يكون الامر مستصعبا على الجامعة المنفردة في انجازه ، الا أنه بالإمكان تحقيق ذلك من خلال التعاون والتضامن بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية ومؤسسات المجتمع الأخرى بوضع صيغة للعمل المشترك للمواءمة بين الفرص التعليمية المتاحة ومتطلبات المجتمع وخطط التنمية المستدامة ، ويمكن الوصول الى ذلك وفقا [2]:

1- عبد القادر تواتي ، "المرجع نفسه ، ص 58.

2- الأخضر عزي ونادية إبراهيمي ، دور الجامعة في التحقيق التنمية المستدامة (دراسة بواقع الجامعة الجزائرية)،المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي ،2016، ص 417.

1-تطوير سياسة القبول :يتم ذلك من خلال تقليل فرص القبول في التخصصات والبرامج التي لا يحتاجها قطاع العمل ، ويكثرها بها عددج الباحثين عن عمل ، وربط المقرارات التي يدرسها الطالب لميدان الفعلي للعمل ، لتحقيق تكامل بين الجوانب النظرية والعلمية .

2-تطوير مخرجات التعليم الجامعي : تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده وتعكس مخرجات التعليم العالي مدى متانة النظام التعلمي ومدى تطور المجتمع أو تأخره أذ تبرز هذه المخرجات في جودة المخرجات الأكاديمية التعليم والتوظيف .

لابد من البدء في وضع تصور شامل لتحسين أليات ووسائله التعليم الجامعي في مؤسساته كافة لضمان مخرجات متميزة ، وأعادة تصميم لبرامج الأكاديمية وفقا لاختيارات السوق وخطط التنمية المستدامة والتوجهات العالمية ، وتشجيع القيام بالدراسات والبحوث المشتركة بينالجامعة والقطاعت الانتاجية والصناعية وضمان المشساركة الفعلية للطلاب للمساعدة في اكتساب المهارات والاستفادة من خبرا تالاخرين وتكثيف تعليم اللغات الأجنبية ، وحث الطلبة عموما وطلبة (ل ،م،د) خصوصا عليها ، وذلك باستعمال مخابراللغات الموجودة على مستوى كل مؤسسة جامعية وهذا لتسهيل العملية التكوينية وخاصة في الفروع والتخصصات التقنية .

3- تطوير محتويات المناهج والبرامج الدراسية وتحسينها :

هناك ضرورة ملحة للاعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية في الجامعات لتحديثها بشكل مستمر ، والعمل على أنشاء مراكز تميز تخصصات محددة في كل جامعة وأعادة النظر في التخصصات التي تمتلك المقومات الكافية للحفاظ على النوعية الجيدة من الخرجين ، أما فيما يتعلق بالمساواة بين الأجيال ،فإن أفضل طريقة لتفسير مبدأ المساواة هو التعبير وفق فلسفة [1]:

---

1 -الأخضر عزي ونادية إبراهيمي ، مرجع سابق ، 418.

" المحافظة على الموارد" وهنا يمكن للتعليم الجامعي أن يجمع دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال إدخال مفهوم الاحساس بالمسؤولية في المناهج الدراسية ليس فقط لتحسين نوعية الحياة الأجيال الحالية للأجيال المستقبلية أيضا .

4-استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات : يتم ذلك بالسعي لتحقيق عن بعد والتعليم الإلكتروني ، والمكتبة الإلكترونية والقنوات الفضائيةو وبعث الجامعات الإفتراضية التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام ولإتصال في نقل المحتوى التعليمي الى طلابهخا في أماكن مختلفة وتحرير الطالب من الإختيار بين الدراسة والعمل[1] .

المطلب الثالث :قطاع التكوين المهني :

شكلت قضية التكوين المهني وأفعالية التنظيمية منذ عشرينيات القرن العشرين عالميا بالغا ، دفع الباحثين الى محاولة فهم وتحديد مكوناتها وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى المشكلة للبناء التنظيمي ومختلف العلميات الإدارية التخطيطية ، التنظيمية ، التعوجيهية والرقابية كألية كمن أليات التنمية الإدارية التي تدفع العامل للتنمية الذاتية إستعدادا للتحمل العبء ومسؤولية العمل أوالمنصب المرفق إليه ، عبر السلسلة من العمليات المتكاملة من التكوين المستمر والتعليم المنظم والتأهيل والتطوير لرفع الكفاءة المهنية وتحسين وتطوير طلرق ومعدلات الأداء المسجل[2] .

---

[1]- الأخضر عزي ونادية إبراهيمي ، مرجع لاسابق ، ص418.

[2]- صبرينة ميلاط،" التكوين المهني والفعالية -دراسة ميدانية للمحطة الوطنية للكهرباء والغاز جيجل نموذجا"، مذكرة ماجستير ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الانسانية ولاجتماعية ، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا ، 2006.2007.ص 120.

من هذا المنظور أضحى موضوع التكوين المهني في علاقته بالفاعلية التنظيمية موضوع الساعة لدى الدارسين في مختلف تخصصات في العلوم الاحتماعية ولانسانية الأمر الذي أدلى الى ظهور العديد من التصورات النظرية والأبحاث الميدنية التي عالجت التكوين المهني في أبعاده التنظيمية ضمن سياق متغير وهو الفاعلية التنظيمية .

يعتبر التكوين المهني من بين أهم وسائل الدولة للإعداد رأس مال بشري وتنمية مهارته ، خاصة وأن هذا الأخير يعد من أهم ميكانيزمات تفعيل التنمية الإقتصادية لكل مجتمع ، وقد تزايدت الحاجة في السنوات الأخير لإعادة النظر في منظومة تنمية الموارد البشرية خاصة مايتعلق منها بالتكوين والتدريب ، وشغل هذا الأمر مختلف الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء ،بعدما كان الإهتمام في السابق منصبا على الجوانب الإقتصادية ، ومن مبررات هذا الإهتمام تغير احتياجات سوق العمل لتغير أساليب الإنتاج وقواعد التبادل وزيادة الإعتماد على الموارد البشرية في تحقيق التنمية ، باللإضافة الى هذا فإن لتكوين المهني نتائج غير مادية وغير ملموسة كالإنسجام الإجتماعي ، التقليل من الإنحراف ... إلخ ، لهذا فقدأصبح التكوين المهني في العصر الحديث محور نقاش ومحل إهتمام الكثير من الدول ، لما لهو من أهمية إجتماعية وإقتصادية وفوائد تعود على المجتمع بصفة عامة ، خاصة وأن أي منظمة مهما كان نوعها لها مورد حقيقي واحد يقوم بتحريك باقي العوامل أو الموارد الأخرى ، ويهدف البتكوين المهني أساسا الى تزويد تلاميذ المدارس الإبتدائية الذين لم يكملو ا دراستهم أو الذين تخلفوا عنها أو تسربوا منها بمهارات مهنية أو حرفية أفضل ، تؤدي الى إعدادهم ليكونوا عمالا ، رغم هذا كله إلا أن هناك نظرة دونية لتكوين المهني من طرف أفراد المجتمع [1]

[1] صبرينة ميلاط ، مرجع سابق .

- يرى عبدالرحمان عيسوي "" أن التكوين المهني هو : نوع من التعلم واكتساب المهارات والخبرات المعارف المختلفة المتعلقة بمهنة معينة حيث يتلقى المتكون برامج تكوينية معينة تؤهله للوظائف التي سوف يشغلها حيث نتناول زيادة كفاءتهم الإنتاجية وإلمامهم بنوع من الألات والتقنيات أو بطريقة جديدة من طرق العمل"
- كمايعرف بو فجلة غياث : " أنه تنمية وتحسين الإتجاهات والمعرفة والمهارات والنماذج السلوكيات المتطلبة في مواقف العمل المختلفة من أجل قيام الأفراد بهماهم المهنية على أحسن وجه وفي أقل وقت ممكن [1]"

[1] صبرينة ميلاط ، مرجع سابق .

أهداف التكوين المهني:

يهدف التكوين المهني بصفة عامة الى:

- ✓ تزويد العاملين بمهارات وتقنيات خاصة بالعمل الذي يباشرونه لأدائه على أحسن وجه وبالتالي تحقيق الأغراض المنشودة في المجتمع.
- ✓ المساهمة في حل المشاكل والصعاب التي تواجه العاملين في العمل وذلك بتبادل الخبرات والمعارف بهدف تحقيق أقصى مردود بأقل جهد وأقل تكلفة.
- ✓ يعطي للعامل امكانية التعرف على كل جديد بشأن عمله والاطلاع على التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ يهدف الى تحسين المهني وتمكين كل عامل من امكانية الارتقاء في السلم المهني وذلك بالحصول على عناصر ضرورية للثقافة العامة والفنية.
- ✓ كما أنه يرمي الى تشغيل العملة الذين أصبحوا بطالين من أجل النقص الحاصل في نشاط مهنتهم الأصلية أو صاروا عاجرين على القيام بهذه المهنة.
- ✓ يرمي الى تزديد الحاجيات من اليد العاملة في بعض المهن أو الميادين الصناعية.

ونستخلص من ذلك أن التكوين المهني يعمل على رفع مستوى الأداء في العمل ورفع مستوى من يؤدونه وبذلك يحقق أهداف العمل وزيادت الانتاج والعالمين واسعادهم.

المبحث الثالث: تقييم التنمية المستدامة من خلال الرأسمال البشري.

سنبحث في هذا الجزء من الموضوع عن إجابة لسؤال كبير, كثيرا ما يراود أذهان الساسة والباحثين والمتمثل في: كيف لبلد كبير كالجزائر بمساحته وموارده الطبيعية خاصة منها الطاقوية وثروته البشرية وتاريخه المشرف أن يبقى يتخبط في شباك التخلف ولا يستطيع أن يقوم إلا بخطوات صغيرة نحو التنمية منذ عشرات السنين؟ بمعنى ما الذي يسبب عدم قدرة على تحقيق التنمية في هذا الوطن؟

المطلب الأول: معوقات تحقيق التنمية المستدامة.

من بين معوقات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر نجد:[1]

1. **طبيعة الإدارة الجزائرية:** ترتبط الإدارة في الجزائر ارتباطا وثيقا بالمظاهر التالية:

- ❖ تفشي عناصر التخلف الإداري والسياسي اللذان يتسما بضعف المشاركة في عملية اتخاذ القرار وتفشي الفساد مما أضعف دور المجالس المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني. إذ أنها تعاني من مظاهر البيروقراطية كمرض من تفشي مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والمحسوبية واختلاس المال العمومي وهدره.
- ❖ غياب الشفافية في الرقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشي الغموض في أساليب العمل والتسيب.
- ❖ فشل سياسات الإصلاح الإداري الذي يستهدف العنصر البشري وأساليب العمل.
- ❖ الاعتماد على الأساليب القديمة في التسيير والقائمة على سد الثغرات ووضع الحلول المؤقتة والأبنية التي لا يمكن أن تكون علاجا شافيا للمشاكل وإنما نجد أن هذه الحلول نفسها تتحول إلى مشاكل جديدة, وضعف الاعتماد على الأساليب الجديدة في التسيير كأسلوب الإدارة بالأهداف أو إدارة الجودة الشاملة.
- ❖ تفشي ظاهرة المحسوبية والولاء القبيلة والعرش, من حيث استبدلت القواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم أي إدارة عصرية بنوع من العلاقات قائم على العصبية والولاء الأبوي وتأثير الأعيان المحليين والزوايا عليها.
- ❖ إن ضعف الأداء الوظيفي ناتج إلى حد كبير عن ضعف التدريب وعدم وجود حوافز تدفع بالموظفين إلى الإبداع والابتكار.

[1] فريمش مليكه," دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر", رسالة دكتوراه, (كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, 2011-2012), ص387-388

- ضعف الرقابة والمحاسبة الشعبية بل انعدامها في الكثير من الأحيان وهذا راجع في أغلب الحالات إلى عدم انتشار الوعي بضرورة المشاركة في الأنشطة العمومية من جهة ولقلة آليات المحاسبة الشعبية وتوافدها من جهة أخرى.
- التهرب من المسؤولية وانتشار ثقافة الاتكال على الغير من طرف الموظفين وهذا لعدم وجود حوافز قوية تغرس فيهم البحث عن التجديد والتغيير.[1]

2. **فشل السياسات الحكومية المتبعة:** نعتقد أن لهذا العامل دور كبير في تأخر خاصة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر, ويعود هذا إلى عدم قدرة النظام على التوصل لسياسات ملائمة واستراتيجيات جيدة تمكنه من ذلك, وهذا الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى الاختيارات الغير رشيدة التي يتخذها ابتداء من سياسة الصناعة المنعة التي أظهرت عدم قدرة المجتمع الجزائري على مواكبتها, إلى السياسة الاقتصادية لسنوات الثمانينات التي أعادت النظر بل تخلت على التصنيع وإستراتيجية التنمية في مرحلتها البومدينية, والتي سرعان ما أظهرت الضعف الكبير للاقتصاد الوطني الذي تحول إلى مصدر للبترول لا أكثر وارتباطه بأسعاره المتقلبة وبسعر الدولار الأمريكي الغير مستقر بينما نجد أن 70 % من المعاملات التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي...[2]
3. **انتشار ظاهرة الفساد:** يرد العديد من الباحثين أسباب المشاكل التي تعاني منها الجزائر في جميع الميادين سواء الاقتصادية أو الاجتماعية إلى تفشي ظاهرة الفساد التي وجدت أرضية صلبة سواء مباشرة بعد الاستقلال أو مع عملية الانتقال لاقتصاد السوق, التي كذبت النظرية القائلة بأن الفساد مرتبط أساسا بنمط اقتصادي توجهه الدولة وقائم على الريع البترولي ونظام سياسي تسلطي وزبوني أو عصبي, فلقد ساعدت هيمنت الدولة على الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد الموجه على تقوية جهاز بيروقراطي يسير عملية الاستثمار الغير خاضع لقواعد متبنية للمراقبة والمحاسبة مما أعطى لهذه البيروقراطية المسيرة امتيازات عديدة أمها شراء الممتلكات التي كانت بيد المستعمر بأثمان رخيصة.[3]
4. **العامل الديمغرافي:** إن علاقة العامل الديمغرافي بسياسة التشغيل والبطالة يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره حول التنمية البشرية سنة 2006, أنه رغم النقص المسجل في النمو الديمغرافي في السنوات الأخيرة , إلا أن تأثيره بقي كبيرا, إذ أن عدد طالبي الشغل في تزايد مستقر خلال الثلاثين سنة الماضية حيث انتقلت النسبة المئوية من 48% سنة 1977 إلى 52% سنة 1987 لتصل إلى

[1] فريمش مليكة , مرجع سابق, ص389.
[2] فريمش مليكه, مرجع سابق, ص393.
[3] فريمش مليكه, مرجع سابق, ص379.

59 % سنة 1998, وسيبقى هذا التأثير الكبير حسب المنظمة العالمية للصحة إلى غاية 2030, وتصل الشريحة العمرية بين 16و 59 سنة 2000 إلى 56,76%لتسجل 61,36% سنة 2030 .[1]

المطلب الثاني: تحديات تحقيق التنمية المستدامة.

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي:[2]

1. **معدل البطالة:** اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب, وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة. وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاء معظمها مؤقتة, بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- ✓ وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- ✓ وضع بنك للمعلومات حول التشغيل.
- ✓ الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- ✓ توجيه اليد العاملة نحو القطاع ألفلاحي وقطاع الأشغال العمومية.
- ✓ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

2. **مؤشر الفقر:** لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة, حيث يمكن تقديم بعض الاحائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كمايلي:

- ✓ انخفاض نسبة الأمية بين الكبار(أكبر من 15 سنة) من 32% سنة 2001 إلى 2005 لتصل إلى أقل من 15% سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية.
- ✓ نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014.
- ✓ انتقل الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 1500 دج سنة 2005 ليصل إلى 1800 دج بداية 2012.

---

[1] فريمش مليكه, مرجع سابق, ص402 .

[2] الجودي اطوري, "التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات", العدد 16 ,**مجلة** الباحث, جامعة محمد البشير الابراهيمي, برج بوعريريج, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 2016 , ص 306 .

- ✓ تحسين الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب.

وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر, إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لاسيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني.

3. **معدل التضخم:** ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001 إلى 2014 أنها متذبذبة, حيث عرف نوعا ما ارتفاعا خلال السنوات 2009 و2013 وهذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية ولتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

- ✓ التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية الالكترونية.
- ✓ ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع.
- ✓ الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه.
- ✓ التقليل من فاتورة الاستيراد, الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد.[1]

[1] الجودي صاطوري, مرجع سابق, ص 306 ,307 .

خلاصة الفصل :

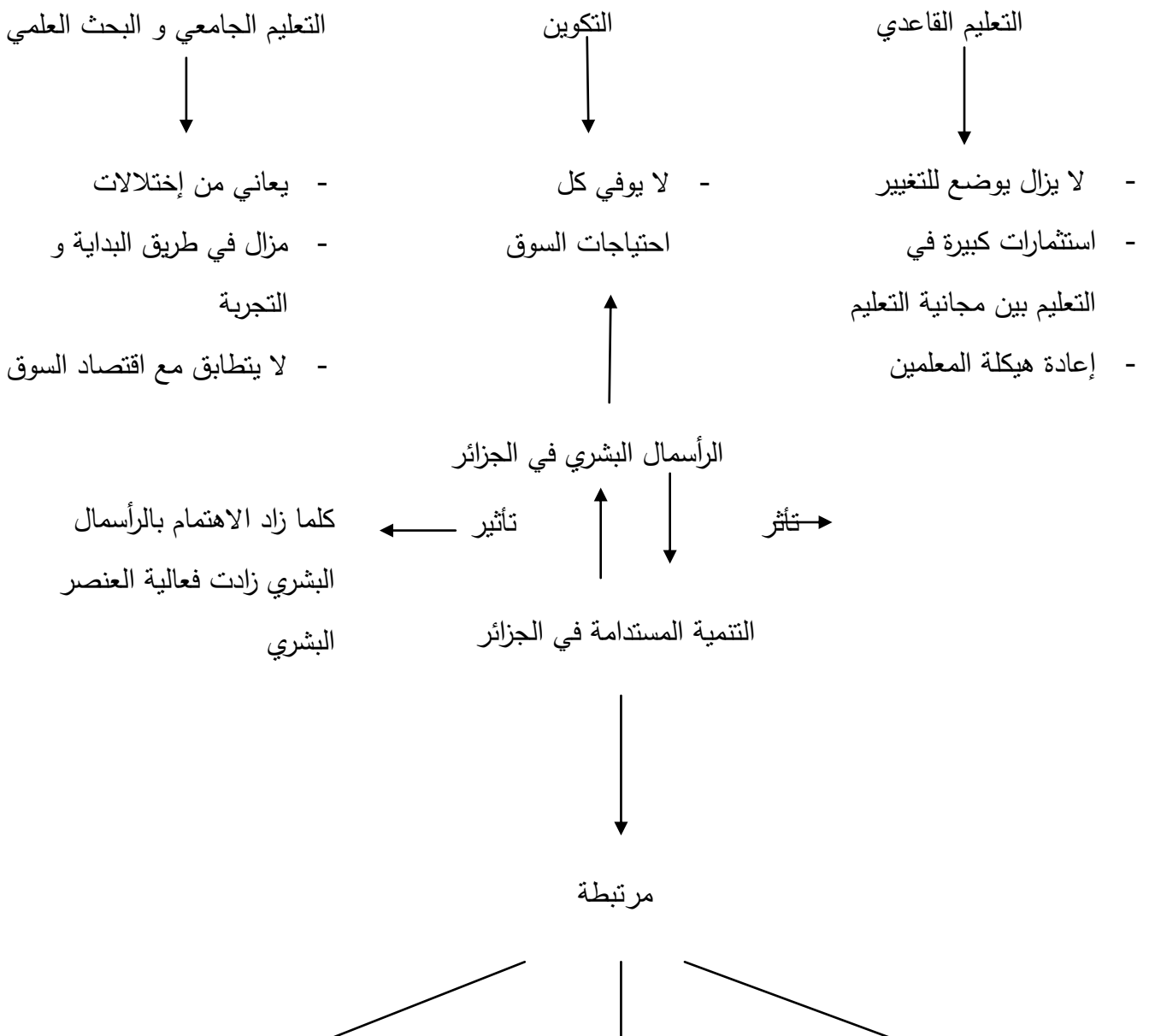
التعليم القاعدي
التكوين
التعليم الجامعي و البحث العلمي
- لا يزال يوضع للتغيير
- استثمارات كبيرة في التعليم بين مجانية التعليم
- إعادة هيكلة المعلمين
- لا يوفي كل احتياجات السوق
- يعاني من إختلالات
- مزال في طريق البداية و التجربة
- لا يتطابق مع اقتصاد السوق
الرأسمال البشري في الجزائر
تأثر
تأثير
كلما زاد الاهتمام بالرأسمال البشري زادت فعالية العنصر البشري
التنمية المستدامة في الجزائر
مرتبطة
البعد السياسي
البعد الاقتصادي
البعد الاجتماعي
- الاستقرار
- الأمن
- تشجيع الاستثمار
- الفساد
- ملائمة الجامعة مع سوق العمل
- البرامج التي.....الخصوصية الجزائرية

الخاتمة العامة:

من خلال ماتم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج والاستنتاجات.
ومن بين هذه الاستنتاجات نجد التالية:

الرأسمال البشري يمثل المعارف والمهارات والقدرات التي تجعل العنصر البشري قادرا على أداء واجباته ومسئولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار, حيث يعد رأس المال البشري أفضل أنواع رأس المال قيمة, وهذا بإسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية, باعتباره أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في عملية الإنتاج, لذا تسعى الدول إلى تنميته عن طريق تحسين المؤشرات الثلاثة للتنمية البشرية المتمثلة في الدخل, توفير الرعاية الصحية والتعليم.

التنمية المستدامة هي التي ترتكز على دعم مختلف الجوانب وتطبيق مختلف السياسات وإشراك كافة الأطراف والفئات بطريقة تتيح تنمية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية, من جهة ودائمة بين الحاضر والمستقبل, عن طريق الحد من إهدار كافة الموارد الاقتصادية والمادية والمعنوية واستخدامها استخداما أمثل, من جهة أخرى.

ازدادت الحاجة لتنمية رأس المال البشري لإرساء مختلف أبعاد التنمية المستدامة, من خلال تحريك التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة.

إن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي حيث تعني تعظيم الرفاه الاقتصادي حيث تعني تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية.

بالإضافة إلى البعد البيئي الذي يركز على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.

أما البعد الثالث وهو البعد الاجتماعي والذي يركز على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

أما بالنسبة لمستويات تأثير الرأسمال البشري على التنمية المستدامة فتكمل من خلال المستويات الرسمية وهذا من خلال التنمية السياسية والتي تتمثل في قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح, وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي.

بالإضافة إلى التنشئة السياسية والتي تعني عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية ذات المغزى السياسي عن طريق الأسرة والمدرسة والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة, هذا فيما يخص المؤسسات الرسمية, أما فيما يخص الجانب غير الرسمي فيتمثل في مؤسسات المجتمع المدني الذي يهدف عموما إلى ترقية الطاقات البشرية واحترام وتقبل الآخرين.

أما بنسبة لآليات تأثير الرأسمال البشري على التنمية المستدامة فتكمل في الآليات السياسية والقانونية مثل مكافحة الفساد والشفافية, بالإضافة إلى آليات الاقتصادية والاجتماعية.

إن للرأسمال البشري دور في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مؤشرات التنمية البشرية, والتي يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أول تقرير له حول التنمية البشرية هي: عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس, ومن حيث المبدأ فان هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت, أما من حيث التطبيق, فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية, تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أمور : هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل, وأن يكتسبوا المعرفة, وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة, وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فان الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال".

حيث قامت الجزائر بمجهودات لتطوير الرأسمال البشري, كإعادة هيكلة المنظومة التعليمية, بإضافة إلى تطبيق نظام (LMD) وخوصصة الجامعة' بإضافة إلى قطاع التكوين المهني.

هذا فيما يخص الاستنتاجات أما في يخص النتائج فتكمل في :

1) الاهتمام المستمر بالباحثين والطلبة المتفوقين في كل التخصصات, وتمكينهم من الاستفادة من تربصات وبرامج تدريبية بالخارج لزيادة معارفهم.
2) يجب أن تكون تنمية رأس المال البشري موجهة لأغراض عملية وملائمة لتلبية حاجات المجتمع.
3) تبني الحكومة لسياسات تحمل في طياتها أساليب دعم وتنمية الموارد البشرية.
4) الاهتمام بإصلاح المنظومة التربوية والتعليمية بمختلف مراحلها وتطوير البحث العلمي والتطوير من أجل تحقيق الإبداع والابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية.
5) الاهتمام بدعم الدورات التدريبية للكوادر.
6) يجب زيادة الاهتمام بقطاع التكوين المهني وتجاوز النظرة الدونية لهذا القطاع, وأن يحاول القائمون عليه حل المشاكل التي مازال يعاني منها, وخصوصا ما يتعلق بالتوفيق بين متطلبات سوق العمل وما يتم تدريسه في مؤسسات التكوين المهني.
7) التركيز على النوعية قبل الكمية في التعليم, والعمل على تأهيل الفرد بشكل لائق يجعله يستطيع مواجهة سوق العمل بكل ثقة في قدراته ومكتسباته.
8) إعادة النظر في سياسات التشغيل, والتركيز على توظيف ذوي الكفاءات والشباب المتعلمين لتجنب أزمات على المدى الطويل منها بطالة المتعلمين.

الفهرس:

الشكر والعرفان .

الإهداء .

مقـــــدمة .....أ- ن

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لدراسة 1

المبحث الأول :الإطار المفاهيميللرأس مال بشري 2

المطلب الأول : مفهموم الرأس مال البشري..... 2-8

المطلب الثاني : خصائص الرأس مال البشري 8-10

المطلب الثالث : أهمية الرأس مال البشري 10-15

المبحث الثـــاني : الإطار المفاهيمي لتنمية المستدامة 15

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة 15-24

المطلب الثاني: مرتكزات التنمية المستدامة 25-30

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة 30-31

خلاصة الفصل 32

الفصل الثـــاني : أليات ومستويات تأثير الرأس مال البشري على التنمية المستدامة 33

المطلب الأول : التنمية والتنشئة السياسية 34-45

المطلب الثاني : المتمع المدني 46-50

المبحث الثاني : أليات وتأثير رأس مال البشري لتنمية المستدامة 51

المطلب الأول : السياسية والقانونية 51-60

المطلب الثاني : الإقتصادية والإجتماعية 60-64

خلاصة الفصل الثاني 64

الفصـــل الثالث : دور رأس مال البشري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 66

المبحث الأول : واقع الرأس مال بشري في الجزائر 67

المطلب الأول : مؤشرات التنمية البشرية 68-75

المطلب الثاني : مؤشرات التعليم 75-78

المبحث الثاني: جهود الجزائر في تطوير الرأس مال البشري 79

المطلب الأول : إعادة هيكلة المنظومة التعليمية 79-81

المطلب الثاني : نظام LMDوخوصصة الجامعة 82-91

المطلب الثالث : قطاع التكوين المهني 91-94

المبحث الثالث : تقييم التنمية المستدامة من خلال رأس مال البشري 95

الطلب الأول : معوقات تحقيق التنمية المستدامة 95-97

المطلب الثاني : تحديات تحقيق التنمية المستدامة 97-98
خلاصـــــة الفـــصل 99
الخاتمة 100-101
الفهرس :102-103.
قائمة المصـــــادر والمراجع .

قائمة المراجع:

I. المصادر:

1. القرآن الكريم

II. قائمة المراجع:

1) الكتب:

1- أحمد عبد الفتاح ناجي, التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية, (د, ب, ن,), المكتب الجامعي الحديث, 2012.

2- إيمان الحيارى, تعريف مؤشرات التنمية البشرية,[د,ب,ن], [د,د,ن], 2016.

3- بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة, التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير, خميس مليانة, المركز الجامعي, [د,ت,ن].

4- بوشقير إيمان وشبيرة بوعلام عمار, قراءة حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة, عنابة, جامعة باجي مختار.

5- جميلة الحوزي, أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية, جامعة الجزائر, [د,س,ن].

6- رانية أحمد عزمي, نحو ميزة تنافسية مستمرة من خلال قيادة العنصر البشري في المنظمة الأعمال, الإسكندرية, جامعة الإسكندرية, 2006.

7- زرقان ليلى, إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس- سطيف, جامعة سطيف 2,[د, س,ن].

8- ريم بن عيسى ونعيمة سمينة (وآخرون), التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة, الجزائر, مركز النور للدراسات, [د,ت,ن].

9- صالح بلحاج, التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات, الجزائر, جامعة الجزائر, [د,س,ن].

10- عامر رمضان أبو ضاوية, التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية, بيروت, دار الكتب العلمية, 2002.

11- عبير عبد الخالق, التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة, الإسكندرية, دار الجامعية, 2014.

12- عبد الحميد ريحان وحنان طرشان, الاستثمار في الرأس المال البشري ومتطلبات العمل في الجيل الثاني من مؤسسات, [د, ب, ن], [د, د, ن], [د, س, ن].

13- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط, التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها, عمان, دار الصفاء, 2006.

14- عماد الدين أحمد المصبح, رأس المال البشري في سورية قياس عائد الاستثمار في الرأس المال البشري, سوريا, جمعية العلوم الاقتصادية السورية, [د, س, ن].

15- فرعون أحمد ومحمد أليفي, الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة, [د, ب ,ن], [د, د, ن], [د, ت, ن].

16- قادري محمد الطاهر, التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق, بيروت, مكتبة حسن العصرية, 2013.

17- فزادي حياة, التنمية السياسية: المفهوم.. المشكلات والمقومات والآليات, [د, ب, ن], [د, د,ن], [د,س,ن].

18- نادية بوشلالق, استراتيجيات إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر في ظل العولمة, قسم علم النفس وعلوم التربية, جامعة ورقلة.

19- منى مؤتمن عماد الدين, التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة والمعلوماتية وعالمية المعرفة, المملكة الأردنية الهاشمية, إدارة البحث والتطوير التربوية, 2004.

20- نزار مؤيد جزان, محاضرات في التنمية السياسية, [د,ب,ن], [د,د,ن],[د,ت,ن].

21- نافز أيوب محمد أحمد علي أحمد, الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربية ودور التربية والتعليم فيه, فلسطين, جامعة القدس المفتوحة, [د,س,ن].

22- مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة, التعليم أولا, [د,ب,ن], [د,د,ن], [د,س,ن].

23- محمد مراد, التنمية البشرية المستدامة(حالة البلدان العربية), [د,ب,ن], [د,د,ن,], ندوة بتاريخ 11|2|2011.

24- محمود حسن إسماعيل, التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التلفيزيون, مصر, دار النشر للجامعات, 1997.

25- مرسي مشري, التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات(المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله), جامعة الشلف, كلية العلوم القانونية والإدارية, 2008.

26- مولود زايد الطبيب, التنشئة السياسية دراسة في دور أخبار التلفزيون, مصر, دار النشر للجامعة, 1997.

27- مضر خليل عمر ورقية مرشد حميد, العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع, [د,ب,ن], [د,د,ن], [د,س,ن].

28- منال طلعت محمود, الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي, الإسكندرية, المكتب الجامعي, 2012.

29- مدحت أبو النصر, إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة, القاهرة, مجموعة النيل العربية, 2007.

30- هيا مصالحة وسليم القيسي (وآخرون), المحددات البناية للتنمية السياسية في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية", [د,ب,ن], [د,د,ن], 2013.

2) **المجلات والملتقيات:**

1- أحمد ناصوري," النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية", العدد 2, المجلد 24, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, 2008.

2- الجودي صاطوري," التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات", العدد 16, مجلة الباحث, جامعة محمد البشير الإبراهيمي, برج بوعريريج, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 2016.

3- الداوي الشيخ وبن زرقة ليلى," تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004, 2012", العدد 4, مجلة المؤسسة مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية, الجزائر, 2015.

4- رابعة حسن, "إدماج البعد البيئي في التنمية", العدد 27, مجلة بيئتنا, الهيئة العامة للبيئة, الكويت, 2013.

5- سالمي جمال," سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة", مجلة العلوم الإنسانية, العدد 8, جامعة محمد خيضر بسكرة, جوان 2005.

6- عباس فاضل محمود," دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق", العدد 203, الوحدة التربوية لدراسات السلام والحقوق الانسان, كلية التربية, ابن رشد, 2013.

7- عبد السلام أديب," أبعاد التنمية المستدامة", العدد 333, مجلة الحوار المتمدن, 2002.

8- غربي صباح, "الاستثمار في التعليم ونظرياته", العددان الثاني والثالث, مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة محمد خيضر بسكرة, قسم علم الاجتماع, جانفي- جزان 2008.

9- لحمر خديجة," تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة", مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية, العدد18, جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, ديسمبر 2015.

10- كاظم علي مهدي," التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي العراقي عام 2003", العدد 56, دراسات دولية.

11- نغم حسين نعمة," إدارة المعرفة ودورها في بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة- تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية", العدد 4, مجلة كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة النهرين, 2011.

12- ناصر الدين قريبي وسفيان الشارف بن عطية, "منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة, مجلة الباحث", العدد 15, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة وهران 2, الجزائر, 2015.
13- هويدي عبد الجليل ويحياوي عمر," السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية", مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية, العدد 6, جامعة الوادي, أفريل 2014,
14- محمد بن محمد أحمد الحربي, درجة الالتزام بممارسة الشفافية الادارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود, المجلد1, العدد6,المجلة الدولية التربوية المتخصصة, 2012.
15- الأخضر عزي ونادية إبراهيمي, "دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)", المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي, 2016.
16- بوحنية قوي," التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات", الملتقى الوطني, المحور الخامس, جامعة حسين بن بوعلي, الشلف, كلية العلوم القانونية والإدارية, 2008.
17- خليل إبراهيم السعادات, رأس المال البشري خير استثمار للمستقبل, المنتدى العربي, لإدارة الموارد البشرية, 00:02, 7\5\2009.
18- حديدان صبرينة ومعدن شريفة, مدخل الى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر, ملتقى التكوين بالكفايات في التربية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة.
19- دربالي سهام وزيتوني عبد القادر," رأس المال الفكري, الحاجة الفعلية للمصارف الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة", المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي, اسطنبول, 9- 10 سبتمبر 2013.
20- ريمي محمود, ماهو رأس المال البشري وماهي أهميته بالنسبة للاقتصاد, الأربعاء, 10 أغسطس 2016, الساعة 9:00.
21- سلام عبد الرزاق وبوسهوة نذير," دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة", جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, ملتقى حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أيام 18و 19 أفريل 2012.
22- عبد الرحيم محمد, دور التخطيط الاستراتيجي في تكوين رأس المال المفكري وتحقيق النضوج المؤسسي رؤية مقترحة, دور الانعقاد العادي الرابع والأربعين لمجلس الشورى, 3 نوفمبر 2015.

23- عبد القادر تواتي, إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والأفاق, جامعة مولود معمري تيزي وزو, كلية الأدب واللغات, مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر, 22 أفريل 2013, جامعة البويرة.

31- عبد الله بن سعد الغامدي," دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد", الملتقى العلمي: الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية, كلية العلوم الإستراتيجية, عمان,2014.

32- عز الدين بن تركي ومنصف شرفي, "الفساد الإداري: أسبابه وطرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول", الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري, جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال, 2012.

33- لطرش ذهبية, متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع: مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي 7- 8 أفريل 2008, جامعة فرحات عباس سطيف, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

34- كلثوم مسعودي, عنوان المداخلة: "نظرة طلبة الثانوية للتكوين المهني- دراسة ميدانية بولاية بسكرة", جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ورقلة, قسم العلوم الاجتماعية

35- محمد ولد العابد وسلسبيل مولينيه, التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة والفقر 2005, موريتانيا, وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية, برنامج الأمم المتحدة, 2005.

3) **المذكرات" ماستر, ماجستير, دكتوراه"**

1- ابتسام قرقاح," دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989- 2009)", مذكرة ماجستير,(جامعة الحاج لخضر باتنة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, 2010, 2012).

2- أماني خضر شلتوت, "تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الاستثمار في العنصر البشري", مذكرة ماجستير,(الجامعة الإسلامية غزة, كلية التجارة, 2009).

3- أيوب لعمودي," دور الشفافية والمسائلة في الحد من الفساد الادراي بالقطاعات الحكومية في الجزائر", مذكرة ماستر,(جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2013).

4- العايب عبد الرحمن," التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة", رسالة دكتوراه, (جامعة فرحات عباس- سطيف-, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, 2010,2011).

5- الوزاني كنزة, "أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004-2014", مذكرة ماستر,(جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, 2015).
6- باسل أحمد ذياب عامر," أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 1993- 2013)", مذكرة ماجستير,(جامعة النجاح الوطنية, كلية الدراسات العليا, فلسطين, 2014).
7- بولصباع رياض," التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات- دراسة مقارنة: الامارات العربية المتحدة, الجزائر, اليمن", مذكرة ماجستير,(جامعة فرحات عباس, سطيف, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, 2012, 2013).
8- بغداد باي غالي," مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة حالة الجزائر", مذكرة ماجستير,(جامعة الجزائر3, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, 2011).
9- أيمن يوسف," تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية", رسالة ماجستير,(جامعة يوسف بن خدة الجزائر, كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية, قسم علم الاجتماع, 2007- 2008).
10- خديجة فطار, "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة الجماعات المحلية لولاية سوق أهراس", مذكرة ماجستير,(جامعة فرحات عباس سطيف, 2012, 2013).
11- خديجة عرقوب," رأس المال البشري من منظور إسلامي, مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية", مذكرة دكتوراه,(إدارة الأعمال في جامعة 20 أوت 1955, سكيكدة, 2017).
12- حسونة عبد العني," الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة", مذكرة دكتوراه,(جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, 2012, 2013).
13- دبابش سامية," التنمية المستدامة في الجزائر", مذكرة ماستر,(جامعة محمد خيضر- بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2012, 2013).
14- رحامنية دليلة," تنمية الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وأفاق تحقيقها في مؤسسة اقتصادية -دراسة حالة مركب تكرير البترول بسكيكدة- RA1K -", مذكرة ماستر,(جامعة 20 أوت 1955, سكيكدة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 2013- 2014).

15- سقني فاكية," التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان", مذكرة ماجستير,(جامعة فرحات عباس- سطيف, كلية الحقوق, 2009, 2010).
16- سمية شبيرة, "تنمية الرأسمال البشري في النظام التربوي- تحليل مضمون القانون التوجيهي للتربية الوطنية 2008", مذكرة ماستر,(جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, قسم العلوم الاجتماعية, 2014, 2015).
17- سلطاني عادل," دور لوحة القيادة المتوازنة في تقييم رأس المال البشري بالمنطقة- دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل بالمسيلة", مذكرة ماجستير, (جامعة محمد بوضياف المسيلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم التجارية, 2014, 2015).
18- سايح بوزيد," دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر", مذكرة دكتوراه,(جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية,2012, 2013).
19- سمية الزاحي," مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر- دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة, عنابة وسكيكدة", رسالة دكتوراه,(جامعة قسنطينة 2, معهد علم المكتبات والتوثيق, 2013- 2014).
20- صبرينة ميلاط, التكوين المهني والفاعلية التنظيمية- دراسة ميدانية بالمحطة الوطنية للكهرباء والغاز جيجل نموذجا, مذكرة ماجستير,(جامعة منتوري قسنطينة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا, 2006-2007).
21- علي العرنان عماد," قطاع التعليم وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر", مذكرة ماستر,(جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, 2013, 2014).
22- فتاح كمال," دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر", مذكرة ماجستير,(جامعة وهران, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2011, 2012).
23- عبد القوي بن لطف الله علي جميل," أنماط الفساد واليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية دراسة ميدانية على الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد", رسالة دكتوراه,(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض, كلية الدراسات العليا, قسم العلوم الشريطة, 2013).
24- فهد بن محمد الغنام," مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الاداري من جهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية", مذكرة

ماجستير,(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض, كلية الدراسات العليا, قسم العلوم الادارية, 2011).

25- فرميش مليكة," دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر", رسالة دكتوراه,(كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, 2011, 2012).

26- محمد السعيد بن غنيمة," أثر سياسات الانفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967- "2012, رسالة الماجستير,(جامعة مولود معمري تيزي وزو, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, 2014-2015).

27- محمد دهان," الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري", رسالة دكتوراه,(جامعة منتوري قسنطينة, كلية العلوم الاقتصادية, 2009, 2010).

28- مربعي سوسن," التنمية البشرية في الجزائر- الواقع والأفق-",مذكرة الماجستير,(جامعة منتوري 2, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 2012, 2013).

29- مصعب شنين," أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر", مذكرة ماستر, (جامعة قاصدي مرباح ورقلة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم العلوم السياسية, 2012, 2013).

30- نادية ابراهيمي," دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة جامعة المسيلة", مذكرة ماجستير,(جامعة فرحات عباس سطيف 1, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, 2012, 2013).

31- نفيسي نسيمة," دور المدرسة في التنشئة السياسية للتلميذ من وجهة نظر المعلم دراسة ميدانية بمتوسطات العالية الشرقية- بسكرة-", مذكرة ماستر,(جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, قسم العلوم الاجتماعية, 2012, 2013).

32- لبنى بابا سعيد," دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2005-2013 ", مذكرة ماستر,(جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, 2014- 2015).

4) **المواقع الالكترونية:**

1- الاذاعة الجزائرية, www.radioalgerie.dz , 16:56, 25-08-2016.

5) **المراجع بالأجنبية:**

Human Development Report 2016 ;Human Development For Everyone;
Briefing note for countries on the 2016 Human Development Report; Algeria
;the page 2;3